

كِتَابُ الْقُدْسِ (٣١)

إِسْرَائِيلُ وَعُزْرَتُهُ الْإِسْرَافُ

لِلْأَمَامِ مُحَمَّدٍ

حَسَامُ سَيُودِيَّة



کتاب السنن (۳۱)

ایسراہیل و غزو الفرس

جلد اول
جسٹس



• الكتاب

إسرائيل.. وغزو العراق

• تأليف: لواء أ.ح. حسام سويلم

• السلسلة: كتاب الجهاد

• قياس الصفحة: ٢٠×١٤

• رقم الإيداع: ٢٠٠٥/١٦٩٧٩

• الترخيص الدولي: 977-367-105-4

• جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والنقل والتصوير والترجمة والتصوير المرئي والمسموع والحاسوبي .. وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من المؤلف ومن

مركز الأعلام العربي

ص.ب ٩٢ الهرم - الجيزة - مصر

• هاتف: ٢٨٣٣٣٦١ / ٢٨٤٤٤٢٢ / ٠٠٢٠٢

• التوزيع: ٧٤٤٥٤٥٥ / ٠٠٢٠٢

• فاكس: ٢٨٥١٧٥١ / ٠٠٢٠٢

• الموقع على شبكة الإنترنت:

www.Resalah4u.com

• البريد الإلكتروني:

E-Mail: media-c@ie-eg.com



الإخراج الفني

خالد محسن

الطال

إبراهيم نور

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ

٢٠٠٦ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

لم تكن نكبة الأمة في ضياع فلسطين، وقيام دولة الاحتلال الصهيوني عام ١٩٤٨م فقط، وإنما كانت في تمدد هذا الكيان الغاصب ووضع استراتيجيات لابتلاع المنطقة بأسرها، وتأتي في هذا السياق أحلام هذا العدو بإقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

والكتاب الذي بين أيدينا «إسرائيل وغزو العراق» والذي كتبه اللواء أركان حرب حسام سويلم - المدير الأسبق لمركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة المصرية - يناقش هذه الخطط، وتلك الاستراتيجيات، ويسلط الضوء على دور الدولة العبرية في الحرب على العراق التي انتهت بسقوط بغداد تحت الاحتلال لتكمل مع ما يجري في السودان أحلاماً واستراتيجيات صهيونية لتطويق الأمة، وإقامة حلمها الكبير المسمى بإسرائيل الكبرى.

الدور الإسرائيلي في الحرب على العراق يناقشه الكتاب من خلال التعرض لموقع العراق في الاستراتيجية الصهيونية، ودور اللوبي

الإسرائيلي في مرحلة الإعداد السياسي العسكري للحرب، ومرحلة الحرب، وما بعد سقوط بغداد، وما استتبعه من تزايد للنفوذ وللدور الإسرائيلي في العراق، خصوصاً في كردستان العراق، الذي استهدف بالأساس إنهاء الوجود والتواجد العربي في شمال العراق، وشن ضربة وقائية ضد إيران .

الدور الذي لعبته إسرائيل في الحرب على العراق تجاوز عملية التحريض للإدارة الأمريكية والتنسيق والإعداد للحرب، إلى أدوار أخرى لا تقل خطورة، من أهمها: شراء اليهود لأراض بشمال العراق، وإقامة دولة كردية، وتدريب القوات الأمريكية بالعراق والاستفادة من خبرة الاحتلال في فلسطين في التصدي للمقاومة العراقية، والمشاركة في الوزارات العراقية عبر الشركات والمستشارين الصهاينة، وسعى اليهود إلى استعادة ممتلكاتهم في العراق، بل والمشاركة في تعذيب المعتقلين العراقيين .

وفي الأخير، فإن الكتاب صرخة تحذير لكل المهتمين وصناع القرار من هذا التغول الصهيوني، الذي يحاول على حين غفلة من الأمة إقامة حلمه الكبير على أنقاض وأشلاء أمتنا .

مركز الإعلام العربي

ليس هناك أدنى شك في أن لإسرائيل مصلحة
كبيرة في كل ما حل بالعراق من خراب، ودمار،
ويحور دماء تجري في أراضيه يوميًا، وما
أصابه من ضعف وهوان، رغم أنه البلد العربي
الوحيد الذي أفاء الله عليه بنعمتي الماء
والنفط؛ حيث تنقسم البلدان العربية إلى
بلدان نفط، وبلدان ماء، ولكن العراق جمع بين
الاثنتين، بجانب مساحة كبيرة من الأراضي
تبلغ ٤٤٨٧٤٢ كم^٢ معظمها أراض خصبة،
وحجم من السكان يتعدى عشرين مليون
نسمة، نسبة كبيرة منهم متعلمون، وبينهم
طبقة متميزة من العلماء في جميع فروع
العلوم والمعرفة، وعائلات نفطية تصل إلى ٢٠
مليار دولار سنويًا.

وهو ما يجعل العراق بجميع المقاييس دولة عربية قوية يمكن - رغم
كونها ليست من دول الطوق العربي المجاورة لإسرائيل - أن تشكل سندًا
وعمقًا استراتيجيًا قويًا لهذه الدول، وبما يشكل رادعًا وتهديدًا للأطماع
الإسرائيلية في العالم العربي، لذلك كانت أعين المخابرات الإسرائيلية
(الموساد) وغيرها من أجهزة صنع القرار الإسرائيلية ليست ببعيدة عن
العراق طوال النصف قرن الماضي، تخطط، وتدبر، وتقتص الفرص
لتوريث العراق في سلسلة من الحروب والصراعات المسلحة، والأزمات

الداخلية، والفتن الطائفية والمذهبية المستمرة لإضعافه، وإلهائه عن الاضطلاع بدوره في حماية الأمن القومي العربي.

وقد أثبت التحليل السياسي والاستراتيجي الهادئ والعميق أن أيادي الموساد الإسرائيلي لم تكن بعيدة أبداً عن الأحداث التي وقعت بالعراق خلال النصف قرن الماضي، بدءاً بتهجير اليهود العراقيين إلى إسرائيل قبل، ومع بدء قيام دولة إسرائيل، وما بعد ذلك، وشمل فعالية الجيش العراقي في أثناء حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨م تحت ذريعة «ماكو أوامر»، وكان ذلك إبان فترة الحكم الملكي في العراق، ثم إقحام العراق في الحلف المركزي الذي أقامته الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط في النصف الأول من خمسينيات القرن الماضي، وعرف آنذاك بـ «حلف بغداد».

كما لعب الموساد الإسرائيلي دوراً خطيراً في سلسلة الانقلابات العسكرية التي عصفت بأمن واستقرار العراق على الصعيد الداخلي، حتى جاءت بنظام صدام حسين في عام ١٩٦٨م، وذلك بالتعاون مع أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية.

هذا بالإضافة إلى الدور الإسرائيلي الخطير في الحروب والصراعات المسلحة التي خاضها الجيش العراقي ضد الأكراد في شمال العراق، حين كانت إسرائيل تقيم تعاوناً استراتيجياً قوياً مع نظام شاه إيران في الستينيات وحتى أواخر السبعينيات، ثم الدور الإسرائيلي في شن حرب الخليج الأولى التي دامت ثماني سنوات بين العراق وإيران، والتي أنهكت الجيش العراقي، ناهيك عن تدمير اقتصاد العراق، ثم الدور الإسرائيلي عام

١٩٩٠م في تحفيز صدام حسين على شن عدوانه ضد جارته الكويت، وهو ما أدى إلى تدمير الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، ثم استصدار سلسلة من قرارات مجلس الأمن فرضت عقوبات وحصاراً على العراق، وإرسال فرق تفتيش دولية للبحث عما يمتلكه من أسلحة دمار شامل ومكونات بنيتها الأساسية وإزالتها، حتى انتهى الأمر بشن حرب الخليج الثالثة ضد العراق في مارس ٢٠٠٣م، وما تلاها من احتلال عسكري أمريكي وبريطاني، كان لإسرائيل دور فاعل فيها، وأفسح المجال بعد ذلك للمؤسسات الإسرائيلية - الاستخبارية والدفاعية والسياسية والاقتصادية - لترسخ أقدامها داخل العراق.

أما عن رغبة وحرص إسرائيل وعملها من أجل تحفيز أمريكا على شن حربها الأخيرة ضد العراق، فيعبر عنه وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي «عوزي لنداو» للإذاعة الإسرائيلية عقب زيارته لواشنطن في سبتمبر ٢٠٠٢م، قائلاً: «إننا نبتهل ونصلي ألا يسمح صدام حسين للمفتشين الدوليين بالعودة للتفتيش في العراق، نريد أن يقدم النظام العراقي المسوغات لإدارة بوش لكي تتخذ مخططاتها تجاه العراق.. هذا ليس سراً.. نحن لا نريد العراق بصيافته الحالية».

ولقد ذهب لنداو إلى حد اعتبار أن إزالة نظام صدام حسين سيكون أهم إنجاز استراتيجي لإسرائيل في العقود الأخيرة. (محمّد جمعة - مختارات إسرائيلية ١٩٩٤م في أكتوبر ٢٠٠٢م).

وتعيد التطورات المتلاحقة للأزمة العراقية التي انتهت باحتلال أمريكا

للعراق، عجلة التاريخ لأكثر من ثمانين عامًا للوراء، يوم أن قامت الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١م على أساس مفامرة استعمارية ارتكزت على مشروع «سايكس بيكو»؛ ويشير الدور الكبير الذي لعبته إسرائيل لتحريض إدارة بوش على شن الحرب على العراق، العديد من التساؤلات المهمة حول المكاسب الاستراتيجية التي حققتها إسرائيل من وراء هذه الحرب، وأبعاد وحدود الدور الذي اضطلعت به في هذه الحرب، وكذلك حول نمط التوازنات، وخريطة التحالفات في المنطقة بعد انتهاء هذه الحرب، ومصير الصراع العربي- الإسرائيلي، وشكل التسوية المنتظرة.. إلخ، إلى غير ذلك من الأسئلة المهمة التي تثيرها العديد من الدوائر العربية والأجنبية المعنية، والتي تتعلق بمستقبل المنطقة ومصائر شعوبها.

لذلك فإنه، وبعد كل هذا الوقت الذي مرَّ على احتلال العراق، وسيطرة الولايات المتحدة على مقدرات هذا البلد العربي، فإن كل ما يقال من حجج لغزوه واحتلاله عسكريًا، بما في ذلك حجة امتلاكه أسلحة دمار شامل تهدد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط، يجب النظر إليها من خلال ما كان يمكن أن يشكله العراق من ردع وتهديد لإسرائيل أصلاً، وأن إضعاف العراق على النحو القائم حالياً، والمتوقع استمراره في المستقبل المنظور في ظل استمرار التواجد العسكري الأمريكي لعدة سنوات قادمة - طبقاً لما يصرح به القادة الأمريكيون - يصب تماماً في مصلحة إسرائيل؛ حيث يبقى العراق في موقف ضعف لا يسمه فيه إلا أن يقبل بالحماية الأجنبية الطويلة، كما حصل مع غيره من الدول الفنية اقتصادياً والضعيفة عسكرياً، مثل ألمانيا واليابان عقب الحرب العالمية الثانية ■

يتعين القول ابتداءً، إن
 جملة المواقف والتصريحات
 التي أطلقها المسؤولون
 الإسرائيليون من مختلف دوائر
 صنع القرار هناك تجاه العراق
 خلال الشهور القليلة التي
 سبقت شن الحرب في مارس
 ٢٠٠٣م، لا تعنى إلا أن الفلسفة
 الصهيونية التي تمكسها
 المخططات السياسية
 والاستراتيجية تحقيقاً لغايات
 إسرائيل وأهدافها القومية ذات
 الصبغة العدوانية والتوسعية ما
 زالت قائمة بالمنطقة، وأنها لا
 تعكس أي رغبة في السلام أو
 التعايش المشترك، وإنما هي
 جزء من توجهات عدوانية
 تسمى إلى تقويض باقي
 الأنظمة السياسية العربية
 والإسلامية في منطقة الشرق
 الأوسط على اتساعها.

أولاً

العراق في الاستراتيجية الإسرائيلية



وفى هذا الصدد من المفيد أن نستعيد ما كتبه المحلل العسكري الإسرائيلي «زئيف شيفى» فى صحيفة هاآرتس فى ٢ من يونيو ١٩٨٢م عشية الفزو الإسرائيلى للبنان من أن «مصلحة إسرائيل تتطلب تجزئة العراق إلى دولة شيعية وأخرى سنية، وفصل الجزء الكردى فى شمال العراق».

وفى حقيقة الأمر لم يكن ما كتبه «شيفى» يعبر عن رأى صحفى وثيق الصلة بالمؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية فحسب، بقدر ما كان يعبر عن التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى المستمر منذ قيام إسرائيل وحتى الآن، والذي يقوم على تجزئة وبلقنة العالم العربى على النحو الذى أوضحه «بن جوريون» أول رئيس وزراء لإسرائيل فى رده على زميله «موشيه شاريت» عام ١٩٥٤م: «إننا نعيش فى محيط سنى، ولذلك يجب على إسرائيل أن تتعاون، بل وتجنّد الأقليات العرقية والمذهبية فى المنطقة المحيطة لخدمة المصالح الإسرائيلية، وأن تركز إعلامياً على أن الشرق الأوسط ليس بالمحيط العربى الإسلامى، بل يشمل أقليات متعددة».

وقد انعكس هذا التفكير الاستراتيجى الإسرائيلى حول بلقنة المنطقة العربية وتفتيتها على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، مستفلاً فى ذلك عجز الحكومات العربية والإسلامية عن حل مشاكل الأقليات، انعكس فى عدة مخططات مثل: «الكومنولث العبرى» للزعيم الصهيونى القديم فلاديمير جابوتسكى، ومشروع بن جوريون لتقسيم لبنان عام ١٩٥٤، وتفتيت قوس الأزمات «لبريجينسكى» فى كتابه (بين جيلين)، و«استراتيجية إسرائيل فى

الثمانينيات" لعوريد بينون.

وربما كان اقتراح بنيامين نتياهو - رئيس وزراء إسرائيل الأسبق - بشأن إلحاق سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية بإسرائيل بنفس النمط الذي يربط الدومينكان بالولايات المتحدة، انعكاساً لنفس التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي.

وعن العراق تخصيصاً، ذكرت دراسة "استراتيجية إسرائيل في الثمانينيات"، المشار إليها آنفاً، صراحة عن سعى العراق منذ السبعينيات لامتلاك سلاح نووي، وما يشكله ذلك من تهديد لأمن وكيان إسرائيل، كما تحدثت أيضاً عن قوة العراق الاقتصادية كونه يحوز ثانی أكبر احتياطي نفطي في العالم، كذلك طرحت فكرة تقسيمه إلى ثلاث دويلات: سنية وشيعية وكردية.

ومن ثم لم يكن الدور الذي لعبته إسرائيل في حرب الخليج الثالثة - غزو الولايات المتحدة ودول التحالف للعراق واحتلاله - ولا زالت تلعبه، سوى تطبيق لاستراتيجيتها بعيدة المدى لتحقيق غاياتها وأهدافها القومية العليا في منطقة الشرق الأوسط على حساب الدول العربية والإسلامية، والمتمثلة في إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات كما أعلنها زعماء حزب الليكود، أو إقامة إسرائيل العظمى من المحيط إلى الخليج، والتي أعلنها زعيم حزب العمل الراحل إسحاق رابين، وتتحدد الغاية القومية العليا لإسرائيل منذ نشأتها وفي المستقبل المنظور حتى عام ٢٠١٠م في الآتي:

"إقامة إسرائيل الكبرى اليهودية النقية كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط".

وربما لا يدرك الكثيرون أن هذا الهدف قد أشار إليه الزعيم الصهيوني المتطرف (جابوتسكى) في عام ١٩٢٩م، عندما طالب اللجنة البريطانية التي قدمت إلى فلسطين للتحقيق في أحداث الثورة الفلسطينية التي نشبت آنذاك بسبب محاولات اليهود السيطرة على الجدار الغربى للمسجد الأقصى، طالبها بأن تساعد بريطانيا اليهود على إقامة دولة إسرائيل شرقى وغربى نهر الأردن، وألا تكون قاصرة على فلسطين فقط.

ولم يكتف جابوتسكى بإعلان هذا الهدف الطموح لليهود، بل زاده إيضاحاً عندما تحدث عن "الكومنولث العبرى" الذى تكون فيه إسرائيل بمثابة دولة إقليمية قوية عظمى ومحورية في منطقة الشرق الأوسط، تدور في فلكها دويلات عربية وإسلامية ومسيحية صغيرة وضعيفة، مقسمة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وكان ذلك التحديد الواضح للأهداف اليهودية الطموحة بعيدة المدى قبل قيام إسرائيل بحوالى عشرين عاماً.

وتعمل إسرائيل لتنفيذ غاياتها وأهدافها القومية من خلال استراتيجية ذات مقامين: مقام أعلى تطلق عليه (الخطة الكبرى)، ومقام أدنى يعالج ما تطلق عليه (مشاكل الأمن الجارى).

حيث ترسم (الخطة الكبرى) استراتيجية تنفيذ غايات وأهداف إسرائيل العليا التى تسعى لتحقيقها طبقاً لمراحلها الزمنية المخططة من قبل كل عشر سنوات. أما استراتيجية معالجة (مشاكل الأمن الجارى) فهى

ترسم أسلوب التعامل لتأمين إسرائيل في كيانها الحالي، وما تحتله من أراض عربية، ومواجهة مشاكلها الآنية.

وفي المقابل، فإن استراتيجية الردع تسعى لإجبار خصوم إسرائيل على الكف عن العمل بـ (خطتهم الكبرى) التي تستهدف القضاء على إسرائيل واستعادة كل فلسطين، وبالتالي اتباع سياسات واستراتيجيات متواضعة وأقل طموحاً في تعاملهم مع إسرائيل، ذلك لأن تخلى خصوم إسرائيل عن العمل (بخطتهم الكبرى) لفترة زمنية طويلة سيؤدي تلقائياً إلى إسقاطها من حساباتهم نهائياً.

ولتقسم (ال خطة الكبرى) لإسرائيل - التي تستهدف تنفيذ غاياتها وأهدافها القومية العليا - إلى ثلاثة مخططات فرعية على النحو التالي:

أ - مخطط "بلقنة المنطقة"

وهو يستهدف تكريس حالة التجزئة الحالية للوطن العربي، وتعميقها نحو مزيد من تقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة على أسس عرقية وطائفية ومذهبية، وذلك باستغلال مشاكل الأقليات المنتشرة في العالم العربي، والتي تدعو إلى الانفصال والاستقلال، أو الاندماج في دول أخرى مجاورة تشكل القومية (الأم) بالنسبة لبعض الأقليات، وعجز بعض الحكومات العربية عن حل هذه المشاكل، هذا إلى جانب استغلال الخلافات الطائفية والمذهبية بواسطة إسرائيل من أجل إثارة التمرات الانفصالية، وإشغال النزاعات والصراعات الداخلية، بما قد يؤدي إلى حرب أهلية كما

حدث في لبنان إبان السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي؛ حيث كانت لبنان مهددة بالتقسيم إلى ٦ كانتونات.

أما في العراق، فقد استفلت إسرائيل رغبة أكراد العراق في الشمال في الحكم الذاتي كخطوة نحو الانفصال وإقامة دولة كردستان التي تضم في مخيلتهم أكراد تركيا وإيران وسوريا، وساعدت عسكرياً الأحزاب الكردية في حربها ضد نظام صدام حسين التي دامت ثمانى سنوات، وكان الدعم الإسرائيلي يصل إلى الأكراد من خلال إيران إبان حكم الشاه، الذي كان يحتفظ بعلاقات قوية مع إسرائيل والولايات المتحدة.

وقد استفلت إسرائيل في ذلك حملات القمع الوحشية التي ارتكبتها قوات صدام ضد الأكراد، في تكريس دعوتهم للانفصال عن العراق. وبعد حرب الخليج الثانية التي انتهت بإبعاد سيطرة حكومة العراق المركزية على إقليم كردستان، وتكريس الحكم الذاتي هناك، كان ذلك فرصة سانحة لإسرائيل لتعزيز وجودها في هذا الإقليم، ويسقوط نظام صدام حسين عقب حرب الخليج الثالثة زادت إسرائيل من كثافة وجودها المخابراتي، ليس فقط في كردستان العراق، بل أيضاً في باقي أنحاء العراق مستغلة في ذلك الفراغ السياسي، والاضطراب الأمني، وحالة الفوضى التي تسود العراق حالياً.

وفي إطار تنفيذ مخطط البلقنة على العراق، تشجع إسرائيل باقي الاتجاهات الانفصالية في العراق، خاصة فيما يتعلق بسلخ جنوب العراق

لحساب إقامة دويلة للشيعة هناك، ويتبقى بعد ذلك دويلة صغيرة للسنة في وسط وغرب العراق بعد انفصال دويلة كردستان في الشمال.

ب - مخطط "شد الأطراف"

وينهض هذا المخطط على فكرة إقحام الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي في نزاعات ومعارك جانبية مع دول أخرى غير عربية متواجدة في دائرة الجوار الجغرافي، وذلك بهدف جذب الدول العربية المتواجدة في أطراف الوطن العربي، ومن ورائها دول القلب - لاسيما مصر - بعيداً عن ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي الرئيسية، وبما يخفف الضغط على إسرائيل، وبحيث تدخل كل الدول العربية في دوامة من الصراعات الجانبية الطويلة تستقطب جهودها، وتستنزف قواها الشاملة، وتهلكها حتى لا تصبح قادرة على الاستمرار في خوض الصراع المصيري ضد إسرائيل.

وقد طبقت إسرائيل هذا المخطط بنجاح في إثارة حرب الثماني سنوات بين العراق وإيران، وكانت إسرائيل تسليح الجانبين خلال هذه الحرب، وكذلك الولايات المتحدة بتحريض من إسرائيل، واللوبي الصهيوني، وهو ما كشفت عنه فضيحة "إيران جيت" عام ١٩٨٧م.

ولم تكتف إسرائيل بالتحريض على الحرب بين العراق وإيران، بل أيضاً بين العراق وتركيا؛ حيث سعت إسرائيل إلى استفلال تحالفها الاستراتيجي مع تركيا، ليس فقط في فتح جبهة معادية ضد سوريا من اتجاه تركيا بدعم

إسرائيلي، ولكن أيضاً بفتح جبهة على العراق من اتجاه تركيا، وهو ما تمثل في التدخل العسكري التركي في شمال العراق طوال الاثنى عشر عاماً التي تلت هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، وذلك بدعوى مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني الانفصالي في جنوب تركيا، وحماية الأقلية التركمانية في شمال العراق، لاسيما في منطقتي الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط، وحيث توجد لتركيا مزاعم حول حقوق تاريخية لها في لواء الموصل. ناهيك عن الضغط التركي على العراق بحبس مياه نهري دجلة والفرات

ج - مخطط "الترانسفير"

وفي إطار التصور الإسرائيلي لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المستعصية، سواء كانوا لاجئي ١٩٤٨م أو لاجئي ١٩٦٧م، أو الجارى تهجيرهم حالياً بعد تنفيذ مخطط جدار الفصل بين إسرائيل ومناطق الفلسطينيين في الضفة الغربية، استغلت إسرائيل حالة الحصار والعقوبات الدولية التي كانت مفروضة على نظام صدام حسين، في عقد صفقة معه بقبول هجرة لاجئي فلسطين (٢ مليون فلسطيني) - لاسيما المتواجدين في لبنان - إلى العراق في مقابل رفع العقوبات عن العراق، ولا زال هذا الهدف الإسرائيلي قائماً حالياً، وفي المرحلة القادمة بعد استقرار الأوضاع في العراق بمساعدة الولايات المتحدة. ■

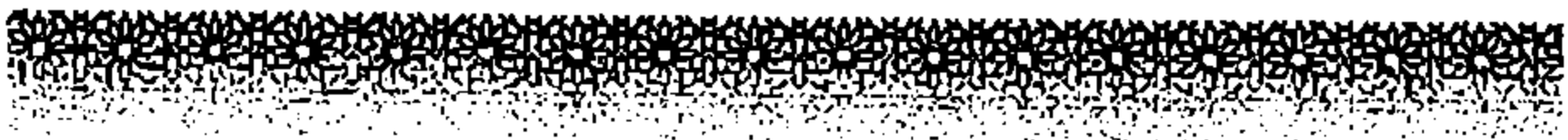
لقد اضحى العراق هدفاً
مباشراً لإسرائيل منذ أن بدأ
سعيه للحصول على قدرات
نووية في أواخر السبعينيات من
القرن الماضي، ولذلك

ربطت إسرائيل بين
السياسات العراقية المناهضة
لها، التي اتسمت بطابع
أيديولوجي دعائي أكثر منه
تهديدي، وبين القدرات النووية
العراقية،

رغم أن إسرائيل كانت تعلم
جيداً أن القدرات النووية
العراقية لن تستخدم ضدها،
وإنما قد يستفيد نظام صدام
حسين منها في دعم سياسته
والبحث عن موقع قيادي له في
النظام العربي.

ثانياً

العراق في الملف الإسرائيلي للصراع ضد العرب



وحتى مع تهديد العراق لإسرائيل بضررها بالصواريخ قبل غزو الكويت عام ١٩٩٠م كانت إسرائيل تعلم جيداً أن تهديدات العراق لا يقصد بها سوى حصد المكاسب السياسية في العالم العربي، على أساس أنه شاع في العالم العربي أن الدولة الأعلى صوتاً في التصدي لإسرائيل هي الأعلى مكانة في النظام العربي، حتى ولو لم تشفع القول بالفعل.

وحتى عندما قام نظام صدام حسين بإطلاق ٢٩ صاروخاً من نوع سكود ضد إسرائيل أثناء حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) في فبراير ١٩٩١م، كانت معظم هذه الصواريخ ذات رموس إسمنتية طبقاً لما كشفت عنه مجلة Flight International اللندنية في ١٥/٢/١٩٩١م؛ حيث أفادت بأن صواريخ سكود التي أطلقها العراق على إسرائيل لم تتسبب في إصابة إسرائيل بخسائر تذكر؛ لأن أغلبها كان يحمل رموساً إسمنتية بدلاً من المادة المتفجرة. ومن المعروف أن هذه الصواريخ قد ساهمت في حصول إسرائيل على مساعدات عسكرية سريعة ومهمة من أمريكا تمثلت في بطاريتي صواريخ باتريوت ومساعدات اقتصادية قيمتها ١٣ مليار دولار.

إلا أن الرغبة الإسرائيلية في الإبقاء على الخلل في التوازن العسكري لصالحها دفعها إلى اتخاذ قرار بإجهاض البرنامج النووي العراقي، بواسطة شن ضربة جوية مركزة ضد المفاعل النووي العراقي (أوزيراك) في الأسبوع الأول من يونيو ١٩٨١م، ودون أن تحيط الإدارة الأمريكية علماً بذلك، إلا بعد تنفيذ الضربة بثلاث ساعات.

وفي محاولة من الحكومة الإسرائيلية التي كان يرأسها آنذاك مناحم بييجين لامتناس ردود الفعل الأمريكية، بعثت برسالة تفصيلية إلى واشنطن نشرتها صحيفة نيويورك تايمز آنذاك، شرحت فيها الأسباب التي دفعتها إلى شن هذه الضربة، منها: أن العراق الذي لا تبعد حدوده عن إسرائيل أكثر من ٥٦٠ كم، لعب دوراً أساسياً في ثلاث حروب ضد إسرائيل.

كما رفض التقيد بقرارات وقف إطلاق النار واتفاق الهدنة، الأمر الذي يجعله من الناحيتين: العملية والقانونية في حالة حرب دائمة مع إسرائيل.

هذا إلى جانب مزاعم إسرائيلية حول تدعيم بغداد للمنظمات الفلسطينية المتطرفة والحركات الراديكالية المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل، وهذا ما يجعل امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل في النظرة الإسرائيلية مصدر خطر عليها؛ لأنه على استبعاد لنقل هذا السلاح لمنظمات إرهابية، وربما في ضوء هذه الاعتبارات أعلنت واشنطن حظر تصدير السلاح للعراق عام ١٩٧٥م، بما في ذلك قرار منع بيع طائرات نقل بوينج ٧٤٧.

وتعتبر إسرائيل أن العراق عدو تاريخي لها منذ عهد نبوخذ نصر، وسبى اليهود إلى أرض بابل على أيدي الكلدانيين عام ٥٨٦ قبل الميلاد؛ لذلك قررت حكومة بييجين أن تطلق على ضربتها ضد المفاعل النووي العراقي اسم "عملية بابل"، كنوع من الانتقام الرمزي لأكبر عملية ترحيل قسري في حياة الشعب اليهودي.

ويروى شارون في مذكراته الصادرة عام ١٩٩٢م كيف أن قرار ضرب المفاعل النووي العراقي كان يعنى قدرة إسرائيل على تقدير مصالحها، وأنها تفضل مصالحها دائماً دون الدخول في حسابات المصالح المتداخلة مع غيرها، وذلك في إشارة إلى الولايات المتحدة، ورفض إسرائيل رهن مصالحها وأهدافها بالمصالح والأهداف الأمريكية.

ثم كانت المحطة الثانية من محطات الاهتمام الإسرائيلي بالعراق عندما قدم نظام صدام حسين لإسرائيل هدية تاريخية بغزوه الكويت في أغسطس ١٩٩٠م، فكانت تلك فرصة نادرة نجحت إسرائيل في الإمساك بها والاستفادة منها.

فمنذ حرب الخليج الثانية والعلاقة بين الملفين: الإسرائيلي والعراقي تزداد تلامساً وتعقيداً؛ حيث لعبت الدوائر الصهيونية العالمية دوراً كبيراً في تحديد كيفية تحرير الكويت، وكان اختيارها أن يتم تحريرها عن طريق ضرب العراق نفسه بدلاً من التصدي لقواته في الكويت وطردها منها، على الرغم مما بين الخيارين الاستراتيجيين من فوارق شاسعة؛ إذ إن تعطيم قدرات العراق كان يهدف بالأساس إلى التحكم في مسارات الصراع، وإعادة ضبط التوازنات لصالح إسرائيل، وتقليل أظافر قوة عربية كانت اندفاعاتها التصاعدية تمثل محاولة جديدة للمساس بموازن الصراع العربي - الإسرائيلي، التي تحرص قوى عديدة في مقدمتها

الولايات المتحدة على تثبيت معادلاتها وفق وضعية التفوق الإسرائيلي.

ومنذ انتهاء العمليات العسكرية الدولية في عملية (عاصفة الصحراء) ضد العراق في أبريل ١٩٩١م بدأت صفحة جديدة في العلاقات العراقية الأمريكية لم تنته حتى الآن، اتسمت بالضغط الإسرائيلي لاستمرار التشدد الأمريكي تجاه العراق، وفي هذا الصدد يتباهى نتنياهو بأنه كان له ولعدد من قادة اليمين الإسرائيلي دور بارز في إقناع أركان الإدارة الأمريكية بتبني الخط المتشدد تجاه العراق.

وخلال الثمانى سنوات منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، وطوال فترة عمل فرق التفتيش الدولية في العراق، كان لإسرائيل دور فاعل في عمل هذه الفرق.. سواء بإمدادها بالمعلومات التي لديها عن أماكن وطبيعة برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية والشركات الأجنبية المتعاونة مع العراق في هذا المجال، أو بالحصول بشكل مباشر على ما تحصل عليه هذه الفرق من معلومات عن هذه البرامج، وذلك من خلال عملاء إسرائيل العاملين في فرق التفتيش الدولية.

ومع اقتراب موعد شن حرب الخليج الثالثة ضد العراق، كثفت الحكومة الإسرائيلية من اتصالاتها مع الإدارة الأمريكية بهدف تعجيل الضربة وعدم التردد فيها؛ حيث أشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى أن شارون وقادة أجهزته الأمنية كانوا يركزون في اتصالاتهم بإدارة بوش على مسئولين يهود بارزين في البنتاجون، يتولون رسم السياسة الأمريكية تجاه العراق، على

رأسهم بول وولفويتز - نائب وزير الدفاع، وريتشارد بيرل - رئيس مجلس السياسة الدفاعية - وهي هيئة استشارية للدفاع.

وكان بيرل قد عمل من قبل في إدارة الرئيس ريجان إبان الثمانينيات من القرن الماضي لمدة سبع سنوات، واستقال إثر فضيحة الجاسوس الإسرائيلي (جوناثان بولارد) وهو ضابط مخابرات في البحرية الأمريكية كان يعد إسرائيل باحتياجاتها المعلوماتية التي تفرض عليها الولايات المتحدة درجة عالية من السرية.

وقد سبق أن طرح بيرل تقسيم المنطقة من خلال خريطة جديدة للشرق الأوسط بهدف هندسة المنطقة لصالح إسرائيل ■

أ - دور اللوبي الإسرائيلي في أمريكا،

يذكر كنيث بولاك - مؤلف

كتاب "العاصفة الوشيكة -

مسألة غزو العراق"

The Threatening Storm,
Iraq The Case For Invaing

الذي صدر في نوفمبر ٢٠٠٢م

قبل نشوب الحرب في العراق -

ان الفريق الذي يقود السياسة

الخارجية الأمريكية لحكومة

بوش حالياً، قد استولت عليه

فكرة الحرب على العراق منذ

سنوات، وقبل ان تتاح لهم فرصة

شغل مناصبهم الحالية، فقد

ظهرت هذه الفكرة من جانب

بعض أقطاب هذا الفريق من

المحافظين الجدد في الحزب

الجمهوري في أول الثمانينيات

من القرن الماضي،

ثالثاً:

مرحلة الإعداد السياسي والعسكري للحرب



ووقتها لم يكن هناك أى تصور بأن لدى العراق أسلحة دمار شامل تهدد الأمن القومى الأمريكى، لكن الفكرة نبعت من الارتباط العقائدى والسياسى لهذا الفريق الذى يتشكل غالبية من المرتبطين باليمين الإسرائيلى المتطرف، ممثلاً فى حزب الليكود على وجه الخصوص.

ثم عادت الفكرة تتردد بعد ذلك بإحياء وثيقة رسمية عرفت بـ "دليل التخطيط الاستراتيجى" الذى وضع فى البفتاجون عام ١٩٩٢م بطلب من ديك تشينى - وزير الدفاع آنذاك فى إدارة بوش الأب، ونائب الرئيس حالياً.

وفى المرتين كانت هذه الفكرة ترديداً حرفياً لتوجه موجود داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يسمى إلى القضاء على أى مصدر سلاح فى المنطقة يمكن أن يهدد الاحتكار النووى الإسرائيلى، ويقلل من فعالية استخدامه.

لكن هذه الفكرة قوبلت بالرفض من الرئيس بوش الأب الذى كانت تركيبة إدارته تمثل الجناح الأكثر اعتدالاً فى الحزب الجمهورى، كما كان هو نفسه أكثر فهماً وخبرة بالسياسة العالمية، وله رؤية استراتيجية، والتزام بمفهوم السياسة الخارجية، وضرورة أن تكون فى خدمة المصالح الحيوية والوطنية للولايات المتحدة، وليس لخدمة جماعات المصالح، أو أية أفكار أيديولوجية بعيدة عن الحسابات السياسية السليمة.

وعندما تولت إدارة كلينتون الديموقراطية السلطة فى عام ١٩٩٣م، لم يكن تغيير النظام العراقى يمثل أولوية فى سياسة كلينتون الخارجية؛ حيث كانت المشكلة الفلسطينية تحتل أولوية فى هذه السياسة، وإن كان طرد نظام صدام حسين لفريق المفتشين الدوليين برئاسة بتلر فى أكتوبر ١٩٩٨م، جعل تغيير

النظام في بغداد يمثل مطلباً أمريكياً.

ويشير الكتاب الجديد "خطة الهجوم" لمؤلفه بوب وودوارد إلى أن التخطيط ضد صدام حسين لم يبدأ بعد العملية الإرهابية التي وقعت في واشنطن ونيويورك بواسطة تنظيم القاعدة في ١١/٩/٢٠٠١م، بل لم يبدأ في ٢١/١/٢٠٠١م عندما دخل جورج بوش الابن البيت الأبيض، وإنما قبل ذلك في يناير ٢٠٠١م عندما اتصل ديك تشيني بوزير الدفاع وليام كوهين في إدارة كلينتون التي كانت في آخر أيامها، وقال:

"إننا بحاجة إلى إطلاع الرئيس المنتخب 'بوش الابن' على بعض الأمور، ونريد مناقشة جدية عن العراق".

وهكذا ذهب الرئيس المنتخب ومساعدوه إلى مقر رئاسة الأركان المشتركة، وأدخلوا إلى غرفة عمليات محصنة؛ حيث شرح لهم اثنان من الجنرالات طريقة تنفيذ الحظر الجوي على شمال العراق وجنوبه.

وقد اعترف بوش في مقابلاته مع وودوارد بعد ثلاث سنوات بأن صدام حسين لم يكن يمثل أولوية عنده قبل أحداث ١١ من سبتمبر الإرهابية في نيويورك وواشنطن، إلا أنه قال: إنه لم يكن مرتاحاً للسياسة الأمريكية ضده، فقد بدت غير فعالة. لذلك فإن مجيء حكومة بوش الابن عام ٢٠٠١م أحدث تغييراً في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث تراجع ارتباط مفهوم الاستقرار الإقليمي بعملية السلام، والتي تضاهل الاهتمام الأمريكي بها استجابة لمطلب الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون.

وتقدمت فكرة الحرب على العراق لتحتل قمة الأولويات.. وكانت مؤشرات هذا

التوجه قد بدأت تظهر في الأشهر الأولى لحكم بوش عندما قام كولين باول - وزير الخارجية بزيارة المنطقة، لإجراء مباحثات كان تركيزه فيها على العراق، وليس على ما يجري في الأراضي الفلسطينية (٣).

وعندما وقعت هجمات ١١ سبتمبر، لم يفكر بول وولفوفيتز - نائب وزير الدفاع - وبقية فريق المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية في الانتقام للضحايا الأبرياء، وإنما اقترح وولفوفيتز فوراً مهاجمة العراق مستغلاً الفرصة لتنفيذ مخطط قديم قائم.

ويقول وودوارد: إن وولفوفيتز عندما قدم اقتراحه هذا، وجده وزير الخارجية كولين باول - رئيس الأركان السابق - سخيلاً للغاية؛ حيث طالب وولفوفيتز بأن تحتل الولايات المتحدة آبار النفط في جنوب العراق، وتجعل منها قاعدة للعمل ضد صدام حسين، ولتشجيع ثورة شعبية ضده، وقال باول بأن هذا أسخف ما سمع في حياته، ونصح بوش بعدم التحرك إلا بعد أن يكون مستعداً تماماً.

أما على الجانب الإسرائيلي، فبعد ساعات قليلة من هذه الهجمات، خاطب باراك - رئيس وزراء إسرائيل السابق - الأمريكيين من شاشة التلفزيون الإسرائيلي بقوله: "إن أمريكا لن تتمكن من الوقوف في وجه العدوان الموجه إليها من قبل العرب والمسلمين إلا بمساعدة إسرائيل، وإن خبرة الأخيرة في تعاملها مع العرب هي الحل الوحيد للقضاء على (الإرهاب) والتعصب والعداء للغرب".

أما الجنرال المتقاعد أنتوني زيني - القائد السابق للقيادة المركزية الأمريكية - فقد ذكر في برنامج "٦٠ دقيقة" في شبكة تلفزيون CBS الأمريكية، أنه يحمل مسئولية الفشل الأمريكي في الشرق الأوسط والعراق كبار المسؤولين المدنيين

في البنتاجون - خصوصًا المسؤولين اليهود - وعلى رأسهم نائب وزير الدفاع بول وولفوفتيز، ومساعد وزير الدفاع للشئون السياسية داغ هاييت والمحافظون الجدد؛ حيث رأت هذه الشخصيات في غزو العراق وسيلة لاستقرار الوضع في الشرق الأوسط لمساعدة إسرائيل (٤).

ويعتبر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كسينجر، المدافع والمساند والداعم الأول لإسرائيل في الولايات المتحدة، فلم يكن دخان انفجارات ١١ من سبتمبر قد انقشع بعد عن سماء نيويورك وواشنطن، وقبل أن تبدأ أية تحقيقات لتحديد المسؤولية حول هذه الأحداث، حتى طلع كسينجر على العالم في مؤتمر صحفي عقده في مطار فرانكفورت في اليوم التالي مباشرة (١٢ من سبتمبر) نقله التلفزيون الألماني، وهو يطالب إدارة بوش بشن ضربات نووية ضد الدول التي تاوى الإرهاب، واقترح قائمة دول عربية وإسلامية تضم أفغانستان، وسوريا، والعراق، وليبيا، ولبنان.. باعتبارها أهدافاً للقصف.

ولم يكتف كسينجر بهذا التحريض بالعدوان ضد العالم العربي والإسلامي، فتجده في مقال له بصحيفة (كلاين) في الأرجنتين يشير فيه بأن العمليات العسكرية في أفغانستان بمثابة استهلال لحرب أطول مدى مما يتصوره كثيرون، وذلك في إطار تحالف دولي تقوده أمريكا يستهدف إزالة معسكرات تدريب، ومراكز قيادة المنظمات الإرهابية المتواجدة في بلدان مثل: اليمن والصومال، ونزع أسلحة الدمار الشامل من بلدان لتبنى برامج تصنيعها مثل: العراق وإيران، والإطاحة بالأنظمة الديكتاتورية مثل: نظام صدام حسين في العراق.

ولقد كان على شخص عاقل أن يخرج من بين جموع الأمريكيين المندفعة في

جنون لتأييد إسرائيل، والمتأثرة بالدعاية الصهيونية واللوبي اليهودي، ليكشف حقيقة المخططات الشيطانية والعدوانية التي ينفذها الصهاينة المتطرفون أمثال شارون في إسرائيل، والفاشيون أمثال كسينجر، والمحافظون الجدد في الولايات المتحدة، وما يمكن أن تؤدي إليه من نشوب حرب عالمية ثالثة لا تبقى ولا تذر.

وكان هذا الرجل هو ليندون لاروش - الخبير الاقتصادي العالمي، ومرشح الرئاسة الأمريكي السابق - الذي سبق له أن حذر في أعقاب أحداث ١١ من سبتمبر من توجيه اتهامات عشوائية إلى البلدان الإسلامية والعربية، ويقول في مجلة المخابرات التنفيذية "Executive Intelligence Review" عدد أكتوبر ٢٠٠٢م: إن بعض الناس يريدون الزج بالولايات المتحدة في حرب ضد العالم العربي والإسلامي خلف الجيش الإسرائيلي، أشخاص أمثال كسينجر وصامويل هانتجتون (مؤلف صراع الحضارات)، فهذه نوايا جيوبوليتيكية.

وقد وصف لاروش هؤلاء بانهم "القوى المارقة الخفية القابعة ضمن مؤسساتنا العسكرية والأمنية.. والتي تحضر لضربة تالية لتوى تنفيذها قريباً". ثم يربط لاروش بين التوجهات الفاشية الأمريكية ومثيلتها النازية في إسرائيل، فيقول: "صحيح أن تصرفات الجيش الإسرائيلي تعكس موروثاً فاشياً يهودياً مثل تراث فلاديمير جابوتنسكي، لكن مع ذلك فإن هذا الموروث ما كان ليصل إلى درجة العمليات العسكرية التي نشهدها اليوم ما لم يكن هؤلاء الإسرائيليون، ومن سار معهم مسيرين ومستغلين من قبل جهات قوية جداً، وذات توجهات طوباوية مثل العقائد الفاشية الدوجماتية لبرجينسكي وهنتجتون في الأمريكتين وأوروبا؛ حيث تم استخدام الشرق الأوسط اليوم كصاعق لحرب دينية - طائفية عالمية، لكن

القنبلة التي يرتبط بها هذا الصاعق تقبع بشكل رئيسي في داخل المجتمع الإنجلو - أمريكي نفسه، فإذا تم تنظيف عشنا القذر في العالم المتحدث بالإنجليزية، فإن الخطر القادم من الشرق الأوسط سيمكن احتواؤه، أما إذا انفجر هذا الصاعق بالشكل الذي يهدد به الآن - خاصة وأن العالم كله يواجه الفصل النهائي والآخر للانهيأر النقدي والمالي - فإنك أيها الجالس في الولايات المتحدة لن تكون لك أية فرصة حتى في التمني أن تجتاز هذه الأزمة بسلام.

ثم ينهي لاروش مقاله مطالباً الرأي العام العالمي بالتصدي لهذا التيار النازي والفاشي الجامح في إسرائيل بدعم أمريكي، فيقول: "شاركوا معي.. أوقفوا هذا الرعب الذي تنتشره حكومة شارون طالما أن هناك فرصة لاتقائه، واجهوا العالم بالأدلة الواضحة والدامغة حول النوايا البشعة الكامنة وراء جرائم حكومة شارون" (٥).

ولقد حدث التغيير الفاصل بتفضيل مشروع الحرب ضد العراق، عندما رجحت كفة فريق الصقور في حركة المحافظين الجدد برئاسة دونالد رامسفيلد، وديك تشيني - نائب الرئيس - في مواجهة فريق المعتدلين الذي يمثله كولين باول - وزير الخارجية - وبينما كانت كونداليزا رايس - مستشارة الأمن القومي - على الحياد بين الفريقين في البداية، إلا أنها لحقت بفريق الصقور عندما حسم الصراع لصالحهم.

وبذلك انتقلت عملية صنع السياسة الخارجية حقيقة إلى وزارة الدفاع، ثم جاءت أحداث ١١ من سبتمبر بالفرصة التاريخية لفريق الصقور؛ حيث نقلت مشروع الحرب ضد العراق من وضع الحلم إلى وضع التطبيق، فقد شحنت هذه

الأحداث الأمريكيين بالخوف والذعر من الإرهاب، سواء الذي تمثله المنظمات الإرهابية، أو مجموعة الدول التي أطلق عليها بوش "الدول المارقة" بدعوى أنها تمتلك أسلحة دمار شامل - وتضم إيران والعراق وكوريا الشمالية - يمكن أن تتسرب إلى أيدي منظمات إرهابية تهدد عقر الدار الأمريكي بالكوارث؛ لذلك حزم بوش أمره إزاء العراق خلال الأيام الأولى التي تلت أحداث ١١ من سبتمبر؛ حيث صمم على تطبيق استراتيجيته الخاصة بتوجيه ضربات وقائية ضد العراق بعد أن نجحت ضربته الوقائية في أفغانستان، أو خُيِّل إليه ذلك، وإن كان يخشى وقوع السيناريو الأسوأ المتمثل في أن تؤدي الحرب إلى وقوع خسائر بشرية جسيمة في الجنود الأمريكيين، وحدوث أزمة نفطية، وزيادة العمليات الإرهابية ضد الأهداف والمصالح الأمريكية، وتحول نحو الراديكالية في دول الشرق الأوسط، وسقوط حكومات صديقة لأمريكا، وبما قد يؤدي إلى انعزال أمريكا دولياً وتفكك تحالفاتها، وهو السيناريو الذي استمرت الإدارة الأمريكية بجميع أجهزتها ومؤسساتها في التحسب له قبل وأثناء وبعد الحرب وحتى اليوم وغداً

والوجود الإسرائيلي الواسع النطاق في العراق ليس مجرد قرار لشارون انفراد به، أو أنه لا يوجد أحد في أمريكا لا يستطيع أن يقول لإسرائيل ما الذي يجب عليها أن تفعله، ذلك لأن القرار المياسي في إسرائيل أكثر تعقيداً في النظر إليه على هذا النحو لسببين:

أولاً: أنه يخضع لاستراتيجية إسرائيلية بعيدة المدى تستهدف تحقيق الأهداف والغايات القومية لإسرائيل على المدى البعيد.

وثانياً: لأن الوجود الإسرائيلي الظاهر والخفي في العراق، يمثل اتجاهاً

أساسيًا ومبدئيًا لصناع السياسة الخارجية في واشنطن.

وكانت عمليات تقصى الإعلام الأمريكي لما يحرك فريق "المحافظين الجدد" الذي يقود السياسة الخارجية في حكومة بوش، قد اتفقت على أن التمكين لإسرائيل من فرض طموحاتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط كان أحد أهدافهم من وراء الحرب في العراق، وقد نشر الكثير في هذا المعنى في واشنطن، منها معلومات كشفتها كارين كواياتوفسكى - برتبة كولونيل متقاعد في الجيش الأمريكي - وكان آخر عمل لها في إدارة الشرق الأوسط في البنتاجون؛ حيث ذكرت في مقال لها في On Line Journal Salon كيف استولى "المحافظون الجدد" على حلقات العمل السياسي للمخابرات في جهودهم بدفع قرار الحرب على العراق، والاستيلاء على زمام سياسة الشرق الأوسط، وكان هذا ظاهرًا للعاملين في هذه الإدارة، وأنهم لم يكتفوا باستبعاد أصحاب الخبرة بالشرق الأوسط، بل ملأوا أجندة الشرق الأوسط بالمعلومات التي أصبحوا يتلقونها من عدد متنوع من مراكز البحوث المعروفة بارتباطها بإسرائيل - مثل معهد بحوث الشرق الأوسط (ميمري)، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، والمعهد اليهودي للأمن القومي.

وكانت النتيجة أن العراق بعد الاحتلال تحول إلى باب مفتوح للإسرائيليين لخدمة أهداف متعددة لهم، ليس فقط في العراق، بل أيضًا فيما هو أبعد من العراق في الدول المجاورة له (٦).

والواقع والمشاهد أن التحالف الاستراتيجي الوثيق بين إسرائيل واليمين الجمهوري المتطرف الحاكم في الإدارة والكونجرس ووزارة الدفاع (البنتاجون)

ومراكز البحوث المرتبطة به والتي تعرف بـ (Tanks-think)، لا يقتصر فقط على الجهات الرسمية بين الحكومتين: الأمريكية والإسرائيلية، بل يتغلغل داخل دوائر صنع التفكير، والقرار، والإعلام، وكل الدوائر الأمريكية التي تسهم في تشكيل وصنع السياسات والاستراتيجيات الأمريكية، والترويج لها، وتبريرها أمام الرأي العام الداخلي والخارجي.

وفي هذا الصدد ينبغي أن ندرك أن كثيراً من الصقور المتطرفين المغالين في عداوتهم للمرب والمسلمين، وفي دعمهم ومساندتهم لإسرائيل، من المنادين والمطالبين بانفراد أمريكا بقيادة العالم لجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً بلا منازع، والذين يرتبطون بالمصلحة المادية وبالتوجه العقيدى الدينى الأصولى (المسيحية الصهيونية) المغطى بغطاء أيديولوجى بدوائر اللوى الصهيونى، ومراكز البحوث، وبنوك التفكير المرتبطة بهذا اللوى، حتى أطلق على هؤلاء بحق عصابة إسرائيل فى واشنطن.

وقد ذكر عضو الكونجرس الأمريكى "جيم موران" أنه من دون الدعم القوى للتجمع اليهودى - يقصد اللوى الصهيونى فى أمريكا - فى الحرب ضد العراق، ما كان يمكن القيام بهذه الحرب.

وكان أعضاء فريق بوش الحاكم، ومعظم قادة مشروع القرن الأمريكى الجديد أصدقاء إسرائيل، قد أعدوا تقريراً فى عام ١٩٩٦م سمي "القفزة الكبرى A clean beak report" عبر مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة - "The institute for advanced strategic and political studies" - وبعد أحد بنوك التفكير التابعة لإسرائيل واللوى الصهيونى فى الولايات المتحدة،

وله علاقة وثيقة بنتياهو - ذكروا فيه: "إن إسرائيل تستطيع تشكيل وضعها الاستراتيجي بالتعاون مع تركيا والأردن عبر إضعاف واحتواء، وحتى ضرب سوريا، كما يجب التركيز على الإطاحة بنظام صدام حسين كهدف استراتيجي هام بالنسبة لإسرائيل" انظر:

Perle et al., "A clean break securing the: Richard, a new strategy for realm". The institute for strategic and political studies, 8 July 1996..

ب - دور إسرائيل

عندما بدأ دخول المسألة العراقية طور التغير السياسي القسري من الخارج، والحديث صار يدور داخل المنطقة وخارجها حول أبعاد وطبيعة المشاركة الإسرائيلية في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا لتحقيق هذا الهدف، وخلال هذا المشهد العسكري تم الوقوف على أكثر من مجال تدخلت من خلاله إسرائيل في تلك الحروب، سواء على مستوى التنسيق والدعم الفني والمخابراتي مع الولايات المتحدة، أو من خلال الادعاء بوجود مشاركة محدودة لعناصر عسكرية إسرائيلية في العمليات الحربية.

ومثل هذا التدخل - رغم صعوبة توافر معلومات كافية عنه حتى اليوم - حسم الإجابة عن السؤال الذي ظل يشغل بال الكثيرين وهو: هل شاركت إسرائيل في هذه الحرب ضد العراق؟ وبات الخلاف قابلاً في تقدير مدى ونوعية تلك المشاركة.

اعتبرت إسرائيل نفسها طرفاً مهماً في المواجهة الأمريكية - العراقية القائمة، والتي كانت كل الحسابات تشير إلى أنها تسير بسرعة نحو حرب شاملة توقع لها أن

تكون في ربيع ٢٠٠٣م، وقبل حلول فصل الصيف. ليس فقط لاعتبار إسرائيل نفسها هدفًا محتملاً للصواريخ الباليستية العراقية على النحو الذي حدث في حرب الخليج الثانية (عاصفة الصحراء ١٩٩١م)، ولكن لسبب أو لآخر أهم من ذلك، ويصب في قناة المصالح والأهداف الاستراتيجية العليا لإسرائيل، وهو تجريد العراق من أسلحته وتدميرها سواء في ذلك أسلحة الدمار الشامل أو التقليدية.

هذا بالإضافة إلى اعتبار أن ما سيجري في العراق سيكون خطوة نحو تجريد باقي الدول العربية والإسلامية - لاسيما إيران وسوريا - من أسلحتها المماثلة، تأميناً لاستمرار التفوق العسكري والاحتكار النووي الإسرائيلي على الدول العربية والإسلامية، وتمهيداً لترتيب أوضاع جديدة في المنطقة تتمشى والمصالح والأهداف الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية المشتركة.

لذلك لم يكن غريباً أن تكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تشجع الحرب ضد العراق بجانب الدول الأخرى المتحالفة مع أمريكا، بل وتدفع الإدارة الأمريكية دفعا للإسراع بها رغم حرص الأخيرة على تجنبها اتقاءً للكلفة البشرية والاقتصادية والسياسية التي قد تنجم عن الحرب، وتفضيل تحقيق أهدافها في نزع أسلحة العراق، وتغيير النظام الحاكم فيه بوسائل أخرى.

ولقد كان الدور الإسرائيلي واضحا للجميع في توجيه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتشجيع الرئيس بوش لتبني الخيار العسكري لحل الأزمة العراقية باعتباره الخيار الوحيد والأمثل لتحقيق أهداف الاستراتيجية الكونية العليا للولايات المتحدة، وتجسيم مخاطر أسلحة دمار شامل على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وضد إسرائيل، واحتمالات تسرب هذه

الأسلحة إلى أيدي منظمات إرهابية مثل القاعدة، وأن مدى الصواريخ العراقية وصل إلى ٦٥٠ كم، وخلال عامين سيملك العراق صاروخاً عابراً للقارات ذا مدى ٢٠٠٠ كم، وأن العراق يستطيع بمساعدة من بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق - خاصة أوكرانيا وروسيا البيضاء - إنتاج سلاح نووي خلال ثلاث سنوات، بالإضافة إلى تطوير مخزونه من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

كما كانت إسرائيل تحصل أولاً بأول على نسخة من تقارير فرق التفتيش الدولية (إيكوس وياتلر) التي كانت تمسح العراق بمهمة الكشف عن هذه الأسلحة وتدميرها.

وقد انعكس الاهتمام الإسرائيلي بالأزمة العراقية في تعدد زيارات المسؤولين الإسرائيليين لواشنطن خلال الشهور الأخيرة التي سبقت نشوب الحرب، وعلى رأسهم شارون لمناقشة العديد من المسائل السياسية والعسكرية المتعلقة بالحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق، ودور إسرائيل فيها، ومستقبل العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين، بل والمنظور الإسرائيلي لمستقبل المنطقة كلها بعد تغيير النظام الحاكم في بغداد، وكيف ستؤثر الحرب في التوازن الإقليمي وفي مستقبل الفلسطينيين، والمساعدات العسكرية والاقتصادية التي تحتاجها إسرائيل كتمويض عن خسائرها المتوقعة في الحرب، وبلغ عدد الزيارات التي قام بها شارون لواشنطن سبع زيارات منذ تولى بوش السلطة في بداية عام ٢٠٠١م، وكان يختار لها شارون توقيعات مناسبة جداً لإسرائيل، كانت أبرزها في ديسمبر عام ٢٠٠٢م عندما كانت الإدارة الأمريكية على أبواب انتخابات الكونجرس وحكام الولايات المختلفة، وحيث كان لأصوات اليهود الأمريكيين تأثير كبير في الولايات

الأساسية، لذلك أظهر بوش أمام وسائل الإعلام تقديرًا وحبًا فائقًا لإسرائيل ولسياسة شارون، وجدّد التزام الولايات المتحدة بحماية إسرائيل وأمنها، كما أغدق عليها بوعود المساعدات العسكرية والاقتصادية.

وقد شارك في الحوارات السياسية والاستراتيجية بين البلدين بجانب شارون من الإسرائيليين كل من (دان مريدور) وزير الدولة، (إفرايم هليفي) مستشار الأمن القومي، (عاموس بايرون) مدير وزارة الدفاع، (كوتى مور) نائب المدير العام لوزارة الدفاع، (غيورا إيلاند) رئيس قسم التخطيط بوزارة الدفاع، (يوآف بيران) نائب المدير العام لوزارة الخارجية، (يورام بن زئيف) نائب المدير العام لشمال أفريقيا، والسفير الإسرائيلي في واشنطن، (داني إيلون).

أما من الجانب الأمريكي، فبجانب بوش ووزير الدفاع (رامسفيلد) ووزير الخارجية (باول)، ومستشارة الأمن القومي (كونداليزا رايس)، شارك كل من (ريتشارد أرميتاج) نائب وزير الخارجية، (ستيف هايدلي) نائب مستشارة الأمن القومي، (بوب وولفوفيتز) نائب وزير الدفاع، وأبرز الصقور المدافعين عن إسرائيل في إدارة بوش (٧).

وخلال الأشهر الثلاثة التي سبقت الحرب تواترت المعلومات التي نقلتها وسائل الإعلام الإسرائيلية عن أن شارون أصدر تعليمات واضحة لقادة أجهزة مخابراته للمبادرة بتقديم كل معلومة، من شأنها أن تدعم مؤيدي ضرب العراق في الإدارة الأمريكية.

كما أشارت وسائل الإعلام الإسرائيلية دون موارد إلى أن رئيس الموساد السابق (إفرايم هاليفي) قضى معظم هذه الأشهر الثلاثة السابقة للحرب في واشنطن

بتكليف من شارون للتنسيق مع الأمريكيين فى كل ما يتعلق بمخططاتهم تجاه العراق، وان ينقلها إلى شارون لكي يتدخل مبكرًا لتعديلها بما يتفق والمصالح الإسرائيلية.

١ - التنسيق السياسى

طرح إسرائيل مجموعة من الذرائع بنت عليها تخوفها من العراق، ومن ثم تبرير رغبتها الشديدة فى الإلمام بتفاصيل العملية العسكرية المخططة ضد العراق، ومن ذلك ما أيدته الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من مخاوف إزاء احتمال قيام العراق بإطلاق صواريخ سكود حاملة رهوًا كىماوية ضد المدن الكبرى فى إسرائيل، مما قد يتسبب فى خسائر بشرية كبيرة لا تحتملها إسرائيل، أو احتمال لجوء صدام حسين فى حالة استشعاره بالخطر على نفسه، لإرسال طيارين فى مهام انتحارية لقصف إسرائيل بطائرات على متها قنابل كىماوية وبيولوجية.

وفى هذا الإطار حذرت هذه الأجهزة الإسرائيلية من أن يكون العراق قد نجح فى إخفاء مقاتلات قاذفة فى ملاجئ لم تستطع الولايات المتحدة العثور عليها وتدميرها، كما لم تستبعد إسرائيل نجاح الطيارين العراقيين فى اختراق شبكة الدفاع الجوى الإسرائيلية، وتجميع طائراتهم بما تحمله من قنابل كىماوية وبيولوجية فوق المدن الإسرائيلية الكبرى.

لذلك سعت إسرائيل لإقناع واشنطن بأن تسارع قبل الشروع فى أى عملية ضد صدام إلى تقليص قدرته على العمل ضد إسرائيل، واقترحت أن تقوم القوات الأمريكية بإعطاء أولوية لاحتلال غرب العراق فى المرحلة الأولى من الحرب للحيلولة دون نصب أى قواعد إطلاق صواريخ سكود بها، مع قيام سلاح الجو الأمريكى بتكليف طلعاته فى غرب العراق للتصدى لأى طائرة عراقية متجهة غربًا.

وقد حرص الجانب الإسرائيلي في إبرازه المخاطر المترتبة على احتمال استخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل ضد إسرائيل، أن يكون ذلك على نحو ابتزازي للحصول على مطالبها من الولايات المتحدة، وراح المسئولون السياسيون والعسكريون الإسرائيليون يهددون القيادة العراقية بالرد بهجوم مدمر، إذا ما تجرأت وقصفت إسرائيل بصواريخها خلال الحرب المتوقعة، وذلك على النحو الذي فعلته في عاصفة الصحراء عام ١٩٩١م عندما قصف العراق بعض المدن الإسرائيلية بـ ٣٩ صاروخ سكود، وأن إسرائيل لن تلتزم الصمت، كما فعلت وزارة شامير آنذاك بضغط من إدارة بوش الأب، في ذات الوقت الذي أخذت فيه الأجهزة الإسرائيلية المدنية والعسكرية في إعداد الجبهة الداخلية لمواجهة خطر الصواريخ العراقية.

إلا أن الحملة السياسية والإعلامية التي شنتها إسرائيل لتجسيم مخاطر القصف الصاروخي العراقي الذي كان متوقعاً ضدها، كانت له نتائج عكسية على صعيد الروح المعنوية للإسرائيليين؛ حيث أثار موجة من الهلع والذعر والخوف نتج عنها نزوح أعداد من الإسرائيليين إلى الخارج، وسحب أموال من البنوك، الأمر الذي دفع شارون إلى تخفيف اللهجة هائلاً: "إن خطر القصف ليس كبيراً على إسرائيل، وأنها مستعدة بمساعدة الأمريكيين عسكرياً على مواجهته، بل وإجهاضه والتصدي له قبل أن يصل الخطر إلى أرض إسرائيل".

وحقيقة الأمر أن جميع الوزارات الإسرائيلية منذ عام ١٩٩١م وهي تسعى إلى استثمار القصف الصاروخي العراقي الذي وقع عليها عام ١٩٩١م في تحقيق أهدافها، وابتزاز الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ ذلك الحين، ودفعها من جهة للقضاء على ما تزعمه من تهديدات عربية وإسلامية موجهة ضد أمنها وكيانها بسبب ما تملكه هذه الدول من أسلحة دمار شامل، وإجهاض هذه التهديدات

لضربات وقائية على النحو الذي تم بعد ذلك ضد العراق.

ولم يقتصر أمر إسرائيل على تجسيم الخطر العراقي فقط، بل شملت الحملة السياسية والإعلامية التي شنتها إسرائيل أيضاً كلاً من إيران وسوريا وليبيا، بل ومصر كذلك، رغم وجود معاهدة سلام معها، ومن جهة أخرى للحصول على ما تريده إسرائيل من مساعدات عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة على نحو أوسع من المساعدات التي حصلت عليها في عام ١٩٩١م بعد قصفها بالصواريخ العراقية؛ حيث دعمتها الولايات المتحدة ببطاريتي صواريخ باتريوت مضادة للصواريخ، ومساعدات اقتصادية قيمتها ١٢ مليار دولار، بجانب معدات عسكرية أخرى.

وكانت الفرضية التي بنى عليها المسؤولون الإسرائيليون مناقشاتهم مع نظرائهم الأمريكيين في واشنطن قبل نشوب الحرب، أن الولايات المتحدة من المؤكد انتصارها عسكرياً في الحرب المتوقعة ضد العراق، وستنجح في تحقيق الهدف السياسي من حملتها العسكرية، وهو إسقاط نظام صدام حسين بالحد الأدنى من الخسائر الأمريكية، دون الفرق في حرب استنزاف.

ولكن ما يهم إسرائيل أن تسمع من المسؤولين الأمريكيين كيف يرون ويخططون لعراق ما بعد صدام حسين؟ وما هو شكل النظام الذي سيسيطر على العراق؟ وكيف سيتم ضمان السلامة الإقليمية للعراق؟ وكيفية المحافظة على التوازن بين عناصره العرقية والطائفية الثلاثة (الشيعية والسنة والأكراد)؛ حيث تفضل إسرائيل تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات من أجل إضعاف العراق، أو على الأقل إقامة فيدرالية تضم الأقاليم الثلاثة، وما سياسة الحكومة العراقية الجديدة تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وضرورة اعترافها بإسرائيل، وإقامة علاقات عميقة معها على كافة

الأصعدة: السياسية والأمنية والاقتصادية؟ وكيف يمكن احتواء وحصار إيران من اتجاه العراق، وطبيعة علاقات الحكومة العراقية الجديدة مع جيرانها سواء الدول العربية الخليجية أو تركيا؟

وقد توقعت إسرائيل سرعة تفكك النظام الصدامي مع أولى الضربات العسكرية الأمريكية، كما توقعت أن تتسلم السلطة في العراق حكومة مدنية تضم جميع الأطياف العرقية والطائفية، وذات صبغة أوتوقراطية موالية للغرب، ولا تعمل إسرائيل كثيرًا على سيادة الديمقراطية في العراق باعتبار أن الشعب العراقي غير مؤهل حاليًا، وبعد ثلاثين سنة من الحكم الديكتاتوري، لإقامة نظام ديمقراطي حقيقي، وقد اعتبرت إسرائيل أن التغيير السياسي الذي سيقع في العراق بعد انتهاء الحرب، سيكون له مردودات انقلابية كبيرة في النظام الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط، مما يتطلب إقامة حوار جاد ومستمر بين إسرائيل والطاقم السياسي الذي سيعلم العراق في المستقبل، وهو ما يستدعي إنشاء مجموعة تمسيق مشتركة تربط إسرائيل مع المجموعة الأمريكية التي تخطط لمستقبل العراق.

كما لفت المسؤولون الإسرائيليون الذين زاروا واشنطن عشية الحرب في العراق، نظر المسؤولين الأمريكيين إلى تأثيرات جانبية كثيرة لنتائج الحرب ينبغي وضعها في الاعتبار والتعصب لها مستقبلاً، منها السيطرة على تصرف الحكومة العراقية القادمة على عائدات النفط، حتى لا يتم توجيهها لبناء ترسانة جديدة من الأسلحة العراقية وقوات مسلحة عراقية يمكن أن تشكل تهديداً في المستقبل لأمن إسرائيل وكيانها، وضرورة استمرار تزويد الأردن بالنفط العراقي بنفس التسهيلات التي كان يحصل عليها من نظام صدام حسين، أو تعويض الأردن عن ذلك حرصاً على استقراره السياسي الذي يهم إسرائيل.

هذا بالإضافة إلى الحيلولة دون قيام تعاون استراتيجي بين عراق ما بعد صدام وكل من سوريا وإيران، بل واستغلال الأوضاع الجديدة في العراق لإحكام الحصار والعزلة على كل من دمشق وطهران، وإعطاء إسرائيل دوراً في هذا الحصار، حتى يوقفاً دعمهما لحزب الله العامل في جنوب لبنان، والذي يهدد أمن شمال إسرائيل، وحتى تسحب سوريا قواتها من لبنان وتوقف تدخلها في شئون هذا البلد، وممارسة ضغوط سياسية استراتيجية واقتصادية على كل من سوريا وإيران، حتى يتم إزالة ما تمتلكانه من أسلحة دمار شامل تهددان بها إسرائيل، مع ضرورة إزالة اعتراض واشنطن على الخطط الإسرائيلية لتوجيه ضربات وقائية ضد إيران وسوريا لتدمير ترسانتهما من أسلحة دمار شامل - خاصة المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية.

أما فيما يتعلق بتأثير الحرب في العراق على المشكلة الفلسطينية، فقد أعربت إسرائيل عن اعتقادها بأن نجاح أمريكا في إسقاط نظام صدام حسين سيحدث إحباطاً في صفوف المقاومة الفلسطينية، وبما يقلص عملياتها الانتحارية داخل إسرائيل، وإلى إحداث انهيار في السلطة الفلسطينية، وبما يتيح لإسرائيل توصيل العناصر الفلسطينية التي تريدها إلى السلطة في المناطق المحتلة.

وقد طالب الإسرائيليون الإدارة الأمريكية بالألتجأ إلى أية مبادرة لإحياء عملية السلام عقب انتهاء الحرب، وحتى لا يتكرر السيناريو الذي فعلته إدارة بوش (الأب) عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م، عندما دعت إلى مؤتمر سلام في مدريد في أكتوبر ١٩٩١م، ودون ترتيب مسبق مع إسرائيل.

لذلك لم يكن التنسيق بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن الحرب الأمريكية ضد العراق، هو الهدف الأساسي لزيارة شارون السابعة لواشنطن قبل الحرب، وهو ما حاول إعطاء انطباع به حين أطلق قبل زيارته تصريحات متشدة.. منها أنه لن

يلتزم أمام بوش بعدم الرد على قصف عراقي محتمل لإسرائيل "التي تعرف كيف تحمي نفسها، وأن إسرائيل لن تعرض أمنها للخطر لتدفع ثمن التحالف الدولي الذي تسمى واشنطن لتشكيله إرضاءً لدول عربية وأوروبية".

ولكن الهدف الرئيس من وراء هذه الزيارة كان محاولة شارون إقناع الإدارة الأمريكية بأن حربها في العراق ستشكل أفضل فرصة للبلدين - أمريكا وإسرائيل - لحسم قضايا مهمة في ملف الصراع العربي - الإسرائيلي، أبرزها الانتفاضة الفلسطينية، وتهديدات حزب الله لإسرائيل، وتنفيذ خطة الترانسفير بترحيل تجمعات فلسطينية إلى الأردن والعراق، وإخلاء مناطقهم لصالح المهاجرين اليهود القادمين، وهو ما أقلق الحكومة الأردنية، ونقلت مخاوفها في هذا الخصوص إلى إسرائيل.

ولكن الأمريكيين أعربوا في المقابل عن رغبتهم في أن تتجز إسرائيل إجراءات تخفف من معاناة الشعب الفلسطيني، وبما يؤدي إلى تقليص حدة الغضب والكراهية والرفض العربي للعملية العسكرية الأمريكية ضد العراق، وحتى لا تتهدد المصالح الأمريكية في المنطقة أكثر مما هي مهددة بالفعل، لذلك حث بوش شارون على ضبط النفس أكثر في المرحلة القادمة، وأنه ينتظر من إسرائيل - الحليف الأوثق لواشنطن في المنطقة - أن تسهم بشكل بناء في تحقيق الهدف الأمريكي المتمثل في (إسقاط نظام صدام حسين، ونزع أسلحة الدمار الشامل العراقية) (٨).

٢ - التنسيق العسكري

وعلى صعيد التنسيق العسكري كان أكثر ما يقلق الإدارة الأمريكية عندما كانت تهيئ نفسها للحرب ضد العراق، ما أعلنته حكومة شارون من أنها لن تمارس سياسة

ضبط النفس ثانية كما حدث في عام ١٩٩١م، بل إن الصحف الإسرائيلية وصلت إلى حد التلميح باحتمال شن إسرائيل ضربة وقائية ضد العراق، وأنها لن تنتظر الهجوم العراقي لكي ترد عليه.

وقد أرجع المسؤولون الإسرائيليون هذا الموقف المتشدد إلى حرصهم على توفير مصداقية عالية لاستراتيجية الردع الإسرائيلية؛ لأن الزعماء العرب - في النظرة الإسرائيلية - يفسرون ضبط النفس من جانب إسرائيل بأنه ضعف وعدم وثوق إسرائيل في إستراتيجيتها الردعية، الأمر الذي يتطلب من وجهة النظر الإسرائيلية ضرورة وجود رد إسرائيلي يتم في تنسيق مع الولايات المتحدة، إلا أن المسؤولين الأمريكيين رفضوا بإصرار أن تقوم إسرائيل بأى عمل عسكري ضد العراق؛ لأن ذلك سيتسبب في إثارة الرأي العام العربى ضد الولايات المتحدة، ويزيد من صعوبة احتفاظها بتعاون مع دول عربية ترغب الولايات المتحدة في أن تتمركز قواتها فيها، ناهيك عن المخاطر التي قد تتعرض لها المصالح الأمريكية في المنطقة بواسطة الشعوب العربية الثائرة.

وفي اجتماعات "المداولات الاستراتيجية نصف السنوية" التي تجرى بين الدولتين، أعرب المسؤولون الأمريكيون لنظرائهم الإسرائيليين أن الولايات المتحدة ستتدخل بالرد على أى قصف عراقي ضد إسرائيل، وبما يلبي رغبتها، وقد أوضحت كونداليزا رايس لرئيس وزراء إسرائيل شارون أن أى سيناريو سيقع لا يبرر عملية عسكرية إسرائيلية ضد العراق، لاسيما وأن إسرائيل لا تملك وسائل للرد أكثر مما تملك الولايات المتحدة، بما في ذلك الأسلحة فوق التقليدية.

كما حذرته من أن حملته الإعلامية حول قيام إسرائيل برد عسكري معاكس ومدمر ضد العراق، هو شيء، وتنفيذ مثل هذا التهديد على أرض الواقع شيء آخر،

وهو ما لن تسمح به واشنطن؛ لأنه يسمح لصدام حسين بأن يحول المواجهة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى حرب عربية - إسرائيلية جديدة، وتعتبر واشنطن أن تصريحات شارون في هذا الخصوص تخدم صدام حسين في الأساس.

وفي المقابل تعهد المسؤولون الأمريكيون بأن تشن المعارك القاذفة، والصواريخ كروز الأمريكية حملة مكثفة لتدمير بطاريات الصواريخ العراقية التي قد تتواجد في غرب العراق، كما طمأنوا نظرائهم الإسرائيليين بأنه سيتم إبلاغهم بموعد الهجوم الأمريكي ضد العراق قبل وقوعه بـ ٧٢ ساعة، وأن يقيموا نظاماً ساخناً للاتصالات بين البلدين يؤمن تبادلاً مستمراً للمعلومات، وإرسال إنذار مبكر إلى إسرائيل عن أي إطلاق صاروخي عراقي ضدها بواسطة وسائل الإنذار الفضائية الأمريكية.

وكانت الولايات المتحدة قد أطلقت ثمانية أقمار تجسس، وإنذار طراز (لاكروس) و (KH-1) على مدار ٣٢٠ كم فوق سطح الأرض قبل بدء الحرب بحوالي أسبوعين، لكي تبلغ الإنذار المبكر بتحركات وحدات الصواريخ العراقية قبل وأثناء احتلالها لمواقع إطلاقها، ولحظة إطلاقها إلى مركز الإنذار المبكر الإسرائيلي في جنوب تل أبيب، في ذات الوقت الذي يتلقاه كل من مركز الإنذار المبكر الأمريكي في (باكلي) بولاية كولورادو، والمركز المتقدم للقيادة الأمريكية الوسطى في منطقة الخليج، وهو ما يتيح فترة إنذار تصل إلى سبع دقائق كافية لتوجيه المعارك القاذفة الأمريكية بواسطة طائرات الإنذار المبكر (أواكس) العاملة في منطقة الخليج لضرب وحدات الصواريخ العراقية سواء أثناء تحركها أو احتلالها أو إطلاقها.

كما ستنجح فترة الإنذار هذه لإسرائيل الفرصة للاستعداد للدفاع عنها، وذلك بصد الهجمات الصاروخية العراقية بواسطة الصواريخ المضادة للصواريخ، سواء في

ذلك الصواريخ (باتريوت - باك ٢) المطورة، والتي أمدت أمريكا إسرائيل بثلاث بطاريات منها قبل الحرب، كما حصلت إسرائيل على بطاريتين إضافيتين من نفس النوع من ألمانيا، وتم نشرها حول المدن الإسرائيلية، بالإضافة إلى ما تملكه إسرائيل من بطاريات صواريخ (حيتمس/ السهم) المضادة للصواريخ، وصواريخ (باتريوت) التي حصلت عليها إبان حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م؛ حيث بإمكان هذه الصواريخ اعتراض الصواريخ الباليستية العراقية في حالة إطلاقها من غرب العراق في اتجاه إسرائيل، واعتراضها في الجو قبل وصولها إلى أهدافها.

كما تمكن الفترة التحذيرية التي تهيئها وسائل الإنذار الفضائية الأمريكية لإسرائيل القدرة على التعامل مع نتائج القصف الصاروخي العراقي في حالة وصوله إلى أهدافه داخل إسرائيل، وإزالة آثاره وتقليلها بواسطة عناصر الدفاع المدني والتطهير، وتقليص حجم الخسائر إلى أدنى حد.

وقد تعهد المسؤولون الأمريكيون بإقامة خطين ساخنين للاتصال، أحدهما يربط بوش وشارون، والثاني يربط وزير الدفاع في البلدين: رامسفيلد، وموفاز، هذا بالإضافة إلى تواجد مجموعات ضباط التنسيق فيما يتعلق بالرقابة الجوية، وتخصيص مسالك طيران الطائرات الأمريكية في المجال الجوي الإسرائيلي، وتنسيق أهداف الهجوم في غرب العراق، بالإضافة إلى استكمال احتياجات إسرائيل في مجال الذخائر الجوية الحرجة، وقطع الغيار، ومهمات الوقاية التي تم استبدالها بعد أن تقادمت منذ عام ١٩٩١م (حوالي ٤,٥ مليون قناع واق تغطي نسبة ٨٥٪ من الشعب الإسرائيلي)، هذا بالإضافة لتخزين احتياجات لوجيستية للجيش الأمريكي في مستودعات إسرائيلية.

وقد تعهدت إسرائيل بوضع قواعدها العسكرية في خدمة القوات الأمريكية

طوال فترة الحرب، سواء ضد العراق أو ضد أي بلد آخر تستهدفه الولايات المتحدة، كما أجريت مناورات مشتركة أمريكية - إسرائيلية شملت التدريب على منظومة الدفاع الصاروخي (باتريوت باك - ٢) للتصدي لأي هجوم صاروخي عراقي مزود برعوس كيميائية أو بيولوجية.

كما ساعدت المخابرات الأمريكية نظيرتها الإسرائيلية في الحصول على مراقبة فضائية لما يجري على الأراضي العراقية مرة كل ٦٠ دقيقة، بالإضافة إلى مساعدة المخابرات الإسرائيلية على تسلل بعض عناصرها إلى المنطقة غرب العراق عبر الأردن لتحديد حجم الخطر من هجوم محتمل بصواريخ بالستية عراقية، وكانت صحيفة صانداي تايمز قد ذكرت في ٢٧/١٠/٢٠٠٤ أن ٢٤ عنصرًا من وحدة الكوماندوز ٢٦٢ الإسرائيلية المخصصة للعمل خلف خطوط العدو، قاموا بالعمل في منطقة غرب العراق بحثًا عن الأماكن المحتملة لتمركز وطرق تحرك مواقع إطلاق وحدات الصواريخ العراقية، وأن هذه العناصر زرعت قنابل نيوترونية صغيرة في هذه المناطق المحتملة، بحيث يجري تفجيرها عند اللزوم بواسطة أشعة ليزر عن بعد من طائرة مقاتلة إسرائيلية (كما يحدث ضد نشطاء الانتفاضة الفلسطينية).

ومن جانبها - وفي اتجاه مواز لنشاط المخابرات الإسرائيلية في غرب العراق - استغلت المخابرات الأمريكية الاضطرابات التي وقعت في مدينة (معان) الأردنية، في دفع عناصر تابعة لها إلى غرب العراق، وهي عناصر مدربة بشكل جيد للعمل خلف خطوط العدو، وتتبع وحدة (الفيروس) هي وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وقد كلفت بعدة مهام مخابراتية معقدة في هذه المنطقة لصالح إسرائيل، شملت في الأساس استخدام تقنيات عسكرية جديدة لتواصل إطلاق الصواريخ العراقية، وإرشاد المقاتلات الأمريكية لمواقع إطلاقها، وطرق

تحركها لأماكن قصفها مبكرًا قبل إطلاقها.

ولم تنس الوفود الإسرائيلية التي ذهبت إلى واشنطن للتسيق الاستراتيجي أن تمارس سياسة الابتزاز التي اشتهرت بها إسرائيل في مثل هذه الأزمات؛ حيث طلبت منحًا وضمانات قروض قيمتها عشرة مليارات دولار، حتى لا تتدخل في الحرب، ولا تشكل إزعاجًا للولايات المتحدة أثناء انشغالها في الحرب، وذلك بدعوى تمويل تطويرات أمنية وعسكرية، ولتجهيز وإعداد الجبهة الداخلية لمواجهة أسلحة الدمار الشامل العراقية.

٣ - الهدف الحقيقي لشارون

يتمثل الهدف الحقيقي الذي كان يرمى إليه شارون من وراء إصراره على اضطلاع إسرائيل بدور حيوي في الحرب ضد العراق، أن يوسع دائرة الحرب بحيث تكون بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، والعراق والدول العربية الأخرى وإيران من جهة أخرى، مستغلًا في ذلك الحملة الأمريكية ضد الإرهاب، وتوجيهها سياسيًا ودعائيًا وعسكريًا ضد العرب والإسلام، وهو ما يؤجل حل قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي المفضلة إلى سنوات طويلة قادمة، نتيجة إدماجها في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وإقحام هذه القضايا بعضها في بعض.

كما يسعى شارون إلى أن يغير من وضع ودور إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، وتحويلها من دولة تكتفي بالحماية الأمريكية لكيانها وأمنها وحدودها، إلى دولة مشاركة للولايات المتحدة بفاعلية في رسم وتنفيذ هذه الاستراتيجية تحقيقًا للغايات والأهداف القومية والاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية المشتركة التي لا ينبغي في النظرة الشارونية أن يحدث خلاف حولها بين البلدين، خاصة مع وجود

الكثير من المفاهيم السياسية، والأيدولوجية، والمصالح الأمنية، والاقتصادية التي تربط بينهما، أبرزها كراهيتهما للعرب والمسلمين.

ويرمى شارون أيضاً من وراء دعم وتعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى جنى نصيب من عائداتها الاقتصادية، لاسيما عائدات نفط منطقة الخليج واستثمارها داخل إسرائيل، طالما أنها مشاركة في تأمين واستقرار المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو هدف قديم أفصح عنه شارون في ديسمبر ١٩٨٢م عندما كان وزيراً لدفاع إسرائيل أمام لجنة الأمن والخارجية بالكنيست، وطالب بتساوي الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية مع الدور البريطاني، وبما يعطى إسرائيل وزناً سياسياً واستراتيجياً أثقل من وزنها الحال في البيئتين الإقليمية والدولية.

ويسعى شارون أيضاً إلى تدعيم شراكة إسرائيل الاستراتيجية مع تركيا تحت المظلة الأمريكية، وهو ما انعكس في تعزيز التعاون العسكري مع المؤسسة العسكرية التركية، حتى أن إسرائيل عرضت نفسها بديلاً عن تركيا لاستقبال الفرقة الرابعة الميكانيكية الأمريكية التي كان من المفترض نزولها في الأراضي التركية للانطلاق منها جنوباً إلى شمال العراق، وذلك بعد أن رفض البرلمان التركي الطلب الأمريكي، وبحيث يكون محور إسرائيل - الأردن - إلى غرب العراق بديلاً عن محور تركيا إلى شمال العراق، وهو ما يفسر المناورات المشتركة التي جرت في نهاية عام ٢٠٠٢م قبل الحرب في البحر المتوسط، وشملت سفناً حربية أمريكية وإسرائيلية وتركية، كذلك مناورات برية لقصف أهداف شبيهة بالأهداف العراقية.

هذا بالإضافة إلى حرص شارون على تعميق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل ودول الناتو الأخرى، رغم أن إسرائيل ليست عضواً في هذا الحلف، وهو ما انعكس

في حصول إسرائيل على المقاتلات الأمريكية (F-15E)، (F-16I) المتطورة التي لم تبعتها الولايات المتحدة من قبل إلا لدول محدودة من حلف الناتو.

ولإبراز أهمية إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، قدم الموساد معلومات مهمة عن الأهداف الاستراتيجية داخل العراق، وأحوال سكانه، وتوقعات سلوك القبائل والعشائر العراقية عند دخول القوات الأمريكية المدن العراقية.

كما ترددت معلومات عن أن إسرائيل سلمت واشنطن عشرات العمال والموظفين العراقيين الذين تمكنت إسرائيل من اعتقالهم في السابق بطرق وفي ظروف مختلفة، وتحسباً لخوض القوات الأمريكية حرباً داخل المدن العراقية، فقد طرحت إسرائيل خبراتها في حرب المدن الفلسطينية على الولايات المتحدة بوصفها دروساً يمكن الاستفادة بها.

وطبقاً لمعلومات غربية تسربت إلى الصحف الفرنسية والألمانية فإن رجال الموساد والاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) قد عملوا مع نظائريهم الأمريكيين داخل الأراضي العراقية، وذلك قبل الحرب بعدة شهور، بهدف جمع المعلومات، ورصد التحركات، واستقطاب رؤساء القبائل والعشائر، وبعض قادة الحرس الجمهوري والجيش والمخابرات في العراق ■

أقامت إسرائيل شبكة من
 الاتصالات المباشرة والمتعددة
 الوسائل بين مركز قيادة ملوقت
 أنشاته في رئاسة الأركان
 الإسرائيلية جنوب
 تل أبيب، وبين مركز القيادة
 المتقدم للقيادة الوسطى
 الأمريكية
 في قاعدة (السيلية) في
 قطر، بحيث كانت إسرائيل في
 الصورة تمامًا، وأولاً بأول حول
 سير العمليات الجوية،
 والبرية، والبحرية
 لقوات التحالف على
 المسرح العراقي.

رابعاً:

مرحلة الحرب



وفي إطار خطة نشر القوات الأمريكية في مسرح العمليات تواجدت حاملة الطائرات (تيودور روزفلت) داخل المياه الإقليمية الإسرائيلية لدعم الحماية الجوية والصاروخية للأجواء والمياه والأراضي الإسرائيلية.

كما نشرت إسرائيل بعضاً من عناصر مخابراتها في المناطق الكردية بشمال العراق لتصاحب القوات الأمريكية التي تقرر أن تقوم بالهجوم عبر المحور الشمالي من تركيا في اتجاه كركوك والموصل، وهي اللواء ١٧٣مظلي بعد أن تعدلت خطة هجوم الفرقة الرابعة الميكانيكية الأمريكية ليكون من الكويت بدلاً من تركيا، بسبب رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية البرية باستخدام الأراضي التركية كمعبر بري نحو العراق.

هذا بالإضافة إلى مصاحبة عناصر من الفرقة الخاصة الإسرائيلية ٢٦٢ مع القوات الخاصة الأمريكية التي عملت في غرب العراق انطلاقاً من الأردن.

وقد نشطت عناصر من أجهزة المخابرات والقوات الخاصة الأمريكية التي تواجدت في منطقة كردستان بشمال العراق، في مناطق (حرير) و (آس كلك) قرب أربيل و(بامراني) قرب دهوك، و(باكراجو) قرب السليمانية، وهي المناطق التي تم تجهيز ممرات هبوط وإقلاع الطائرات منها.

وكانت عناصر من هذه الأجهزة قد تسلمت قبل ذلك إلى داخل العراق

عبر الأردن متكرين كسائقى شاحنات ومهريين لنقل صهاريج البترول المهرب من العراق إلى الأردن، وبين العراق وتركيا؛ حيث اندمجوا مع السكان المحليين وأقاموا مراكز لإرسال المعلومات، كما أجروا اتصالات مع بعض زعماء العشائر والقبائل، وكبار ضباط الجيش العراقى.

وكانت عناصر من الكوماندوز الإسرائيلى قد شاركت فى احتلال المطارين العراقيين H2 و H3 فى غرب العراق قبل بدء الحرب بعدة أسابيع مع لواء من الفرقة ٨٢ محمولة جواً.

تابعت القيادة الإسرائيلية سير العمليات الحربية الأمريكية والبريطانية على محاورها الرئيسية (الكويت - جنوب العراق - بغداد بواسطة الفرقة الثالثة الميكانيكية، والفرقة الثانية مارينز، والفرقة ١٠١ اقتحام جوى)، ومحاورها الثانوية (الكويت - الفاو - البصرة بواسطة اللواء السابع الدرع، ولواء المارينز البريطانى ومن الشمال اللواء ١٧٢ مظلى من كردستان العراق فى اتجاه الموصل وكركوك، بالإضافة إلى العمليات الجوية).

وكانت المخابرات العسكرية الإسرائيلية تزود مركز القيادة الإسرائيلى المخصص لمتابعة الحرب فى العراق، بصورة من تقارير العمليات الصادرة عن مركز قيادة القوات الأمريكية فى السليل بقطر.

كما فتحت إسرائيل مخازن الطوارئ الأمريكية المتواجدة على أرضها للقوات الأمريكية للحصول على احتياجاتها من الذخائر والمعدات والأجهزة

والمهمات، لاستعواض الخسائر أولاً بأول، ودون انتظار وصول إمدادات بها من الولايات المتحدة، فقد أثبتت معاينة مخلفات الصواريخ والقنابل والذخائر الأخرى التي استخدمتها القوات الأمريكية خلال حربها التي لم تزد عن ثلاثة أسابيع في العراق، أن كثيراً منها صناعة إسرائيلية، وقد تابعت إسرائيل بدقة نتائج استخدام الأسلحة والذخائر الذكية التي تم تطويرها لخدمة هذه الحرب، خاصة الموجهة بالأقمار الصناعية من خلال نظام GPS لاسيما الصواريخ كروز (توماهوك BGM - 109 بلوك ٤) المطور، والقنابل المضادة للإلكترونيات (E-Bomb)، وقنابل الملاجئ الحصينة (بلو-٢١)، والقنابل الموجهة (JDAM)، وباتريوت (باك-٣)، بالإضافة إلى أداء الطائرات بدون طيار الهجومية (بريداتور).

وقد اهتمت إسرائيل بمتابعة نتائج التطوير الذي أجرته القوات الأمريكية في شبكات الاتصال والمعلومات، وتبليغ أوامر العمليات للوحدات من القيادات العليا عبر شبكة الإنترنت، وتلقى التقارير من الوحدات الأدنى إلى القيادات الأعلى عبر نفس شبكة المعلومات، واستخدام نظام شبكة القتال المركزي الذي يربط التشكيلات الميدانية مع الرادارات والأقمار الصناعية، وطائرات التجسس والمراقبة والإنذار بمركز عمليات واحد.

كذلك استخدام نظام مهاجمة الأهداف وقت اكتشافها (وهو تطوير لنظام القيادة، والسيطرة، والاتصالات، والمخابرات، والحاسبات C4I)،

بحيث يتم التعريف بالهدف ومتابعته وتدميره في ٢ - ٥ دقائق، بالإضافة إلى ما تم من تحديث في نظام التعارف بين القوات الصديقة لتجنب الإصابة بغيراتها من خلال منظومة التعارف IFP.

وقد تابعت القيادة الإسرائيلية أساليب استخدام القوات الأمريكية لمحاصرة المدن الرئيسية في العراق، وتجنب القتال فيها، ومحاصرتها، وعزلها حتى سقطت، بالإضافة إلى تطور معركة سقوط بغداد، وما سبقها وواكبها من انهيار مادي ومعنوي في صفوف الجيش العراقي، لاسيما فرق الحرس الجمهوري، وأسباب فشل الهجمات المضادة التي شنتها فرق الحرس الجمهوري المدرعة ضد القوات الأمريكية في الفاو وكرلاء، ومعركة مضيق كربلاء، وكيفية تدمير فرق (المدينة) و(النداء) و(بغداد) التابعة للحرس الجمهوري العراقي).

وخلال عمليات الأسابيع الثلاثة التي جرت فيها عمليات عسكرية حتى تم سقوط بغداد، ركزت أجهزة المخابرات الإسرائيلية عيونها على محاور الطرق التي تربط غرب العراق مع سوريا، لكشف أي عمليات دعم عسكري سوري للقوات العراقية، أو نقل مكونات أسلحة الدمار الشامل العراقية إلى سوريا، وكذلك محاولات هروب أركان النظام العراقي السابق وعائلة صدام إلى سوريا، وكان التنسيق بين أجهزة المخابرات الإسرائيلية والأمريكية على هذا المحور فاعلاً.

وهو ما انعكس في تكرار وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد اتهاماته لسوريا بإمدادها العراق بأنظمة تسليح محظورة، وأن لديه معلومات عن شحنات من المعدات العسكرية عبرت الحدود من سوريا إلى العراق، وبما يشكل تهديداً لأرواح الجنود الأمريكيين هناك، وحمل سوريا مسئولية ذلك، لاسيما بعد أن تم رصد وصول ٤٠٠٠ متطوع عربي إلى العراق عبر سوريا للقيام بعمليات انتحارية ضد القوات الأمريكية، وكانت سوريا قد أنشأت معسكرات لجميع لهم قرب حدودها مع العراق، وكانت المخابرات الإسرائيلية قد نجحت في تجنيد عدد من زعماء العشائر في منطقة الحدود بين البلدين للعمل لحسابها لهذا الغرض.

وبينما كان المسئولون العراقيون في جهاز المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية يقومون بحرق ملايين الوثائق والسجلات، كانت كل من المخابرات المركزية الأمريكية والإسرائيلية والروسية والبريطانية في تسابق من أجل الاستيلاء على وثائق المخابرات العراقية، وأرشيف الخاص بصادم، وأرشيف الوزارات المهمة مثل الخارجية والدفاع والنفط وحزب البعث، ولأن المخابرات الروسية بحكم علاقاتها الوثيقة مع النظام الصدامي قد زادت من عناصرها العاملة في بغداد قبل الحرب لنقل أرشيف صدام لذلك حرصت المخابرات الإسرائيلية على دس عناصر تابعة لها ضمن فريق المخابرات الروسية العامل في العراق.

وكانت صحيفة (نرافيهيا جازيتا) الروسية قد كشفت عن إرسال مجموعات من المخابرات الروسية إلى بغداد قبل الحرب، وعلاقات المعارضة الروسية وبعض المسؤولين الروس في الحكومة مع صدام، وهو ما أخرج هؤلاء السياسيين الروس في وقت كان الجميع يتأهبون لخوض معركة الانتخابات التشريعية في ديسمبر ٢٠٠٢م.

كما كشفت الصحيفة التي يسيطر عليها عناصر من اليهود الروس عن علاقات وثيقة قائمة بين أفضل العلماء السوفييت السابقين، وأجهزة صدام المعنية ببرامج الأسلحة الاستراتيجية.

ومنذ بدء العمليات ومع تزايد عدد الأسرى العسكريين العراقيين من الضباط والجنود، والذين وصل عددهم في الأسبوع الثالث إلى حوالي ٩٠٠٠ أسير، تم نقلهم إلى معسكر للأسرى في أم القصر، كانت عناصر من المخابرات الإسرائيلية متواجدة مع فرق الاستجواب الأمريكية التي كانت تستجوب كبار الضباط العراقيين الأسرى.

وفي منطقة كردستان العراق شاركت عناصر من المخابرات الإسرائيلية في استجواب الأسرى من منظمة (أنصار الإسلام) التي كانت تلقى دعماً من إيران، وكانت عيون هذه العناصر ترصد محاور الاتصال بين العراق وإيران، حتى لا تتكرر محاولات تهريب أسلحة عراقية إلى إيران، كما فعل صدام في حرب عام ١٩٩١م عندما نقل ١٢١ طائرة مقاتلة عراقية إلى

إيران، ضممتها الأخيرة إلى قواتها الجوية باعتبارها جزءاً من تعويضات حرب الثماني سنوات.

كما شاركت عناصر من المخابرات الإسرائيلية في استجواب المنشقين من الضباط العراقيين الذين وصلوا إلى الأردن كنتيجة لجهود أجهزة المخابرات الأمريكية والحرب النفسية التي دعت كبار القادة والضباط العراقيين إلى ترك تشكيلاتهم ووحداتهم ومنعها من القتال والاستسلام.

ومع اقتراب موعد معركة بغداد بعد أن أصبحت لوايات الفرق الثالثة الميكانيكية الأمريكية على مشارفها الغربية، وفرقة مشاة الأسطول الثانية على مشارفها الشرقية، وكان هناك رأيان في القيادة الأمريكية: أحدهما يطالب بوقف استراتيجية يتم فيها الاستعداد جيداً لمعركة اقتحام العاصمة، تجنباً لوقوع خسائر كبيرة في القوات الأمريكية، ورأى آخر يطالب بضرورة الإسراع بمهاجمة بغداد، وطرق الحديد وهو ساخن، وأنه لا يجوز الركون للراحة بعد أن أصبحت بعض القوات الأمريكية داخل ضواحي بغداد بالفعل من جهة الغرب، وما حدث من انهيار غير متوقع في فرق الحرس الجمهوري المدافعة عن محيط المدينة، كانت المخابرات الإسرائيلية تعزز الرأي الأخير، ونصحت به رئيس الأركان الأمريكي جنرال مايرز، وذلك بحكم ما كان لديها من معلومات عن انهيار الأوضاع السياسية والعسكرية داخل بغداد، وحذرت من إعطاء العراقيين أية فسحة من الوقت لتعزيز

دفاعاتهم داخل المدينة، وبما يزيد من صعوبة اقتحامها وتطهيرها بفد ذلك.

ومع سقوط بغداد ركزت عناصر المخابرات الإسرائيلية جهودها بالتنسيق مع أجهزة المخابرات الأمريكية من أجل الحصول على أكبر قدر من وثائق النظام السابق، وتجميع العلماء العراقيين الذين عملوا في برامج تطوير وتصنيع الأسلحة العراقية بشقيها: التقليدي وفوق التقليدي، ونقلهم إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة، بجانب البحث عن كبار أركان النظام الصدامي من السياسيين والعسكريين، وتأمين الحدود العراقية مع سوريا وإيران والأردن للحيلولة دون هروبهم، بالإضافة إلى تحديد مواقع المتطوعين العرب، وقد تمكنت القوات الأمريكية بمساعدة عناصر المخابرات الإسرائيلية من الإمساك بالكثير من المسؤولين العراقيين الذين كانوا على لائحة المطلوب اعتقالهم.

وعندما بدأت منظمات المقاومة العراقية تنظم نفسها، وتشن عمليات هجومية مؤثرة ضد قوات الاحتلال الأمريكية والبريطانية، وقوات الشرطة والجيش العراقية الجديدة، ومسئولي النظام العراقي الجديد، ركزت عناصر المخابرات الإسرائيلية العاملة في العراق جهودها في التنسيق مع أجهزة المخابرات الأمريكية في العراق، من أجل تحديد هويات وأماكن تمرکز، ومصادر تمويل، وتسليح هذه المنظمات، ومنابع إمدادها بالقوة البشرية

التي تسليحها، سواء من فلول نظام صدام حسين، أو المقاومة الوطنية العراقية الرافضة للاحتلال الأمريكي، أو المتطوعين العرب القادمين من وراء الحدود مع سوريا والأردن، بالإضافة إلى عناصر الحرس الثوري الإيراني التي تدفقت عبر الحدود الجنوبية لإيران مع العراق تحت ستار الحج للأماكن المقدسة، ويقدر عددها بحوالي ٢٠,٠٠٠ رجل مسلحين.

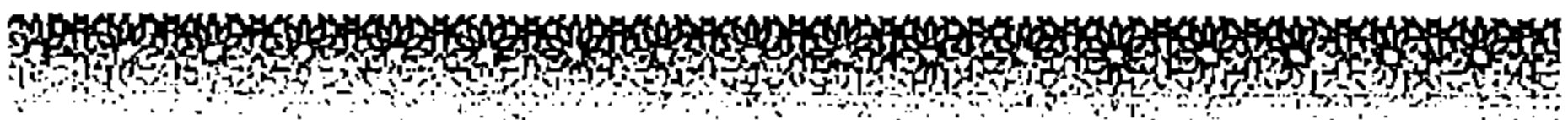
هذا إلى جانب عناصر القاعدة التي انتقلت من أفغانستان إلى العراق؛ حيث الفراغ السياسي، والفوضى، وطبيعة الأرض السهلة في العراق مقارنة بالطبيعة الجبلية الصعبة في أفغانستان، والمطاردات المتلاحقة هناك من قبل القوات الأمريكية والأفغانية والباكستانية، والتي صمبت على عناصر القاعدة استئناف عملياتها في أفغانستان، على عكس الوضع في العراق الذي وجدت فيه القاعدة مجالاً أوسع وأسهل لإدعاء القوات الأمريكية والبريطانية على أرضها.

بالإضافة إلى إمكان تصدير أعمال إرهابية ضد الدول العربية المجاورة للعراق خاصة السعودية والكويت، كما يمكن لإيران وسوريا أن تشكل معاير جيدة لعمل عناصر القاعدة في العراق، وإمدادها باحتياجاتها التسليحية.

من المعروف في الحروب
الكبرى والمهمة، أن العالم لا
يصير بعدها كما كان قبلها،
فالتحالفات تتغير، وفراغات
القوة تنشأ، وتجري عمليات
توزيع جديدة لتوازنات القوى
تحاول كل الأطراف الاستفادة
منها وفق قدراتها ومواردها،
فعندما سقطت بغداد في
التاسع من أبريل ٢٠٠٣م، وكان
ذلك زلزالاً قلب المنطقة
وتوازناتها رأساً على عقبه
ونشأ فراغ هائل للقوة في
الشرق الأوسط يبحث عن
يتمدد فيه، كانت إسرائيل
مستعدة لهذه اللحظة
واستغلتها تماماً، لاسيما وأنها
أعدت نفسها لها من قبل، بل
وخططت لحدوثها.

خامساً:

مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين



ومع انقلاب معادلات وتوازنات القوة في المنطقة العربية، تبدلت أيضاً موازين الفعاليات الأساسية في الصراع العربي الإسرائيلي، وتغيرت كذلك خرائط سياسية وجيوستراتيجية في الأمد المنظور، وهنا أثير سؤالان مهمان:

الأول: حول طبيعة وحدود الدور الذي ستلعبه إسرائيل مستقبلاً في العراق سياسياً وأمنياً واقتصادياً.

والسؤال الثاني: حول مدى تأثير هذا المعطى الاستراتيجي الجديد على مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، ومركز العراق في هذا الصراع.

والإجابة السريعة والبدئية على هذين السؤالين هي: أنه بالطبع سيكون لإسرائيل دور ما في تشكيل مستقبل العراق، وعلى كافة أصعدته، سواء بالاتفاق مع الولايات المتحدة أو مستقلة عنها، وبما تتطلبه المصالح الإسرائيلية العليا بعيدة المدى، بغض النظر عن توافقها أو تعارضها مع المصالح والأهداف الأمريكية.

كما سيكون للدور الإسرائيلي مستقبلاً في العراق، وما سيؤول له وضعه مستقبلاً على كافة الأصعدة، تأثير سلبي على مستقبل الصراع العربي - الإسرائيلي، فيما يتعلق بالجانب العربي.

ومبعث هذا الحسم السريع للإجابة عن هذين السؤالين، وتحديدًا في تلك المرحلة من عملية التفسير بالعراق، وعدم ملء فراغ القوة الناشئ في أعلى هرم السلطة السياسية بشقيه: المادى Power والنفوذ Influence، أنه من المعروف أن إسرائيل بخصائصها المعروفة تنظر طوال الوقت إلى محيطها

الإقليمي، ودائرة مجالها الأوسع الممتدة من باكستان شرقاً إلى ساحل المغرب على الأطلنطي غرباً، ومن تركيا وبلدان آسيا الوسطى شمالاً إلى مضيق البحر الأحمر الجنوبي (باب المندب) وجنوب أفريقيا جنوباً، وما يسود هذه المناطق من الشرق الأوسط الكبير - على حد التعبير الأمريكي - من أحداث ومتغيرات، وتجرى لها عمليات مستمرة من التحليل والتقييم من أجل حساب التوازنات الاستراتيجية الإقليمية الكبرى، والعسكرية والأمنية تحديداً.

وضمن هذا الإطار وضعت التحليلات الإسرائيلية العراق وسوريا على رأس قائمة العدائيات للدولة العبرية، وبعد سقوط نظام صدام صارت إيران وسوريا تتصدر هذه القائمة، ولم تكن إسرائيل تجري حساباتها الاستراتيجية طوال الوقت فقط، ولكن كانت أيضاً تعدل سياساتها وفقاً لهذه الحسابات، وتتخذ من القرارات الموقوتة ما يتفق ومصالحها وتحقيق أهدافها، وتستغل كل فرصة ممكنة لتبيحها المواقف لتستثمرها بعد ذلك لصالحها، لذلك فإنها لم تتوقف قط عن دفع الولايات المتحدة لدخول مواجهات مع أعدائها، وجرياً على التقاليد الإسرائيلية السابقة، فإنها الآن لا ولن تترك أية فرصة تمر دون أن يكون لها موطئ قدم، وموقع نفوذ، وأيد تعمل لمصلحتها في كل موقع بالعراق، حتى ترسخ هذه المواقع بعد ذلك عندما تجيء لحظة الاستقرار بعد أن تخمد نيران الحروب الداخلية المشتعلة.

ويصيب التعب والإرهاق المتحاربين، ويدركون أنه لا فائدة من وراء اقتتالهم، وتجف موارد إمدادهم بالمال، فيضعون سلاحهم وينخرطون في دروب حياة المجتمع العراقي، وبعد أن تستعيد الدولة العراقية قوتها وعافيتها

كما حدث في دول أخرى صادفت مواقف مشابهة مثل اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك فإن إسرائيل ترتب لهذه اللحظة منذ الآن، وحتى تكون الأوضاع النهائية بالعراق متمشية ومتسقة مع مخططاتها، ومحقة للأهداف الإسرائيلية العليا.

كما لن تترك إسرائيل فرصة تمر من غير أن تخلق حالة من المواجهة بين الولايات المتحدة من جانب، وإيران وسوريا من جانب آخر، وإذا لم تكن المواجهة العسكرية ممكنة فإن المواجهات السياسية، والحصار، والعقوبات الاقتصادية فيها ما يكفي من الاستنزاف.

ولكن جذب واشنطن للقيام بالمهام الاستراتيجية التي ترغب فيها إسرائيل ليس هو التحرك الوحيد الذي تقوم به، فهناك دوماً تحركات إقليمية كثيرة أخرى تقوم بها إسرائيل من أجل تدعيم مصالحها، سواء تلك المتعلقة بدورها الإقليمي، أو بابتلاع الحد الأقصى من الأراضي العربية المحتلة.

والمحددات التي تحكم الدور الإسرائيلي في العراق يمكن بلورتها في محددتين رئيسيتين:

أ - محددات الطابع المفهومي Conceptual

للموضع القائم والمستقبلي

حيث من ناحية منطق السياسة الواقعية، يكاد يكون من الصعب على دولة مثل إسرائيل عرف عنها التوظيف السياسي Manipulation لكافة المتغيرات الإقليمية والعالمية لدعم مصالحها الاستراتيجية، أن تكفي بمجرد التدخل في المشهد السابق لعملية التفسير السياسي بالعراق على النحو

السابق شرحه، دون الربط بينه وبين حضور أكبر، ومؤثر في رسم المشهد المستقبلي لهذا البلد، وتعظيم كم ونوعية الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها من هذا التفسير، والتي هي من دون شك خصمًا من الرصيد العربي الاستراتيجي المواجه لها في إدارة التفاعلات الإقليمية على الصعيدين: المادي والمعنوي.

وفي الإطار المفهومي أيضًا أن صنّاع القرار في واشنطن يرون أن للمصلحة الأمريكية في الشرق الأوسط وصفًا مختزلًا هو إسرائيل، بمعنى آخر تطابق المصالح الأمريكية مع المصالح الإسرائيلية، وأن أمن إسرائيل، ودعمها، وتبرير سياساتها، وتوفير التغطية الدبلوماسية لكل ما تقوم به هو الوجه الآخر للمصالح القومية الأمريكية.

ومن ثم فإن تمهيد الأرض العربية، وإزالة أية مقاومات ونتوءات ومعاندات منها، سيسهل أكثر وأكثر فرض الأجندة الأمريكية - الإسرائيلية المشتركة، وسيصبح بالإمكان إنجاح أية أجندات أخرى، سواء تعلق بالنفط، أو بالاقتصاد، أو بالتحالفات الجزئية، أو غير ذلك، وسيكون بإمكان إسرائيل أن تصبح، ليس فقط دولة عادية في منطقة الشرق الأوسط، بل القوة الإقليمية العظمى وذات الدور الإقليمي المحوري، ومقابل ذلك سيضطر العرب إلى دفع كثير من المستحقات في شكل فواتير إضافية هائلة على حساب مصالحهم الأمنية، والقومية، والاقتصادية، والسيادية، بعد سقوط واحد من أقوى الجيوش العربية، وهو الجيش العراقي المفروض ولو نظريًا أنه كان يشكل تهديدًا قويًا لإسرائيل، فيما لو كان هذا الجيش تحت قيادة سياسية وعسكرية رشيدة.

فبعد التدمير الذي لحق بالجيش العراقي واحتلال العراق، فإنه لا اختلاف في أنه خرج ولسنوات طويلة قادمة من معادلات القوة في الإقليم ككل، سواء كقوة عسكرية نامية ومحتملة لدعم سوريا والجبهة الشرقية عمومًا في حالة قيام إسرائيل بتوجيه ضربة لأي من بلدان هذه الجبهة (سوريا - لبنان - الأردن)، أو بوصفه قدرة علمية وتكنولوجية قادرة على صناعة وتطوير أسلحة تقليدية، وفوق تقليدية عربية يمكن أن تسهم في إصلاح الخلل القائم حاليًا في الميزان العسكري لصالح إسرائيل، وتشكل رادعًا مضافًا لها.

لا سيما وأن العراق بإمكاناته الاقتصادية الضخمة يمكن أن يكون بعد رفع الحصار عنه داعمًا قويًا للحقوق العربية، ولكن خروج العراق من الحرب الثالثة منهوك القوى، ومثقل بالديون الخارجية، ومستنزف في صراعات داخلية، وما جرى من تسريح مئات من كوادره العلمية، وقتل بعضهم، وهروب آخرين إلى خارج العراق، ممن يعملون في مجالات التكنولوجيا العسكرية، أصبح من الصعب، بل من المستحيل استعادة هذه القوة، أو إعادة بنائها ومؤسساتها البحثية لعقود طويلة قادمة.

كما أن العراق بصراعاته الداخلية الراهنة، أو حتى في المستقبل، فإنه سيكون من الصعب أن يستعيد وحدته الجيو - سياسية؛ حيث سيصطدم مع دعوة الفيدرالية التي ترفع شعارها الأحزاب الكردية، وتدعمها الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى جانب الصدامات العرقية، والطائفية، والمذهبية التي تسود صفوفه، مما سيجعل العراق ولسنوات طويلة خارج دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي.

وبإمكانية القياس على الحالة الأفغانية؛ إذ استطاعت واشنطن عبر التفسير العسكري القسري فرض سلام القوة والتطبيع بين نظام الحكم الجديد الموالي لها في أفغانستان وبين إسرائيل، ونفس الوضعية مرشحة لإعادة التكرار في عراق ما بعد صدام، نظرًا لتوافر كافة المقومات المؤدية له، والتي يضاعف منها السيطرة الأمريكية المطلقة والمباشرة على آلية صنع القرار السياسي في بغداد.

ولا مجال هنا للمقارنة التي يثيرها البعض مع حالة إقليمية سابقة قادت لفشل سلام القوة المسلحة التي تتحدث عنه، وهي حالة لبنان، حينما فشل الاجتياح الإسرائيلي في فرض سلام القوة والتطبيع مع لبنان عام ١٩٨٢م، وذلك نظرًا لاختلاف الأوضاع الإقليمية بين الحالتين، وفي مقدمتها وجود قوة عربية فاعلة بالشأن اللبناني وهي سوريا، وعدم وجود مثل هذه القوة في حالة العراق حاليًا.

ب - محددات التطورات العملية، Operational

حسم الجدل الدائر في إسرائيل لصالح تبني سياسة فاعلة ونشطة تجاه تنمية العلاقات مع العراق الجديد، وحيث توجد ثلاثة مجالات للتحرك الإسرائيلي لتنمية هذه العلاقات ولكل منها فوائده ومعوقاته وهي:

١ - إقامة علاقات سلام وتطبيع سياسي شامل وسريع مع الحكومة العراقية التي سيتم انتخابها بنهاية عام ٢٠٠٥م، وستتال دعم ومساندة واشنطن.

٢ - إقامة علاقات تجارية واقتصادية متدرجة قبل الإقدام على التطبيع

السياسي، الذي تكتنفه - وفقاً للتقويمات الإسرائيلية - العديد من الحساسيات في هذا التوقيت بالذات.

٣ - إقامة علاقات وروابط غير علنية بالمجاليين: السياسي والاقتصادي، كمقدمة للتطبيع الشامل في فترة لاحقة.

لذا يرتبط بهذا الحسم الحديث عن بدء مشاريع أمنية، وسياسية، واقتصادية، وسياحية تربط إسرائيل بالعراق، وتمهد الطريق لتطبيع كامل العلاقات بين البلدين، وبما يتيح للأيدى الإسرائيلية على جميع هذه الأصعدة أن تبسط نفوذها على دوائر صنع القرار السياسي في العراق مستقبلاً.

١ - احتمالات عقد معاهدة صلح عراقية إسرائيلية،

يرتبط بهذا الأمر ضغوط أمريكية تمارس على عدة شخصيات عراقية في حكومة العراق، من أجل طرح مشروع لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل خلال العام المقبل، بهدف فرض هذا الموضوع كأمر واقع على الحكومة العراقية التي سيتم انتخابها.

ولم يكن خافياً أنه قبل سقوط نظام صدام حسين، وحين كانت عناصر الحكومة العراقية الحالية في المعارضة، كان مسئولون كبار في الإدارة الأمريكية يوجهون أسئلة إلى هذه القيادات حول استعدادها لدعم صلح عراقي - إسرائيلي، وفي الأغلب كانت الإجابات تأتي لصالح الطلب الأمريكي، باستثناء الشخصيات المعارضة الدينية التي كانت تتهرب من الحسم في هذا الصدد. إلا أن أحمد الجبلي - زعيم المؤتمر الوطني العراقي - قدم لواشنطن مشروعاً كاملاً تعهد بتنفيذه في حال تسلمه السلطة في العراق، بحيث يؤدي هذا

المشروع إلى عقد معاهدة صلح مع إسرائيل، ونقل الجلبى ذات المشروع إلى إسرائيل في زيارة سرية له إلى تل أبيب.

إلا أن تخلى واشنطن لاحقاً عن الجلبى يعود إلى نصيحة إسرائيلية بكون الجلبى محروفاً في سمعته داخل العراق وفي المحيط العربي، بعد أن تورط وميليشياته في عمليات قتل وابتزاز مالي، ومحاكمات سرية، وتصفيات جسدية، إلى جانب الأموال التي هربها من الأردن، لذلك تلاحقه حكومة الأردن قضائياً، هذا بالإضافة إلى قضايا أخرى منها المعلومات الكاذبة التي زود بها وكالة المخابرات المركزية عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، واستيلاؤه على وثائق المخابرات، وقصور الرئاسة العراقية وحزب البعث، وغيرها من المؤسسات السياسية والأمنية العراقية.

وكانت واشنطن قد طلبت من الجلبى خلال شهر مارس (٢٠٠٤م) أن يعلن من داخل العراق مبادرة سياسية للصلح مع إسرائيل، إلا أنه خاف أن يقتل بسبب ذلك في ظل التعقيدات الداخلية، فماتل الإدارة الأمريكية، وتهرب، مما دفع واشنطن إلى الهجوم عليه، وتفتيش مكتبه ومنزله، كرسالة أولى له بعد أن تهرب من تنفيذ مشروعه بالصلح مع إسرائيل.

الأمر الذي دفع الجلبى إلى الهروب للمناطق الشيعية من أجل الحماية؛ حيث تم تأمين مكان آمن له، وباعتباره كذلك خسر كل الحلفاء، وانكشفت أوراقه، ويات مطلوباً على أكثر من صعيد.

كما أجرت واشنطن عدة اتصالات مع أعضاء مجلس الحكم العراقي قبل

حله، من أجل إثارة موضوع عقد الصلح مع إسرائيل، إلا أن واشنطن فوجئت بوجود حالة عامة من الامتناع عن طرح هذا الموضوع حالياً أو مستقبلاً، على الرغم من أن واشنطن هي التي أوجدت مجلس الحكم الانتقالي، والحكومة المؤقتة من بعده.

وأشار أعضاء هاتين المؤسستين إلى استحالة طرح هذا الموضوع، أو حتى التفكير فيه لاحقاً لعدة أسباب أهمها:

- وجود حالة من الانفلات الأمني، والاغتيالات، والتفجيرات، ثم وجود رفض عام بين الشعب العراقي للصلح مع إسرائيل، ووجود تيار شيعي تحديداً وتيار سني، سيعتبر أي صلح أو حديث عن الصلح مع إسرائيل بمثابة جريمة، ثم لوجود أولويات عراقية قبل أي أولويات أخرى، ناهيك عن حالة عدم السيطرة على الوضع الداخلي، لوجود تهمة متداولة بين العراقيين بأن الذين تسلموا مواقع الحكم في العراق هم صنيعة الاحتلال الأمريكي.

وبالتالي فإن أي توجه نحو إسرائيل حالياً، أو مستقبلياً، سيؤدي في كل الأحوال إلى اغتيال سمعة صاحب المشروع، وربما قتله وقتل عائلته.

لذلك تكثفت الاتصالات الأمريكية نحو اتجاه واحد حالياً مفاده أن الصلح مع إسرائيل سيكون ثمناً لرحيل قوات الاحتلال عن العراق، وقد أوصلت واشنطن رسالة واضحة في هذا الصدد إلى عراقيين نافذين مفادها أن التواجد الأمريكي في العراق سيكون مرتبطاً بثلاثة محاور رئيسية:

- القضاء الكلي والنهائي على المقاومين، ومجموعات المقاومة، والتيار الديني المتشدد.

- ضمان مصالح أمريكا في العراق على الصعيدين: السياسي والاقتصادي.

- بدء مفاوضات صلح مع إسرائيل، والوصول إلى مرحلة متقدمة فيها، قبيل الرحيل الكامل للقوات الأمريكية.

- كما أعربت واشنطن عن استيائها للغاية من كثير من الشخصيات العراقية، لكونها لا تضع موضوع الصلح مع إسرائيل، باعتباره أولوية ولو من باب إعلان "حسن النوايا"، بالإضافة إلى استمرار حالة الانفلات الأمني، وزيادة قوة تيار المقاومة، لتبدو إسرائيل بمثابة لعنة حلت على أمريكا، عبر المستنقع العراقي، في الوقت الذي يستمر فيه الضغط الأمريكي على الرموز العراقية من أجل إحراز أي تقدم على صعيد ملف إسرائيل، وكثمن يحتاجه بوش لحصد أصوات اليهود في الانتخابات الأمريكية المقبلة.

(٢) تزايد النفوذ الإسرائيلي في كردستان العراق

لقد بدأ الدور الإسرائيلي في كردستان العراق منذ عقد الستينيات من القرن الماضي عندما دعمت إسرائيل سياسيًا، وعسكريًا، واقتصاديًا قوات مصطفى البرزاني، الذي كان يسعى للانفصال عن العراق، وإنشاء دولة كردستان، وهو ما يتفق مع الاستراتيجية الإسرائيلية بعيدة المدى في بلقنة المنطقة العربية والإسلامية، على النحو الذي أشرنا إليه آنفًا.

لذلك كانت إسرائيل وراء حركات التمرد الكردية ضد النظم السياسية التي حكمت بغداد في عهود كل من عبد السلام عارف، وعبد الرحمن عارف، وبعدهما نظام البعث الذي أفرز ظاهرة صدام حسين..

وقد شهد هذا الدور تناميًا واتساعًا في سبعينيات القرن الماضي عندما انتهت حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وما تلاها من جهود هنري كيسنجر - وزير خارجية أمريكا آنذاك - والتي كانت ترمي في جوهرها إلى تفكيك قبضة المقاطعة العربية ضد إسرائيل، وتنفيذ مخططاتها في المشرق العربي.. وبالذات بين الأكراد في شمالي العراق، وذلك في إطار سياسة إسرائيل لتوطيد تحالفاتها مع الأطراف غير العربية في منطقة الشرق الأوسط.

ويكشف كتاب "الحلم الذي تحطم .. العلاقة الإسرائيلية الكردية" لمؤلفه شلوموه نكديمون - عن تاريخ العلاقات الإسرائيلية الكردية، باعتباره متخصصًا في الكشف عن عمليات اتخاذ القرارات السياسية في إسرائيل، وعضوًا في هيئة تحرير صحيفة "يديعوت أحرونوت"، وله كتاب آخر بعنوان "تموز المشتعل" الذي يسترجع فيه عملية قصف المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١م.

فيذكر أنه في عام ١٩٦٦م زعم وزير الدفاع العراقي عبد العزيز العقيلي أنه: "في شمال العراق تتشكل إسرائيل أخرى"، تعليقًا على النشاط العسكري الإسرائيلي في كردستان العراق.

ويعترف أنه بالفعل، وعبر عشر سنوات كاملة عملت عناصر الموساد، إلى جانب زعيم التمرد الكردي مصطفى البرزاني ضد نظام الحكم العراقي، وأن إسرائيل زودت المتمردين الأكراد بالمال، والسلاح، والأدوية، وقدمت بعثاتها المشورة السياسية والعسكرية والتدريب، كما خططت لعمليات قتالية وساعدت المتمردين في تنفيذها.

إلا أن معاهدة الجزائر التي وقعها صدام حسين مع شاه إيران عام ١٩٧٥م تسببت في إنهاء هذا التمرد، وتبديد أمل الشعب الكردي في حكم مستقل، كما ذهب أدراج الرياح طموح إسرائيل وتطلعها إلى حليف داخل دولة معادية.

وفي إطار الكشف عن تفاصيل الدعم والمساندة الإسرائيلية لحركة التمرد الكردية، ذكر المؤلف أن مصطفى البرزاني قام بزيارة لإسرائيل في مناسبة عيد الفصح في أبريل ١٩٦٨م؛ حيث قابل صديقه اليهودي ديفيد جنعاي الذي لم تنس عائلة البرزاني محاولة والده لإنقاذ والد مصطفى البرزاني من بطش السلطان العثماني.

وخلال هذه الزيارة التقى مصطفى البرزاني بعدد من القادة والوزراء الإسرائيليين، بالإضافة إلى عدد من عملاء الموساد وأبرزهم: عاميت، كرون، هارثوفان، ولفيكوف، وعندما اجتمع البرزاني مع رئيس إسرائيل نصح الأخير بتخلي الأكراد عن فكرة الحكم الذاتي والتركيز في الحرب على الاستقلال، وإقامة دولة كردية، إلا أن ضابط الموساد المرافق للبرزاني أثناء الزيارة ضحك من هذا الاقتراح؛ لأن الرئيس الإسرائيلي لا يعلم أن الدعم الإسرائيلي للأكراد يتم من خلال إيران، وأن شاه إيران يرفض رفضاً باتاً فكرة قيام دولة كردية مستقلة على حدوده الغربية، شأنه في ذلك شأن تركيا.

وأوضح المؤلف في كتابه أن الهدف الإسرائيلي من مساعدة الأكراد هو تمزيق الكيان العسكري العراقي والجبهة الشمالية في العراق من الداخل لتقليص مشاركته المحتملة في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، إلا أن هذه المساعدات الإسرائيلية توقفت تماماً عام ١٩٧٥م عندما أغلق شاه إيران حدوده مع العراق، ومنع إرسال أية مساعدات لأكراد العراق عبر الأراضي

الإيرانية، بعد اتفاهه مع صدام حسين، مما أتاح الفرصة للأخيرة بتوجيه ضربات قاتلة ضد الأكراد في شمال العراق، وهو الأمر الذي أغضب كثيراً وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر آنذاك، لأنه فشل في إقناع شاه إيران بتغيير قراره في هذا الشأن، كما رفض كيسنجر أى احتمال لتطبيع العلاقات بين العراق وإيران.

وبجانب الهدف الاستراتيجى الإسرائيلى من وراء تحريض الأحزاب الكردية على الانفصال عن الدولة العراقية، وما يعنيه ذلك من إشاعة الفوضى والاضطراب، وعدم الاستقرار فى جنبتها، وبالتالى باقى مناطق الشرق الأوسط؛ حيث تتواجد أقليات كردية كبيرة فى كل من إيران، وسوريا، وتركيا سيشجعها أى نجاح يحققه أكراد العراق على ترسم خطاهم فى المطالبة أيضاً بالانفصال عن بلدانهم، حتى يتحقق هدفهم النهائى فى إقامة الدول الكردية الكبرى التى تستقطع أجزاء من العراق وتركيا وإيران وسوريا.

بجانب هذا الهدف، فإن كردستان العراق لها مذاق خاص فى الاستراتيجية الإسرائيلية بالنظر لما تتمتع به من كنوز نفطية، لاسيما منطقة كركوك التى تطمع فيها إسرائيل، والتى تشكل محور الثروة النفطية العراقية فى شمال العراق، وقد انعكس ذلك فيما برز مؤخراً من الأطماع الإسرائيلية المتمثلة فى المطالبة بإحياء خط أنابيب البترول الذى كان ممتداً من كركوك إلى حيفا على ساحل البحر المتوسط، وهو ما أشار إليه يوسف بيرتسكى - وزير البنية التحتية الإسرائيلية - فى تصريح له خلال شهر مايو ٢٠٠٤م ذكر فيه أن بلاده على استعداد لإعادة تشغيل هذا الخط، وأن واشنطن لن تعترض على ذلك؛ لأنه المنفذ الوحيد للنفط العراقى على البحر المتوسط، لاسيما وأنه سيخفض نحو ٣ - ٦ دولارات من تكلفة نقل

الطن، ولكن تركيا اعترضت على ذلك.

لذلك لم يكن غريباً عندما سئل مسئول كبير في المخابرات المركزية الأمريكية، عما إذا كان الإسرائيليون قد طلبوا الموافقة من واشنطن على وجودهم الكبير والنشط في كردستان العراق، أن أجاب قائلاً: وهل تعرف أحداً يمكنه أن يقول للإسرائيليين: ما الذي يجب عليهم أن يفعلوه؟ إنهم يفعلون دائماً ما هو في مصلحتهم، وأضاف: ثم إن الوجود الإسرائيلي في العراق معروف على نطاق واسع في مجتمع المخابرات الأمريكية!!

هذه الواقعة رواها الصحفي الأمريكي المعروف سيمور هيرش في مقاله المثير للاهتمام والمنشور بمجلة نيويورك في عددها الصادر في ٢٠ من يونيو ٢٠٠٤م تحت عنوان: "تحليل للأمن القومي - الخطة ب".

وحسب المعلومات التي استقهاها هيرش من مصادر مسئولة في المخابرات في عدد متنوع من الدول منها المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والألمانية، أن الوجود الإسرائيلي في كردستان العراق كان قراراً اتخذته رئيس وزراء إسرائيل شارون بهدف خفض الأضرار الناتجة عن عدم نجاح الحرب الأمريكية في العراق، على مركز إسرائيل الاستراتيجي، وأن إسرائيل لم تكن مرتاحة لما توصلت إليه من أن الولايات المتحدة ليست راغبة في مواجهة مع إيران، بالرغم من أن إدارة بوش لم تكن تتجاهل التقارير التي تتلقاها من المخابرات الإسرائيلية عن إيران.

وهذه النقطة بالذات جاءت على لسان باتريك كلاونس - نائب مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى - الذي تربطه علاقة وثيقة بالبيت الأبيض، ومع الأخذ في الاعتبار أنه مثلما كانت الحرب ضد العراق مطلباً إسرائيلياً،

فإن إكمالها بضرية عسكرية ضد إيران، كان أيضاً مطلباً لإسرائيل.

يؤكد ذلك تصريح شارون لصحيفة التايمز البريطانية قبل حرب العراق بفترة قصيرة بأنه يجب على الولايات المتحدة وبريطانيا أن تتجها في اليوم التالي للحرب على العراق، إلى العدو البعيد الآخر .. إيران.

ويقول سيمور هيرش: كانت إسرائيل في مقدمة أشد المتحمسين المؤيدين لحرب العراق.. ولكنها كانت من أوائل من أدركوا أن الاحتلال الأمريكي سوف يواجه حملات ضارية من المقاومة العراقية الشرسة من جانب المتمردين العصاة، وهكذا ظلوا يضغطون لكي يقوم الأمريكيون بإغلاق خط الحدود بين العراق وإيران، ويبلغ طوله حوالي ٢٠٠٠ كم، وبأى ثمن كان.

ويضيف هيرش موضحاً: "ولما رفض الاحتلال الأمريكي فكرة إغلاق الحدود استشاط الإسرائيليون غضباً وبدأوا (بيشرون) الأمريكيين بأنهم سوف يواجهون أسوأ سيناريو ممكن".

وفي هذا الإطار أشار الكاتب الأمريكي إلى لقاء خاص تم أخيراً بين إيهود باراك - رئيس وزراء إسرائيل السابق، وبين ديك تشيني - نائب الرئيس الأمريكي - حيث حذر باراك في هذا اللقاء قائلاً: "إن أمريكا خسرت في العراق، وإن إسرائيل أدركت أن ليس من سبيل للكسب مع وجود الاحتلال"، ثم أردف باراك قائلاً لنائب الرئيس الأمريكي: "لم يتبق أمامكم سوى أن تختاروا حجم النهاية التي سوف تلاقونها".

وهنا يفتح سيمور هيرش قوساً يقول فيه بالحرف: "إن ديك تشيني لم يرد على تقدير باراك للموقف". ويبدو من الاتصالات التي أجراها هيرش مع مسئولين في عدة دول أوروبية، وشرق أوسطية أن إسرائيل انتهت جازمة إلى

أن أمريكا لن تحقق فوزاً في العراق، ومن ثم قررت إسرائيل أن تعمل لحسابها الخاص، وترجمت هذا القرار على شكل توسيع أنشطتها وعلاقاتها مع الأكراد في شمالي العراق، ولدرجة وصفها هيرش بأنها: "إنشاء وجود إسرائيلي مهم وملمس على الأرض في منطقة كردستان المتمتعة بالحكم الذاتي".

ومن ثم لم يعد من الأهمية نفى أو تأكيد العلاقات الإسرائيلية - الكردية، فهي علاقة موجودة منذ أكثر من نصف قرن، وطوال هذه المدة شهدت هذه العلاقة هبوطاً وصعوداً تبعاً لعلاقات الأكراد بالحكومة الموجودة في بغداد، وقد نشرت تفاصيل هذه العلاقة في كتاب "الموساد في العراق.. انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية" لمؤلفه شلومو نكديمون الصادر عن دار الجليل عام ١٩٩٧م، وكذلك كتاب (أمة في شقاق.. دروب كردستان كما سلكتها) لمؤلفه الصحفي الأمريكي جوناثان راندل.

ففي الكتابين الكثير من الوقائع، والتواريخ، والأحداث، والزيارات، والصور مما يكفي لوضع حد للجدل الدائر حول وجود هذه العلاقة أو إنكارها، ولكن الأهم هو البحث في دوافع هذه العلاقة من جانب الطرفين الإسرائيلي والكردى، وإذا كنا قد أوضحنا الأهداف، والغايات، والاستراتيجيات الإسرائيلية من وراء إقامة تدعيم هذه العلاقة، فعلى أن نبحث ونحدد أهداف، ودوافع الأكراد من وراء اندفاعهم في إقامة علاقات وثيقة بإسرائيل رغم إدراكهم أن هذه العلاقات من الممكن أن تجلب لهم المزيد من المشكلات من جانب الدول العربية والإسلامية.

ولقد رد على هذا السؤال عدد من الكتاب الأكراد يمكن تقسيمهم على النحو التالي:

❖ قسم منهم يقول: إنه لا مشكلة على الإطلاق في إقامة علاقة كردية - إسرائيلية طالما أن مثل هذه العلاقة تخدم الآمال الكردية، وتدعم حقوقهم القومية سواء في إطار العراق الموحد أو خارجه، حتى ولو استفادت إسرائيل من هذه العلاقة لصالح مخططاتها الخاصة تجاه المنطقة.

❖ قسم ثان يقول: إنه لا يمكن أن نكون عربياً أكثر من العرب أنفسهم في مسألة الاعتراف بإسرائيل، وإقامة علاقات معها، ويتساءل هؤلاء: هل يعقل أن تكون هناك علاقات رسمية، وسفارات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل في وقت يراد حرمان الأكراد من العلاقة مع إسرائيل؟

❖ قسم ثالث يقول: إن هناك تضخيماً للمعلومات حول العلاقات الإسرائيلية الكردية، وذلك بهدف تأليب الدول الإقليمية في المنطقة على الأكراد، وفي مقدمة هذه الدول تركيا بهدف جلب المزيد من الضغوط على أكراد العراق لأسباب تتعلق بالمخاوف التركية العميقة من انعكاس الوضع الكردي في العراق على المشكلة الكردية في تركيا - ويتساءل هؤلاء أيضاً: كيف لتركيا التي تقيم شراكة استراتيجية مع إسرائيل ذات أبعاد سياسية، وأمنية، وعسكرية، واقتصادية، أن تثير حملة قوية ضد الأكراد بسبب هذا الموضوع، في الوقت الذي تشهد فيه علاقات أكراد العراق بالحكومة المركزية في بغداد عهداً من الإيجابية والتفاهم السياسي؟

❖ قسم رابع يقول: إن مسألة تغفل الموساد في منطقة كردستان العراق هي تفصيل بسيط في إطار تغفل الموساد، ليس في العراق ككل فقط، بل في مجمل دول منطقة الشرق الأوسط، إلى درجة أننا في كل يوم نسمع عن اكتشاف شبكة أنشأها الموساد في هذه الدولة أو تلك، وبالتالي لا يمكن أن

تكون منطقة كردستان العراق استثناء من هذه القاعدة.

وإذا كانت الردود الكردية قد تراوحت بين تأكيد البعض على حق إقامة علاقات مع إسرائيل دون أى اعتبار، وبين محاولات تبرير البعض لهذه العلاقة باعتبار وضعها فى إطار سياق عام يجرى فى المنطقة، وبين من يقولون بوجود جهات يهملها توظيف هذه القضية للإساءة للعلاقات بين الأكراد والعرب فى إطار مرحلة ما بعد صدام حسين، فإن الردود العربية تراوحت بين القلق، والخوف، والنظر إلى المسألة من زاوية الأولوية القومية.

فمنهم من اعتبر العلاقة الإسرائيلية الكردية تشكل خيانة من قبل الأكراد، وذهب هؤلاء إلى حد تشبيه كردستان بإسرائيل ثانية فى الوطن العربى، والبعض اعتبر أن إقامة علاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل لا تبرر لأكراد العراق إقامة علاقات مع إسرائيل، خاصة وأنهم جزء من تركيبة العراق ككل.

وقد ذهب بعض المحللين العرب إلى تحميل القيادات الكردية مسئولية هذه العلاقات، وتبرئة الشعب الكردى منها، مشيرين إلى أن هذه القيادات دمية تحركها أمريكا وإسرائيل، ومتوقعين أن هذه القيادات الكردية ستدفع الثمن حالما تستقيم العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة، مستشهدين بتجربة البارزاني الأب مع أمريكا والموساد فى عام ١٩٧٥.

أهداف ومظاهر التواجد الإسرائيلى فى كردستان العراق

- تطهير عرقى ضد العرب فى شمال العراق

كشف تقرير جهاز أمنى غربى فى بداية يوليو ٢٠٠٤م حول حرب مرشحة للانفجار بين "الأكراد السنة" و"الشيعية العرب" على خلفية الاستراتيجية لبلقنة العراق، وأن مقدمة هذه الحرب بدأت تظهر عبر التكثيف المفاجئ لمظاهر

انفصال كردستان العراق، إلى حد أنه وصف ما يجري في كركوك بما سبق وحدث في سراييفو بالنظر لمئات عمليات التطهير العرقي التي تنفذها عناصر كردية في كركوك، وأنها أثارت حالة هلع في أوساط الآشوريين، والسريان، والمسيحيين العراقيين الذين يسمون بالعشرات إلى المفادرة إلى منطقة نينوى، وبعضهم يسعى إلى مفادرة العراق استباقاً لانفجار حرب أهلية يتخوف منها الجميع، وخصوصاً مع توسع الاشتباكات والمعارك بين عرب وتركمان، وبين شيعة تركمان، وسنة الأكراد، وتفيد المعلومات أن أكثر من عشرة آلاف عراقي قد طردوا حتى الآن من مدينة كركوك وجوارها وفق خطة تطهير عرقي ضمن مخطط كردي يتمتع بدعم واشنطن وتل أبيب، وحيث أرسلت الأخيرة عشرات الخبراء من الموساد إلى كردستان العراق لتدريب البشمرجة الكردية وتحضيرها للحرب المقبلة.

٢- شن ضربة وقائية ضد إيران

وتحتل كردستان العراق اهتماماً خاصاً في الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية على خلفية الضربة الوقائية المحتملة أن تشنها إسرائيل ضد المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية، والتي أصبحت متوقعة بدرجة عالية قبل أن يتم شحن مفاعل بوشهر النووي باليورانيوم الروسي عام ٢٠٠٥م؛ حيث هددت إيران في حالة وقوع عدوان إسرائيلي أو أمريكي على أراضيها أن توجه ضربة انتقامية ساحقة بواسطة صواريخها (شهاب - ٣)، والتي تم تطويرها أخيراً لتصل إلى أكثر من ١٥٠٠ كم - ضد إسرائيل - وهو التهديد الذي أخذته إسرائيل على محمل الجد، ودفعها إلى تكثيف تسلل عناصر مخبراتها إلى داخل إيران عبر المناطق الكردية في شمال العراق، بالإضافة إلى عملائها من الأكراد، بهدف الحصول على أكبر قدر من المعلومات

الدقيقة والكاملة والموقوتة عن المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية، وطرق تحرك وحدات الصواريخ (شهاب - ٣)، ومواقع إطلاقها، لإمكان قصفها مبكرًا قبل أن توجه ضرباتها الانتقامية ضد إسرائيل.

بالإضافة إلى إمكانية استخدام هذه العناصر في تخريب المنشآت الاستراتيجية الإيرانية، واغتيال الشخصيات البارزة في النظام الحاكم في طهران.

وتتفق هذه المعلومات مع ما ورد في تقرير سيمور هيرش السابق الإشارة إليه عن قيام الموساد بعمليات تسلل عبر الحدود، لإقامة مراكز تنصت وأجهزة مراقبة حساسة ضد إيران، وسوريا، والسمودية، كما يدير الموساد عمليات سرية قرب الحدود مع سوريا وإيران، وتدريب فرق اغتيالات للعمل داخل الدول المجاورة للعراق، واعتراف عدد من المسؤولين الأمريكيين بأن ما تفعله إسرائيل في هذا الصدد سيوجد مزيدًا من العنف والفوضى في العراق، وفي البلدان المجاورة .

- إنشاء كوماندوز كردي توازن ميليشيات الشيعة والسنة

وبالنسبة للمنطقة الكردية تشير معلومات سيمور هيرش إلى أن المخابرات العسكرية الإسرائيلية نشيطة الآن في كردستان، وأنها تدير عمليات سرية قرب إيران وسوريا، وتتستر عناصر من الموساد تحت صفة رجال أعمال، وأحيانًا لا يحملون جوازات سفر إسرائيلية. وأن هدف إسرائيل طبقًا لما قاله مسئول كبير بالمخابرات الأمريكية بعد انتقال السلطة في بغداد بعد ٣٠ من يونيو، هو إقامة وحدات كوماندوز في شمال العراق لموازنة ميليشيات الشيعة، خصوصًا الذين يعارضون منهم طبيعة

النظام الذي تريده إسرائيل في جنوب العراق، وهو ما يثير المخاوف من إشعال الفوضى والخلافات في العراق.

وقد اعتبر كثير من المسؤولين في حكومة بوش أن قرار شارون بتكثيف الوجود الإسرائيلي في كردستان العراق سيتضمن التزامات مالية كبيرة سيتعين على الولايات المتحدة أن تدفعها لإسرائيل، إلى جانب تحرشات طائشة محتملة ستسبب المزيد من العنف والفوضى في توفد متصاعد من المقاومة ضد قوات التحالف.

— بناء جيش كردستاني موحد وكبير

وكانت مصادر كردية مسئولة في أربيل قد أفادت أن اجتماعات مكثفة عقدت بين مسئولين إسرائيليين ومسؤولين أكراد في الحزبين الرئيسيين (الديموقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني) بهدف ترجمة قرارات الزعيمين الكرديين: مسعود البرزاني وجلال طالباني باتجاه قيام جيش كردستاني موحد كبير، باعتبار أن ذلك سيكون ضرورة لحماية "الفيدرالية الكردية".

وكان الأكراد قد طالبوا قبل ذلك بضم محافظة كركوك النفطية إلى هذه الفيدرالية، في مؤشر يفهم منه أن بناء جيش كردستاني قوى وكبير هدفه ضم كركوك إلى هذه الفيدرالية بالقوة، وقد وعدت إسرائيل بدعم بناء هذا الجيش تنظيمًا وتسليحًا وتدريبًا بما في ذلك الأسلحة الثقيلة التي تشمل دبابات، وعربات مدرعة، ومقاتلات، ومروحيات.

وكانت بداية بناء هذا الجيش في يناير ٢٠٠٤م عندما قام الموساد الإسرائيلي بتشكيل وحدة كوماندوز سرية تضم نحو ٦٠ فردًا من قوات

البشمرجة الكردية، وتم نقلهم إلى إسرائيل على متن طائرة عسكرية أمريكية؛ حيث تلقوا دورة تدريبية مكثفة للقيام بعمليات اغتيال، واختطاف، وزرع عبوات ناسفة، ونهب آثار ومتاحف.

وبجانب هدف إسرائيل من تشكيل هذا الجيش الكردي بأن يكون قطب التوازن مع الميليشيات الشيعية، فإن الوحدات العسكرية الجديدة التي ستدخل في إطار هذا الجيش الكردي، إضافة إلى قوات البشمرجة الكردية الموجودة أصلاً.

ويصل حجمها إلى ٧٣ ألف فرد، فإن هذه القوات الكردية بمجموعها ستتمكن إسرائيل من تحقيق ما عجزت عن القيام به القوات الإسرائيلية الخاصة، في اختراق التجمعات العربية والإسلامية في سوريا وإيران، وغيرهما من البلدان العربية المتاخمة للعراق، والقيام بمهام جمع المعلومات، وتنفيذ عمليات تخريب واغتيال داخل هذه البلدان؛ لاسيما قيادات العناصر العربية والإسلامية التي تقود العمل الوطني المعادي لإسرائيل.

وقد زوّد الموساد قيادة وحدة الكوماندوز الكردية بقائمة بأسماء شخصيات علمية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية عراقية لاختطافهم، ونقلهم إلى إسرائيل، أو تصفيتهم جسدياً في العراق، وهو ما يعنى سعيها إلى تفريغ العراق من قدراته البشرية الباقية، ناهيك عن تفتيته إلى ثلاث دويلات طائفية وعرقية.

ومما يؤكد أن الدور الإسرائيلي في بناء الجيش الكردي يتم بعلم وموافقة الولايات المتحدة، أنه يأتي متوائماً مع خطة جديدة بدأت القيادة الأمريكية

تنفيذها في العراق منذ مايو ٢٠٠٤، لتقديم دعم مسلح للأكراد المنتشرين في المدن الواقعة على طول الحدود الإيرانية، تحسباً لانسحاب مزيد من قوات التحالف في وقت تتصاعد فيه العمليات المسلحة والاشتباكات في مناطق عديدة من وسط وجنوب وشمال العراق.

وكانت الصحيفة التركية (صباح) قد نشرت في ٢٤/٥/٢٠٠٤م أن الأكراد وافقوا على هذه الخطة الأمريكية، وعلى المشاركة في مناصرة القوات الأمريكية ضد العرب في مناطق وسط وجنوب العراق وشمال العراق، مقابل السماح لهم بالانتشار بشكل أكبر في مدن على طول الحدود العراقية الإيرانية حتى خليج البصرة بجنوب العراق، وليس فقط شمال العراق؛ حيث تعيش بها أعداد كبيرة من الأكراد، ومن بينها مدن خانقين، ومنذلي، وبدره، وسعدية، وجصان، وزرباط، ممن ينتمون إلى عشائر كردية كانت إيران قد طردتهم من أراضيها واتجهوا إلى العراق.

شراء اليهود أراضى بشمال العراق

ومن أخطر الأنشطة الإسرائيلية في كردستان العراق، ما يتعلق بشراء اليهود للأراضى هناك، فقد أكدت صحيفة (صباح) التركية في تقرير لها بعنوان: "اليهود يشترون أراضى كركوك" أن الأكراد اليهود بدأوا العودة مجدداً وبقوة إلى شمال العراق التي رحلوا عنها قبل نحو خمسين عاماً في ظل القانون الصادر عن الحكومة العراقية المؤقتة، والتي يسمح للعراقيين ممن يحملون جواز سفر دولتين بالعودة مجدداً للعراق.

وأكدت الصحيفة التركية في تقريرها الصادر في ٢٣/٦/٢٠٠٤م أن الأكراد بدأوا عن طريق عناصر من البشمرجة شراء مساحات كبيرة من الأراضى، خاصة في كركوك عن طريق دفع خمسة أضعاف الثمن الحقيقي للأرض التي يقومون بشرائها، ويتردد أن إسرائيل نجحت في شراء ما لا يقل عن ٢٠٠ كم^٢ شمال العراق، وبدأت في توطين أكثر من ١٥٠ عائلة.

وكان يهود أكراد قد رفعوا دعوة قضائية يطالبون فيها بأحقيتهم في حي الشورجة في العاصمة العراقية بغداد، ويطالبون فيها بالحصول على تعويض مالى يقدر بمئتين مليار دولار تعويضاً لهم عن ملكيتهم في الماضى لحي الشورجة.

وختمت الصحيفة التركية تقريرها محذرة بأن: "فلسطين ثانية ستبرز في شمال العراق، وأن هذه الخطوة مشابهة تماماً لما فعله اليهود منذ عقود بشراء أراضى الفلسطينيين، لاسيما وأن الأراضى الكردية التي تم شراؤها غنية بالنفط، كما أن الاستراتيجية الإسرائيلية تستهدف توطين نحو مليون

لاجئ فلسطيني بالعراق، والمعادلة الإسرائيلية تقول: فلسطين لليهود، وسكانها من العرب يتوزعون على الدول العربية، وشارون من أشد المعتقنين لهذه الفكرة (١٨).

ويمكن أن نفهم مغزى هذه المعلومات حول شراء اليهود لأراضي كردستان العراق إذا ربطناها بتقرير آخر يحمل صفة السرية نشرته مجلة (نقطة) التركية، والمتخصصة في الشؤون السياسية والاستراتيجية، يكشف النقاب عن واقع التغفل الإسرائيلي داخل تركيا، ومخاطره على مستقبل تركيا وأجيالها القادمة؛ حيث قامت مجموعة من اليهود الأتراك يقدر عددهم بستين فرداً بشراء حوالي ٤٥٠ ألف دونم في المنطقة التابعة للمشروع العملاق لسدود جنوب شرق الأناضول "غاب".

وخطورة الأمر أن هؤلاء اليهود الأتراك لا يملكون الأموال التي اشتروا بها هذه المساحة الضخمة من الأراضي التي تقع على ضفاف دجلة والفرات في تركيا، والتي تعادل نصف مساحة استانبول، مما يؤكد أن الموساد الإسرائيلي وراء هذه العملية بأموالها وأهدافها بعيدة المدى؛ حيث يقوم عملاؤها المتخفون تحت ستار رجال أعمال بإغراء المواطنين أصحاب الأرض الحقيقيين لبيع أراضيهم مقابل مبالغ باهظة تزيد عن قيمتها في محافظات أديمان، وديار بكر، وغازي عنتاب، وماردين، وسيرت، وأورقة، وشرناق.

وإذا كانت مساحة منطقة مشروع جنوب شرق الأناضول تبلغ ٥٧٠٣٥٨ دونماً، أي عشر مساحة الأراضي التركية، فإن ما قام اليهود بشرائه يعادل ٧,٨٪ من إجمالي مساحة أراضي المشروع، وحذرت المجلة من أن إسرائيل

التي قامت بشراء أراضى فلسطين فى الماضى سوف تطالب أيضاً تركيا لاحقاً بعد مرور من ثلاثين إلى أربعين عاماً، مثلما فعلت مع فلسطين، بالأراضى التي اشترتها وتدعى أحقيتها فيها، وهو ما يشكل مخاطر جدية على تركيا ومستقبلها.

● الرهان الإسرائيلى على إقامة دولة كردية

ولم يخف ألون ليبيل - المستشار السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية - احتمال انقسام العراق مستقبلاً، وولادة دولة كردية، مؤكداً أنها "ستحظى بالدعم والاعتراف من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى".

وأشار فى حديث له مع صحيفة "راديكال" التركية أن قيام دولة كردية فى المنطقة لا يتعارض مع المصالح الإسرائيلية، وأن ما يعرقل حالياً تقديم الدعم الإسرائيلى الكامل والسافر لقيام هذه الدولة الكردية، حرص إسرائيل على علاقاتها بتركيا، ولكنه لم ينف نشاط الموساد فى شمال العراق، واتصالاتهم الوثيقة مع المسئولين الأكراد.

كما نصح المسئولين الأتراك بأن يكونوا مستعدين لمواجهة أى نوع من السيناريوهات فى المنطقة، بما فيهم قيام دولة كردية، قائلاً: إن ذلك قد يتحقق على رغم اعتراض تركيا، بسبب ما يمكن أن يتوافر من دعم أوروبى، ولاحظ أن على تركيا أن تضع فى الاعتبار احتمال أن تجبر على التعايش مع ذلك الوضع، وأن الطريق إلى ذلك يمر عبر الحفاظ على علاقات طيبة مع الأكراد، وتحكيم المنطق والعقل فى التعامل مع ما يمكن أن يحصل من تطورات سياسية، وفى حدود قدرات تركيا المتاحة.

● سياسة إسرائيلية ميكيافيلية تجاه الأكراد

والغريب في الأمر أن مسئولى الموساد لا يخضون أنهم يمارسون إزاء الأكراد سياسة ممعنة في الانتهازية - الميكيافيلية - كما اعترف بذلك أحدهم للكاتب الأمريكى سيمور هيرش متباهياً بأن عناصر إسرائيلية استخدمت أراضى كردستان العراق منطلقاً لعبور الحدود مع إيران، وكان الهدف هو نصب وتركيب محطات تجسس، واستشعار لرصد ما يجرى في المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية.

وأوضح المسئول المخبراتى الإسرائيلى طبيعة السياسة الإسرائيلية في هذا الصدد قائلاً: «إنها واقعية السياس realpolitic، أن تحالف إسرائيل مع الأكراد عاد عليها بمكاسب ليس أقلها أن أصبح لها عيون وآذان في كل من إيران والعراق وسوريا.. وما تفعله إسرائيل مع الأكراد لم يكن موضع رفض أو تمنع في صفوف إدارة بوش».

● رد الفعل التركى على الممارسات الإسرائيلية

وعلى الجانب التركى، فقد أثار النشاط الإسرائيلى المكثف في العراق بوجه عام، وفي كردستان العراق بوجه خاص غضب المسئولين الأتراك في المؤسساتين: السياسية والعسكرية على السواء، وكان موضوعاً لنقاش طويل بين مسئولين أترك وأمريكيين؛ حيث أعرب مسئول تركى رفيع المستوى لتظير له أمريكى عن آراء تركيا تجاه هذه المخططات الإسرائيلية، قائلاً: «قبل اندلاع حرب العراق كانت إسرائيل تمارس أنشطتها في كردستان .. وما لبثت أن جددت هذه الأنشطة في الوقت الحاضر، وهذا أمر خطير للغاية

بالنسبة لنا في تركيا، وبالنسبة للعراق أيضاً. فتحن لا نريد أن نرى العراق مقسماً، ولن نقف مكتوفى الأيدي إزاء مثل هذا الاحتمال، فلدينا حكمة تركية قديمة تقول: «ربما نحرق الفراش كله، لكي نقتل حشرة أوت بين تلافيفه».

وقد واجهنا الأكراد بصراحة قائلين لهم: «نحن لا نخشاكم، بل عليكم أنتم أن تخشونا».

ومضى المسئول التركي قائلاً لنظيره الأمريكى: «إذا ما انتهى الأمر بتقسيم العراق، فإن ذلك سيجلب المزيد من سفك الدماء، وسفح الدموع، ومكابدة الآلام فى الشرق الأوسط.. وسوف تكونون أنتم - الأمريكيون - الملمومون عن هذا كله، وكل طرف من المكسيك غرباً إلى روسيا شرقاً سيقول: إن أمريكا كانت تخفى أجندة سرية بالنسبة للعراق، وإنكم جئتم إلى هذا البلد لكي تدمروا وحدته، ولو انقسم العراق، فلن يكون بوسع أمريكا أن تقسر ذلك أمام العالم».

وقد ألمح المسئول التركى إلى ما وقع من كوارث فى البلقان، وما واكب عمليات التقسيم من سفك الدماء، واندلاع الصراعات العرقية، ثم زاد من تحذيره قائلاً: «وحتى فى يوغوسلافيا .. حيث لم يكن هناك بترول كعامل يودى إلى تأجيج الصراعات، ومع ذلك فدرس البلقان يحذر من أن تصبح كركوك هى سراييفو العراق، ولو حدث مثل هذا الشيء، فلن يستطيع أحد أن يحتوى أبعاد الأزمة التى يشتد أوارها وتهدد مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية، ليس فقط على ساحة الشرق الأوسط الكبير، بل على كل الساحة العالمية، وبما قد يودى إلى أحداث مأساوية تتقازم إزاءها مأساة ١١ من سبتمبر ٢٠٠١م فى نيويورك وواشنطن (٢٢).

وكان طبيعياً أن يؤثر النشاط الإسرائيلي المكثف في كردستان العراق سلباً على العلاقات التركية - الإسرائيلية، والتي تحرص إسرائيل على ازدهارها لارتباطها بمخططاتها الاستراتيجية ضد سوريا والعراق؛ لاسيما وأن هذه العلاقات أصابها البرود بوصول حزب أردوغان الذي يمثل التيار الإسلامي إلى السلطة في تركيا؛ حيث حذرت تركيا إسرائيل من أن تؤدي سياستها وممارساتها الداعمة للأكراد في شمال العراق إلى تعزيز مطالبهم بالانفصال عن العراق، وإقامة دولة كردستان التي ستشجع الانفصاليين الأكراد في جنوب تركيا على المطالبة أيضاً بالانفصال، وهي الدعوة التي يتبناها حزب العمال الكردستاني المحظور في تركيا.

كما حذرت تركيا أيضاً من أن يؤدي تشجيع أكراد العراق على تعميق حكمهم الذاتي إلى زيادة إضعافها، ومعاناة الأقلية التركمانية في الموصل وكركوك، وهو ما لا تستطيع تركيا الصبر عليه طويلاً، وقد يدفعها ذلك إلى تجديد دعاويها التاريخية بضم لواء الموصل إليها باعتبارها جزءاً من أملاك الدولة العثمانية الماضية.

وقد أثار ضخامة الاختراق الإسرائيلي لمنطقة كردستان وتزامنه مع تكثيف عمليات التطهير العرقي الكردية تجاه العرب، غضب المؤسسة العسكرية التركية إلى حد أنها دفعت رئيس الحكومة أردوغان إلى تهديد إسرائيل بوقف التحالف الاستراتيجي معها، واتهام أردوغان لحكومة شارون بأنها إرهابية، وذلك للمرة الأولى في تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية.

ويرجع ذلك في الأساس إلى معلومات المخابرات التركية بكثافة الوجود

الإسرائيلي في كردستان العراق، والعلاقات بين الموساد وأكراد العراق، ودور المخابرات العسكرية الإسرائيلية في تأهيل وحدات كوماندوز من مئات البشمرجة على طريقة وحدات "المستعربين" الإسرائيلية التي كانت تنشط في المناطق الفلسطينية، بمهمة إرسال "مستعربين أكراد" إلى مناطق عربية في العراق، ومناطق كردية في إيران وسوريا ذات طبيعة تخريبية انفصالية، وما يعنيه ذلك من احتمال تنفيذ نفس المهام داخل تركيا.

وبالفعل فقد وقعت خلال النصف الثاني من يونيو ٢٠٠٤م عدة اعتداءات داخل الأراضي التركية المتاخمة لكردستان العراق استهدفت مسئولين أتراكًا ومنشآت حكومية، وهو ما يؤكد المخاوف التركية من احتمال نقل المشاكل التي تواجهها القوات الأمريكية في العراق إلى الدول المجاورة بمساعدة إسرائيل وحلفائها الأكراد، للتخفيف عن القوات الأمريكية التي تتعرض لهجمات مستمرة، ومن جهة أخرى لممارسة ضغوط على حكومات الدول المجاورة من أجل بذل جهود أكبر للحد من تسرب المقاتلين المعادين للولايات المتحدة إلى العراق.

وكانت الخارجية التركية قد أرسلت رئيس شعبة الاستخبارات سرًا إلى تل أبيب في ديسمبر ٢٠٠٢م للاحتجاج والاستفسار غير العادي عن جهود أكراد عادوا إلى العراق من إسرائيل بعد الحرب، وياشروا شراء الأراضي في شمال العراق، وخصوصًا في كركوك ومحيطها، إلا أن إسرائيل ردت باعتبار ذلك أمرًا فرديًا، ولا علاقة له بسياسة الدولة، متجاهلة المبالغ الكبيرة التي يدفعها هؤلاء الأكراد واليهود لشراء الأراضي، وهو ما أثار أسئلة لدى تركيا عن مصدر هذه الأموال، كما أعرب المسئول التركي خلال زيارته لتل أبيب عن

استفراجه من كون غالبية الجنود الأمريكيين المتمركزين في شمال العراق هم من اليهود، وكذلك وجود نسبة من اليهود بين الجنود البولنديين الذين يعملون في العراق.

أكاذيب إسرائيلية

وكان من البديهي أن ينكر الإسرائيليون قيامهم بتدريب الكوماندوز الأكراد، وينكرون معها عمليات شراء اليهود للأراضي في شمال العراق، إلا أن المخابرات التركية على بينة كاملة من أن كل هذا الإنكار يخالف الحقيقة، لذلك وضعت عقبات أمام عملاء الموساد المنتشرين والعاملين فوق الأراضي التركية، وعلى الحدود مع العراق، وذلك قبل انفجارات استانبول الفامضة التي استهدفت المصالح اليهودية والغربية، والتي أجبرت أنقرة على إعادة التعاون الاستخباري مع الموساد الإسرائيلي مرة أخرى، وهو ما يثير الشكوك حول كون الموساد وراء هذه الأحداث للضغط على تركيا.

وفي تل أبيب يدعى الإسرائيليون أنهم يعملون من أجل المصلحة التركية، وأنهم يسمعون للسيطرة على الأكراد، ودفعهم للعمل تحت رعاية إسرائيلية لا تضر بالمصلحة التركية. أما الرد التركي فكان على شكل تساؤل، وهو: كيف ستضمن إسرائيل عدم قيام الأكراد بأخطاء تؤثر سلباً على الأمن القومي التركي؟. ويؤكد الأتراك أنهم يخشون أن تتأصل العلاقات مع الأكراد.

وقد عبّر وزير الخارجية التركي عبد الله غول عن قلق أنقرة من الأنشطة

الإسرائيلية في كردستان العراق قائلاً: «إنهم بتلك الأنشطة، وبالأحداث عن كردستان مستقلة، إنما يطرحون أمامنا خياراً لا سبيل إلا التسليم به بحال من الأحوال.. إنه خيار بين أن نبقى على صيغة التحالف، أو نبقى على قيد الحياة».

ويتساءل المراقبون: «هل بلغت أنقرة الحد الذي أدركت فيه أن صداقة إسرائيل يمكن أن تكلفها هذا الثمن الفادح، أن تكون صديقة لإسرائيل، أو لا تكون أصلاً في عداد الأحياء؟»، ولكن تبقى الحقيقة المجردة التي يدركها الجميع وهي أن إسرائيل تخطط لمد ذراعها إلى تلك المنطقة (منطقة ما بين النهرين) أي المثلث العراقي التركي السوري.

٣ - الجيش الإسرائيلي يدرب قوات أمريكية في العراق،

ذكرت صحيفة جيرزاليم بوست في تقرير لها بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٨م أن الجيش الإسرائيلي يدرب قوات أمريكية تنتشر في العراق على أساليب حرب المدن والعصابات بوسط إسرائيل، وأضافت الصحيفة أن وحدات الجيش تتدرب في مدرسة (آدم) للقوات الخاصة قرب بلدة مودعين، وأنه بعد التدريب ستعود الوحدات الأمريكية التي تم تدريبها إلى العراق، ورغم أن السفارة الأمريكية في تل أبيب نفت هذه المعلومات إلا أن مسئولاً بهذه السفارة اعترف بأنه "من وقت لآخر تجرى الولايات المتحدة وإسرائيل تدريبات مشتركة، لكن سياستنا تحظر الدخول في تفاصيل".

وكان تقرير صحفي قد كشف العام الماضي أن جنرالات الجيش الأمريكي يدرسون الأساليب التي تستخدمها إسرائيل ضد الانتفاضة الفلسطينية

لتطبيقها في العراق.

ومن المعروف أن الجيش الإسرائيلي يحظى بإعجاب كبير في الولايات المتحدة، لاعتماد العسكريين الأمريكيين بأن نظائريهم الإسرائيليين يتمتعون بخبرة كبيرة في مكافحة الإرهابيين في الشرق الأوسط، جعلت هذا الجيش متمرساً في الحرب ضد الإرهاب.

واعتبرت واشنطن أن الأساليب التي تعتمد عليها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، تحت إشراف رئيس الوزراء شارون، دليلاً مفيداً لمقاتلة "المتطرفين" في النجف والفالوجة والرمادي وكربلاء.

وقد ذكر دكتور تالي توفى - خبير في حرب العصابات في كلية الأركان الإسرائيلية - أن المارينز، ووحدات جواله في الجيش الأمريكي قامت بزيارات متكررة إلى إسرائيل للمشاركة في عدة مناورات، وكان هناك تعاون وثيق على صعيد التكتيكات.

وأضاف توفى في حديثه للجروزاليم بوست في ١٩/٨/٢٠٠٤م: لدينا خبرة كبيرة في حرب العصابات، ولقد أظهر الأمريكيون اهتماماً خاصاً بثلاثة مجالات لاستخدام المروحيات "آباتشي" في أعمال قتل مستهدفة، وحرب المدن، وكيفية القيام بعمليات عسكرية كبيرة في مناطق مكتظة بالسكان، وأتينا نملك الكثير من الخبرة في هذه المجالات الثلاثة، لذلك لم يكن مستغرباً عندما قام الدكتور توفى بزيارة كلية "ويست بوينت" العسكرية الأمريكية، أن توجه إليه الكثير من الأسئلة عن هجوم إسرائيل المثير للجدل داخل الضفة الغربية في عام ٢٠٠٢م.

وينتقد السيد "سيريل تاونسند" الأمريكيين في تبنيهم للتكتيكات

الإسرائيلية فى قتال المدن، وذلك فى مقال له بالحياة فى ٢١/٨/٢٠٠٤م، ويعتبرها خطأ فادحاً كبيراً؛ حيث نجم عن استخدام المروحيات فى قتل نشطاء الانتفاضة الفلسطينية، أن وقعت أخطاء كثيرة فى تحديد هوية الأشخاص المطلوبين، مما أدى إلى قتل أناس آخرين فى أماكن الهجوم، كما أدى استخدام الإسرائيليين للدبابات فى مناطق مكتظة بالسكان إلى مقتل عدد لا يحصى من الأبرياء.

وعندما طبق الأمريكيون هذه التكتيكات فى الفالوجة واجهوا مقاومة عنيفة لأكثر من سنة؛ حيث يؤدى مثل هذا الرد العسكرى غير المتناسب إلى نشوء مقاومة أقوى وأشرس فى المستقبل، وتصاعد مستوى العنف على كلا الجانبين، وفى الجانب العراقى، فإن كل فرد من المقاومة يلقى مصرعه يُجَنَّدُ عشرة آخرون من البلدة أو القرية ذاتها؛ حيث يلعب التأييد الفاعل من السكان المحليين، ورجال الدين، وزعماء العشائر دوراً أساسياً فى تأجيج المقاومة على المدى البعيد.

٤ - تكتيكات ومعدات إسرائيلية

فى عمليات المارينز فى الفالوجة،

أظهرت الممارك التى شهدتها المدن العراقية فى شهر أبريل ٢٠٠٤م تقارباً كبيراً بين تكتيكات رجال المارينز الأمريكيين الذين يتبعونها فى قتال عناصر المقاومة العراقية - لاسيما فى مدن الوسط السنية بالفالوجة والرمادى وبمقوبة - ونفس التكتيكات التى تتبعها القوات الإسرائيلية ضد المقاومة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، لاسيما فى أساليب

اقتحام المدن وقتال الشوارع؛ حيث الاعتماد بشكل أساسي على المروحيات الهجومية لضرب الخطوط الخلفية لعزلها، وعلى سلاح المدفعية لدك خطوط الدفاع الأمامية، وعلى فرق القناصة لاصطياد كل هدف ظاهر ومتحرك، وكلها تكتيكات معروفة في المعارك الإسرائيلية - الفلسطينية.

إلا أن اختلاف طبيعة الأرض وتسليح المقاتلين العراقيين، بالإضافة إلى حساسية القوات الأمريكية للخسائر البشرية، مكنت المقاتلين العراقيين من الحد من قدرات المروحيات الأمريكية (كوبرا) و(الاباتشي)؛ حيث تم استدراجها إلى خلف خطوط دفاعاتهم مما جعلها ضمن مرمى نيران أسلحتهم المتوسطة التي تمكنت من إحداث أضرار بعدد منها، دفعها إلى الهبوط اضطراراً أو التراجع، في حين تلعب المروحيات الإسرائيلية دوراً فاعلاً وأساسياً ضد المقاومين الفلسطينيين.

ويعزى ذلك إلى ضيق المساحة الجغرافية للمدن والقرى الفلسطينية على عكس الأراضي العراقية الشاسعة والعميقة، لذلك لجأت القوات الأمريكية إلى استخدام المقاتلات (إف-١٦) في قصف أهداف داخل الفالوجة، ولكنها اضطرت إلى الحد من هذه الغارات بسبب الخسائر التي ألحقتها بالمدنيين العراقيين.

كما لم تكن للمدفعية والصواريخ الموجهة الأمريكية الفاعلية نفسها التي لاقتها ضد الجيش العراقي، خلال عمليات اجتياح العراق في عمليات مارس ٢٠٠٣م؛ إذ لم يستخدم المقاتلون العراقيون أي آليات للتقل، كما لم يعتمدوا أيضاً على الدفاعات الثابتة، ولكن اعتمدوا تكتيكات الكر والفر، ونصب الكمائن والعربات المفخخة، والعمليات الانتحارية، مما زاد من إيقاع المعركة

وضبابيتها للطرف المهاجم، ساعد على ذلك أن نوعية الآليات التي يستخدمها الأمريكيون من نوع سيارات الجيب غير المدرعة (هامفي)، مما يسهل تدميرها بواسطة قذائف الصواريخ (آر. بي. جي)، والألغام الأرضية، على عكس القوات الإسرائيلية التي تستخدم آلات مدرعة في هجماتها داخل المدن الفلسطينية، لذلك تساعد إسرائيل القوات الأمريكية على تدريع سياراتها (هامفي) بصفائح مقواة من الفولاذ لزيادة مناعتها.

ولا يقتصر التعاون الإسرائيلي - الأمريكي على التدريب، وإنما يتعداه إلى مجال التسليح، وهو ما كشفت عنه صحيفة (ديفنس نيوز) التي أشارت إلى أن القوات الأمريكية في العراق تستخدم مجموعة من المعدات الإسرائيلية تشمل: طائرات من دون طيار للرصد طراز (هانتير)، ونظاماً لاصطياد القناصة من طراز (روبوتيك)، وجهازاً صغيراً للأفراد لتحديد المواقع عبر الأقمار الصناعية GPS، وأجهزة إلكترونية للآليات من أجل الرصد والتعرف على الأهداف، وبنادق قاذفة للقنابل من طراز "سايمو" تستخدم لتفجير الأبواب أو إحداث ثغرات في الجدران، وهي معدات ذات أهمية في قتال الشوارع.

كما يستخدم رجال المارينز في العراق نظام (شارك) الذي يوضع داخل خوذ الجنود من أجل تأمين الاتصال الواضح والدائم بين المقاتلين على الأرض، من دون التأثير بضجيج المعارك، أو بلل الأمطار، أو الأنهار.

وتفيد مصادر إسرائيلية أن القوات المسلحة الأمريكية اشترت من إسرائيل في العامين الماضيين معدات لحرب المدن والشوارع تفوق قيمتها ٥٠ مليون دولار (٢٥).

٥- شركات إسرائيلية ومستشارون

إسرائيليون في الوزارات العراقية،

لا تتوقف المعلومات التي تصف الوجود الإسرائيلي الكبير في العراق في شكل رجال أعمال، ومقاولات، ومتعهدي شركات صناعية وتجارية، ومراكز بحوث، وشركات استشارية لدراسات المشروعات، وقوات أمن ضمن عشر من شركات الأمن الخاصة من مختلف الدول، والتي تقوم بعملية معاونة للجهد العسكري للبنتاجون، وكثير منها شركات إسرائيلية مسجلة بترخيص من عواصم خارجية، حتى إن الشركات الإسرائيلية في العراق قدر عددها بمائة وخمسين شركة، يستتر الموساد وراء لافتتها الخارجية، حتى أن بعض المصادر الوطنية العراقية التي تراقب الوضع ميدانيًا أفادت أن هناك نوعًا من الجسر الجوي بين إسرائيل والعراق (٢٦).

وقد أكدت مصادر أمنية عراقية أنها ترصد منذ نحو ثلاثة أشهر نشاطًا لرجال يعتقد بأنهم ضباط في جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (موساد) يتخفون خلف واجهات تجارية وصناعية وشركات مقاولات، واعتبرت أنه ليس من باب التكهن القول بأن النشاط الإسرائيلي في العراق أصبح أوضح من أن تحاول جهات التستر عليه.

وأضافت هذه المصادر أن الجسر الجوي من إسرائيل إلى بغداد يواصل نقل الكثير من الشحنات المتعددة الأغراض لحساب جهات منها: عسكرية، وشركات مدنية تعمل لحساب المجهود العسكري الأمريكي، وقسم لحساب شركات تجارية تعمل في القطاعات المدنية العراقية، أو لحساب تجار عراقيين.

وقد استتجت هذه المصادر من نداء وجهه رجل الأعمال الإسرائيلي بينى نمؤون إلى التجار ورجال الأعمال الأردنيين لفتح الطريق أمام تدفق البضائع، والخبرات، والشركات الإسرائيلية إلى العراق، أن وسائل النقل الجوية والبحرية لم تعد كافية لتغطية حجم الصادرات الإسرائيلية إلى العراق.

ورأت مصادر تجارية عراقية أن إسرائيل تخطط من أجل المستقبل في علاقاتها مع العراق، وليس لأهداف مرحلية، وإذا كان لأمریکا هدف أو اثنان في هذا البلد، فإن لإسرائيل عشرات الأهداف، ولن تترك الفرصة السانحة تذهب هدرًا. ويذكر مصدر أمني عراقي بأن الوجود الإسرائيلي في العراق له تاريخ يمتد لأكثر من ثلاثين سنة؛ إذ بدأ الموساد تأسيس قواعد في محافظات السليمانية وأربيل ودهوك، ووصل نشاطه إلى محافظتي كركوك ونيوى، ولكن الاستخبارات العراقية السابقة واجهت نشاطاته وعرقلتها (٢٧).

وكشفت مصادر في القطاع الخاص الأردني أن الشركات الإسرائيلية استفلت قريبا الجغرافى، وعلاقتها الوطيدة مع شركات أمريكية كبرى فى الحصول على عقود لتنفيذ مشروعات إعادة إعمار، وتصدير سلع، وبضائع بكميات كبيرة للسوق العراقية عبر الأراضي التركية والأردنية.

وبين المصدر أن الشركات الإسرائيلية العاملة فى العراق يبلغ عددها سبعين شركة، موضحًا أن نشاطات هذه الشركات تتركز فى بيع معدات الحرب، وأجهزة الوقاية، والأدوات الكهربائية، والمنازل المتحركة (الكرفانات)، بالإضافة إلى أصناف مختلفة من المواد الغذائية، وقدر حجم العقود التى حصلت عليها شركات إسرائيلية من جهات أمريكية بحوالى مليار دولار (٢٨).

٦ - سعى اليهود العراقيين لاستعادة ممتلكاتهم في العراق

وعد كولين باول - وزير الخارجية الأمريكية - وفداً يمثل المجلس اليهودي العالمي باتخاذ كل الإجراءات المناسبة للاستجابة لقلق المجلس اليهودي حول ما يروونه استبعاد اليهود من القانون الأساسي العراقي، الذي وقع عليه أعضاء مجلس الحكم الانتقالي في مارس ٢٠٠٤م، وكانت صحيفة "جويش كرونكل" اليهودية قد ذكرت أن وفداً من المجلس اليهودي سافر إلى واشنطن للقاء باول وقدّم له عدداً من التحفظات على القانون الأساسي الذي يميز ضد اليهود، ويمنعهم من الحصول على الجنسية العراقية مرة ثانية، أو المطالبة بتعويضات عن الممتلكات السابقة.

وقال باول للوفد اليهودي بأنه واعٍ للتحفظات والمطالب اليهودية، ووعد بأن أمريكا لن تتسامح مع أي تمييز ضد اليهود، ووعد أيضاً بأن يقوم المستشارون القانونيون التابعون لوزارة الخارجية بالنظر في القانون العراقي. وكانت إسرائيل قد راهنت قبل تشكيل الحكومة العراقية الجديدة على تعيين خالد عيسى وزيراً للعدل؛ لأنه وعد بإعادة كل الممتلكات اليهودية في العراق دون ضجة إعلامية، بعد العثور على السجل العراقي الذي يحوى أملاك اليهود المصادرة بحالة جيدة، مما يؤكد أن عمليات النهب للأثار العراقية كانت منظمة ودقيقة، وتضغط إسرائيل للحصول على التعويضات من الأموال العراقية المجمدة في الولايات المتحدة وتقدر بثلاثة مليارات دولار، ومثلها في البنوك السويسرية، طبقاً لما أفادت به وزارة المالية الإسرائيلية. وكانت الصحف الإسرائيلية قد طرحت في هذا الشأن أسئلة أكثر جراءة

مثل: "هل يمكن إنشاء مستعمرات إسرائيلية حصينة وفخمة ليهود العراق تحت الاحتلال الأمريكي للعراق؟ وهل يمكن أن يقيم يهود العراق جالية كبيرة تحت الاحتلال، بحيث تعطى الجيش الإسرائيلي الفرصة للخروج لحمايتها؟".

وفي بغداد فوجئ مواطنون من كبار السن في منتصف يونيو ٢٠٠٤م بمشاهدة يهود كانوا زملاء دراسة لهم في عام ١٩٥٠م قبل هجرتهم إلى إسرائيل، وكانوا يسكنون منطقة باب الشيخ، وأنهم بعد استعادة الذكريات بدأوا يتحدثون عن تدفق أعداد كبيرة من اليهود العراقيين إلى العراق لتفقد أملاكهم التي نهبت (حسب تعبيرهم)، وعن اتصالات تجري ببعض العراقيين المعروفين لليهود وتقديم المساعدات لهم، كما تحدثوا عن مساع إسرائيلية لجعل العراق "نموذجاً مقتدى"، وأن الأمريكيين لن يقدموا على أي عمل لا يرضى عنه اليهود، وأن نشاطات اليهود في العراق شملت نقل كل تراثهم وموجوداتهم في بابل، والحلة، والموصل، والعزير في العمارة، "حيث قبر النبي عزير" (٢٩).

٧ - أسماء الإسرائيليين بالوزارات العراقية،

وزع في بغداد في مارس ٢٠٠٤م بيان يكشف أسماء المسئولين اليهود في أجهزة الدولة العراقية، وأشار البيان الذي وزع على نطاق واسع في بغداد، والرمادي، والموصل إلى أن القائمة تضم أسماء المشرفين الفاعلين، وجاء في البيان الآتي:

يشرف (نوح فيلدمان) على إعداد الدستور العراقي مع مساعدين آخرين
يسيرون شتون وزارة العدل.

- يشرف (فيليب كارون) على وزارة النفط مع مساعدين أمريكيين.

- عين ستة مستشارين فى وزارة التربية والتعليم بينهم ثلاثة إسرائيليين.
- يشرف على وزارة التعليم العالى والبحث العلمى (دور أيردمان)، ويساعده فريق من عشرة أشخاص، مهمتهم إعداد لوائح بأسماء العراقيين الذين حصلوا على شهادات عليا فى الخارج، وتحديد تخصصاتهم العلمية، ومعرفة أماكن إقامتهم، وتسفير الاختصاصيين بعلم الفيزياء إلى أمريكا.
- يشرف على وزارة التجارة (روين روفائيل).
- يشرف على وزارة الزراعة والرى (لى شاتز) و (دون أمستوتز) الموظفان لدى كبريات الشركات الزراعية الأمريكية.
- يشرف (دون إيرلى) على وزارة الرياضة والشباب.
- يشرف على وزارة المالية الخبير الاقتصادى (ديفيد نومي).
- يشرف على وزارة النقل والاتصالات (ديفيد لينش).
- يشرف على وزارة الصناعة (تمونى كارنى) الذى لم يعرف عنه الكثير، وإن كان معروفًا بتطرفه خلال مشاركته فى الحرب ضد فيتنام وكمبوديا (٣٠).

٨ - الجدوى الاقتصادية للتغلغل الإسرائيلى فى العراق

عندما حسمت إسرائيل خياراتها فى الشأن العراقى عقب توقف الحرب فى مايو ٢٠٠٣م بضرورة إقامة علاقات وروابط غير علنية بالمجاليين: السياسى والاقتصادى، كمقدمة للتطبيع الشامل فى فترة لاحقة، بدأت على الفور بإعلان عن مشاريع سياحية يقوم بها رجال أعمال إسرائيليين، وتحديد

البرنامج الذي تبناه (شموئيل بن نفتالي)، والذي كان قد بادر في السابق بتنظيم الرحلات السياحية الأولى لمصر بعد اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٩م، وإلى الأردن بعد التوقيع على اتفاقية السلام عام ١٩٩٤م، وهو الذي بدأ بالفعل التنظيم التجاري للرحلات السياحية الإسرائيلية إلى العراق في أكتوبر ٢٠٠٢م، بعد الرحلات التجريبية التي نظمها في أبريل ٢٠٠٢م.

وكان قد تم في هذا التوقيت الإعلان عن مفاوضات تجريها شركات إسرائيلية مع وكالة التنمية الأمريكية من أجل الفوز بمشاريع اقتصادية تشرف عليها الوكالة بالعراق، وتعمل تلك الشركات في مجال الاتصالات والإلكترونيات والبناء، كما تحقق تفاهم بين شركات إسرائيلية وأخرى بولندية يسيطر عليها يهود للعمل المشترك في برنامج إعادة إعمار العراق.

ويلاحظ في هذا السياق ارتباط كثير من المسؤولين الأمريكيين والعراقيين الذين بدأوا تسيير الأمور السياسية والاقتصادية، وشغل الفراغ السياسي بالعراق عقب سقوط النظام السابق بإسرائيل بدرجات مختلفة، فضمن الأمريكيين كان الحاكم العسكري الأمريكي الأول على العراق (جاي جارنر) المعروف بأنه أحد أصدقاء إسرائيل المقربين، وهي صداقة معروف تفاصيلها منذ عام ١٩٩٨م، أما على المستوى العراقي، فقد كان (أحمد الجبلي) زعيم المؤتمر الوطني المتواجد داخله الكثير من أصدقاء إسرائيل، وهو المعروف بإقامة أقوى الروابط مع المنظمات اليهودية بالولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١م؛ حيث وجد الجبلي في تلك الاتصالات دعماً لنفوذه لدى الإدارة الأمريكية.

ويقال إن الجلبى قد زار إسرائيل أكثر من مرة، واجتمع مع العديد من مسئوليهـا وفي مقدمتهم إسحاق مورديخاي - وزير الدفاع الإسرائيلى السابق - وفي واشنطن التقى الجلبى مع كل من بنيامين نتياهو وناتان شارانسكى، وقد انتهت سرية هذه الاتصالات بعد اكتمال الاحتلال الأمريكى للعراق.

ولأول مرة وجهت دعوة علانية لممثل المؤتمر الوطنى بواشنطن (انتفاض إنبر) لحضور المؤتمر السنوى لمنظمة (إيباك) عام ٢٠٠٢م التى تعد أقوى منظمات اللوى الصهيونى فى الولايات المتحدة، ولانشغاله بسفره العاجل لشمال العراق لمصاحبة للقوات الخاصة الأمريكية، فقد لبى الدعوة بدلاً عنه (كتمان مكية) أحد الشخصيات العراقية المقرية من الجلبى، والمعروف بمطالبه بنزع السمة القومية العربية عن هوية عراق المستقبل.

وبعدما تم التأكيد على حضور إسرائيلى فى عراق ما بعد التغيير، بدأ التركيز على الجانب الاقتصادى، ويمكن حصر الاستفادة الاقتصادية من التغفل الإسرائيلى فى العراق - بجانب ما سبق الإشارة إليه - فى الآتى:

الفوائد المالية ذات الطابع الأنى: وهى المرتبطة بتكاليف الحرب، فعلى الرغم من الادعاءات الرسمية التى تؤكد تكبد الاقتصاد الإسرائيلى قرابة ٢٠٠ مليون دولار، وهو ما تم إنفاقه على الشق الأمنى، ومواجهة هواجس هجمات صاروخية عراقية محتملة، ونحو مليار دولار فى القطاع الصناعى والتجارى من جراء زيادة حدة المخاطر الناجمة عن الحرب ذاتها، إلا أن إسرائيل حققت استفادة وفوائد اقتصادية مباشرة من الحرب؛ إذ إن الحرب ذاتها أكدت حصولها على ما قيمته ١٢ مليار دولار منها ٨ مليارات فى صورة

ضمانات قروض، و٤ مليارات منحة أمنية من الإدارة الأمريكية، وهو الدعم الذي أنقذ إسرائيل من أخطر أزماتها الاقتصادية منذ عام ١٩٥٢م بسبب الانتفاضة الفلسطينية، وفشل مشروع التسوية السلمية منذ مجيء شارون للسلطة.

أضف إلى ذلك أن انتهاء الحرب بالسرعة التي وقعت بها قللت من الخسائر والضيوط المالية التي كان من المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد الإسرائيلي، لاسيما فيما يتعلق بتكلفة البعد الأمني، والمخاطر المرتبطة بالحرب وتأثيراتها السلبية على النشاط الاقتصادي والتجاري، وهو ما انعكس في توجيه الموازنة الكبيرة التي كانت مخصصة للحرب لدعم الشق الأكبر من مطالب إسرائيل المالية كما حدث مع تركيا، خاصة وأن هذا الفائض حر، وتحت سيطرة إدارة بوش ولا يحتاج إلى مصادقة الكونجرس.

الفوائد الاقتصادية المستقبلية لأنبوب نفط كركوك - حيفا؛ حيث يبرز الحديث عن إعادة تشغيل أنبوب النفط (كركوك - حيفا)، وهو الخط الذي أنشأته بريطانيا في عشرينيات القرن الماضي، وقطع مع قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، وشأن كل الخطوات الرئيسية التي شهدتها مسار التفاعلات الإسرائيلية - العربية.

بدأ الحديث عن إعادة إحياء هذا المشروع كبالون اختبار من قبل وزير البنية التحتية الإسرائيلي "يوسف باريتسكي" في تصريحاته لجريدة هآرتس في ٢١/٣/٢٠٠٢م على النحو المشار إليه آنفاً، وذلك بهدف قياس ردود الفعل العربية والعالمية، تمهيداً لوضع المشروع موضع التنفيذ بعد ذلك تطبيقاً

للسياسة الإسرائيلية المعروفة في مثل هذه المواقف، لاسيما وأنه سبق لإسرائيل أن طلبت من إدارة بوش في عام ٢٠٠٢ أن تربط بين رفع العقوبات الدولية عن نظام صدام حسين، وموافقته على مد إسرائيل بكافة احتياجاتها من النفط الخام عبر تشغيل هذا الأنبوب، ومما لا شك فيه أنه يوجد مجموعة عوامل تمثل عنصر إلحاح تجاه تفعيل هذا المشروع لدى الجانبين: الإسرائيلي والأمريكي.

فعلى الجانب الإسرائيلي توجد الأزمة النفطية التي تعاني منها إسرائيل، والتي زادت منها طبيعة التحولات الهيكلية الكبيرة في اقتصادها منذ الثمانينيات؛ إذ تستورد إسرائيل ما يعادل ٩٩٪ من استهلاكها اليومي من النفط والبالغ ٢٧٨ ألف برميل.

والمصادر الخارجية التي تلبي هذه الاحتياجات هي: روسيا، ومصر، والسوق الدولية في روتردام بهولندا، وتعاني إسرائيل من عدم وجود وسيلة نقل مباشرة لاحتياجاتها من الطاقة، ولذا اضطدت جهودها لربط مصافيها الرئيسية في حيفا وعسقلان بخطوط أنابيب النفط بمصاعب سياسية مع مصر، ومصاعب تجارية ومالية بسبب بعد المسافة مع (روسيا).

ولذا فإن الأنبوب العراقي حال الموافقة عليه سوف يوفر لإسرائيل العديد من المزايا النسبية، وفي مقدمتها التحرر من الضغوط السياسية والتجارية التي تمارسها من حين لآخر كل من مصر وروسيا على إسرائيل، ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة فيها بأقل تكلفة ممكنة؛ إذ إن أنبوب النفط العراقي سوف يقلل فاتورة الطاقة بمعدل ٢٥٪، ذلك لأنه - وبمكس كافة

خطوط نقل الطاقة لإسرائيل من خارج المنطقة - يعتبر الأقل تكلفة؛ إذ لا يتجاوز طوله ٦٠٠ كم، كما أن البنية الأساسية له شبه جاهزة في العراق وإسرائيل، في حين يحتاج الجزء المار بالأراضي الأردنية لإعادة تأهيل.

وبالرغم من النفي الأردني السريع لوجود مفاوضات أو تفاهم مشترك مع إسرائيل بخصوص هذا الأنبوب، فإن العديد من المصادر الغربية والإسرائيلية أكدت وجود نقاش مفتوح حوله منذ ٩ من أبريل الماضي، ومن ثم فإن المسألة برمتها مسألة وقت حتى يرى هذا المشروع النور.

ويعتبر هذا المشروع واحداً من ثلاثة مشاريع ترتبط برغبة إسرائيل القوية في التحول إلى نقطة عبور (ترانزيت) لخطوط نقل الطاقة من المنطقة للخارج، وتحويل ميناء حيفا إلى روتردام الشرق الأوسط على حد تعبير بارتيسكي، أما الخطان الآخران فهما خط عسقلان - إيلات - والمعروف بخط تيب لاين Tipline والذي يستهدف نقل النفط الروسي القادم من موانئ البلطيق لآسيا عبر البحر الأحمر، وهناك اتفاق روسي إسرائيلي لتصدير النفط الروسي للمستهلكين الآسيويين عبر هذا الخط بطاقة تصل إلى ٠٠ أبرميل يومياً، ويبدو أنه قد تم إنجاز هذا الخط.

أما الخط الثاني في هذه المشروعات فهو يتعلق بالمفاوضات السرية التي تجري بين رجال أعمال إيرانيين وإسرائيليين لاستغلال نفس الخط لنقل النفط الإيراني القادم من الخليج لموانئ جنوب المتوسط، ومثل هذه الرغبة الإسرائيلية يمكن أن تمثل تهديداً اقتصادياً مباشراً لمصر، سواء من جهة تراجع الملاحة في قناة السويس، أو تقليل كم النفط المار في خط أنبوب

(سوميد) الذي ينقل نفط الخليج للموانئ الأوروبية على البحر المتوسط، وعلى المستوى الأمريكى فإن مقومات الإلحاح لا تقل أهمية عن مثيلتها الإسرائيلية، ذلك أن مثل هذا المشروع سيحرر الولايات المتحدة من الالتزامات التى فرضتها على نفسها بموجب مذكرة تفاهم عام ١٩٧٥م التى تلزمها بتأمين، وتوفير كافة احتياجات إسرائيل النفطية حال الأزمات الدولية، أو أى حصار نفطى عليها من قبل الدول المصدرة للنفط استجابة لضغوط عربية، ونتيجة لذلك تخصص واشنطن جزءاً من احتياطها الاستراتيجى لهذا الالتزام، وقد قدرت تكاليف مثل هذا البند بما يعادل ٢ مليارات دولار عام ٢٠٠٢م، وتكمن أهمية هذا التحرر فى طبيعة الأزمة النفطية المقدمة عليها الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة بسبب تزايد الفجوة بين ما تنتجه من مصادر للطاقة، وما تستورده منها (٥٥٪ من احتياجاتها النفطية)، الأمر الذى أدى إلى قفز سعر بترول البرميل فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٤م إلى ٤٧ دولارًا للبرميل.

ووفقاً لتأكيد باريتسكى، فإن الإدارة الأمريكية لم تدعم هذا المشروع فحسب، بل وأيضاً طرحته فى أجندة حوارها مع المعارضة العراقية قبل الحرب فى العراق، ونال موافقتها، خاصة وأن هذا المشروع هو جزء من مخطط شامل يستهدف إعادة ترتيب الأوضاع بالمنطقة دعماً للمصالح الأمريكية والإسرائيلية فيها، والتى يشير إليها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى طرحته الإدارة الأمريكية فى مطلع عام ٢٠٠٤م، وعارضته معظم دول المنطقة، لما يستهدفه من إلغاء الهوية القومية العربية وإذابتها فى قوميات

أخرى إسلامية وغير إسلامية، ويعطى الفرصة لإسرائيل للبروز كقوة إقليمية عظمى فى منطقة الشرق الأوسط الكبير، خاصة بالنظر لما تتمتع به من احتكار نووى وتفوق عسكري بدعم أمريكى.

ولذا لم يكن الحديث عن نوايا لخصخصة جزءاً من قطاع النفط العراقى، ثم القرار الأمريكى بوقف تدفق النفط العراقى عبر الأنبوب مع سوريا إلا دعماً لهذا المخطط الاستراتيجى، فالهدف هنا ليس معاقبة سوريا على دورها المناوئ للحرب فحسب، وإنما الأهم توجيه الأنظار لأنبوب النفط الإسرائيلى بعد إغلاق الخط العورى المنافس القوى له.

وهناك من يقدر أن الدعم الأمريكى لهذا الخط ربما يتجاوز ما سبق إلى تخليق تنافس قوى وحاد بين العراق وبقية دول الخليج العربية المنتجة للنفط، خاصة السعودية، لكون هذا الخط يمكن أن يكون آلية لنقل النفط أقل تكلفة، وأسرع فى الحصول على إمدادات الطاقة، ناهيك عما يشكله ذلك من وسيلة ضغط على السعودية وباقى دول الخليج، لاسيما فى إطار التقديرات التى تشير إلى وجود احتياطي نفطى ضخم بالعراق يقدر بـ ١٢٠ مليار برميل، وهو أكبر ثاين مخزون نفطى فى العالم بعد السعودية، ومن ثم فإن الصعود بمعدل إنتاجه فى العراق إلى ١٠ ملايين برميل/يومياً، سيؤدى إلى خفض أسعاره إلى ما دون العشرين دولاراً للبرميل، ويقضى بالتالى على القيمة السياسية والاستراتيجية للنفط العربى.

وقد أشار الكاتبان: (دان مورجان) و(ديفيد أوتاواى) فى واشنطن بوست فى ١٦/٩/٢٠٠٢م إلى هذه الحقيقة صراحة من قبل وقوع الحرب فى العراق

عندما قالوا: «إن شركات النفط الأمريكية العملاقة هي التي ستدير بترول العراق بعد إسقاط صدام حسين، وسيكون بالتالي على روسيا وفرنسا اللتين أبرمتا صفقات نفطية ضخمة مع العراق أن يسترضيا أمريكا سياسيًا كي تدرس منحهما حصصًا ما في النفط العراقي».

وفي الخلاصة يجب أن نعي مفزى تصريح رئيس وكالة المخابرات المركزية السابق "جيمس ولسي" الذي أوضح فيه أن الحرب على العراق لم تكن تستهدف تأمين مصادر الطاقة للولايات المتحدة فحسب، وإنما لإسرائيل أيضًا، ومثل هذا التأكيد يعد نقلة نوعية في مفهوم أمن الطاقة الأمريكية الذي طرحه بوش في مايو ٢٠٠١م؛ إذ يجعل من إسرائيل جزءًا عضويًا من هذا المفهوم، ولذا فإن ورقة التطبيع العراقي مع إسرائيل، سوف تكون في مقدمة أجندة الحكومة العراقية التي سيتم انتخابها في عام ٢٠٠٥م (٣١).

العراق سوق كبيرة للمنتجات الإسرائيلية،

مما لا شك فيه أن هذا التغفل السياسي والأمني والاقتصادي الإسرائيلي، سيستهدف، ضمن ما يستهدف، فتح العراق أمام تصدير المنتجات الإسرائيلية الزراعية والصناعية، باعتبار العراق سوقًا ضخمة بما يتواجد فيه من قوة بشرية يتخطى تعدادها عشرين مليون نسمة، لاسيما في ضوء تخلف الإنتاج الزراعي والصناعي العراقي نتيجة الحصار الذي فرض على العراق لسنوات طويلة، والحروب العديدة التي طحنت شعبه وأرضه، وصعوبة استعادة العراق لقدراته الذاتية على الإنتاج الزراعي والصناعي ليحقق اكتفاء ذاتيًا قبل مرور سنوات طويلة، خاصة في ضوء استمرار الأعمال المسلحة سواء من قبل

فصائل المقاومة العراقية ضد قوات الاحتلال، أو بسبب الاحتراب والصراعات الداخلية العرقية والطائفية التي تشتعل في العراق من حين لآخر، الأمر الذي سيفرض على الحكومات العراقية القادمة الاعتماد على الاستيراد من الخارج كوسيلة رئيسية لسد الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي.

وبالطبع ستكون إسرائيل من أولى الدول التي سيستورد منها العراق احتياجاته، بالنظر للنفوذ الأمريكي والإسرائيلي القائم حالياً، ولقرب المسافة بين البلدين والديناميكية الناجحة لآليات التصدير الإسرائيلية، ومعرفتها الدقيقة باحتياجات شعوب المنطقة في ظل الظروف التي تعيشها، والتي قد تخلقها إسرائيل خدمة لأهدافها، لذلك لم يكن غريباً أن تتواجد أكثر من مائة شركة إسرائيلية تعمل بسرعة في العراق في أقل من سنة بعد توقف العمليات الحربية، خاصة بعد أن أوجدت لها ركائز قوية في المنطقة الكردية لتتطرق منها إلى باقي أنحاء العراق، لاسيما في مجالات إعادة إعمار العراق، ومرافق البنية الأساسية فيها على وجه الخصوص بعد أن تهدمت عدة مرات بفعل الحروب والصراعات المسلحة الداخلية.

(٩) الدور الإسرائيلي في تعذيب المعتقلين العراقيين،

وحول الدور الذي لعبته إسرائيل في استجواب المعتقلين العراقيين، ذكرت الجنرالة جانيس كابرينسكي - المسئولة الأمريكية السابقة عن سجن «أبو غريب» - أن لديها أدلة على أن إسرائيليين شاركوا في التحقيق مع معتقلين عراقيين في مركز اعتقال آخر في العراق، وأنها التقت مع أحد هؤلاء الإسرائيليين خلال زيارة قام بها لمركز استخباراتي في بغداد برفقة أحد

الجنرالات الأمريكيين.

وأضافت أنها عندما سألتها عن هويته ومهنته اعترف لها بأنه إسرائيلي، ويعمل مترجمًا، ويشارك في بعض التحقيقات، وأن هناك غيره من الإسرائيليين يعملون في مناطق كثيرة بالعراق على علاقة بالتحقيقات، وقد كان الكشف عن الدور الإسرائيلي في عمليات التعذيب مدعاة لتحليلات كثيرة ربطت وقارنت بين إساءة القوات الأمريكية معاملة السجناء العراقيين، وبين طرق مماثلة تعامل بها القوات الإسرائيلية السجناء الفلسطينيين، فحتى صدور حكم من المحكمة العليا في إسرائيل عام ١٩٩٩م، كان بإمكان محققى الأجهزة الأمنية الإسرائيلية استخدام "ضغط جسدى معتدل"، وهو تعبير يفسره منتقدون بأنه كناية عن التعذيب.

ومن الممارسات التي سمح بها حتى عام ١٩٩٩م الحرمان من النوم، وبقاء السجناء في أوضاع غير مريحة فترات طويلة مع تغطية رموسهم بأكياس من قماش متسخ، وهو ما شاهده العالم على شاشات التلفزيون عن بعض مظاهر تعذيب السجناء العراقيين في «أبو غريب».

وقد أفاد روبرت نيسك - مراسل صحيفة الأندبندنت البريطانية في الشرق الأوسط - أنه على اقتناع تام بأن المسؤولين عن عمليات التعذيب المفروضة على معتقلي (أبو غريب) ليسوا فقط مجموعة من أعضاء الشرطة العسكرية الأمريكية التي تتميز بوحشيتها، ولكن أيضًا هناك تدخلات خارجية - إسرائيلية خاصة فيها.

ذلك أن المحققين المهتمين بتشجيع الجنود الأمريكيين على إساءة معاملة المسجونين العراقيين، إنما يعملون لدى شركة خاصة تربطها صلات عسكرية وتجارية مع إسرائيل، وأن رئيس هذه الشركة التي تورط أفرادها في عمليات التعذيب قد تلقى دورة في أحد معسكرات التدريب الخاصة في مكافحة الإرهاب في إسرائيل، وأنه في بداية هذا العام ٢٠٠٤م قد تلقى مكافأة من شاؤول موفاز - وزير الدفاع الإسرائيلي - وهذه الشركة هي كاسي انترناشيونال ويرأسها الدكتور ج. ب لندن، وأن زيارته لإسرائيل تمت تحت رعاية مجموعة ضغط إسرائيلية يشارك فيها بعض البرلمانيين الأمريكيين ومستشارون في مجال الدفاع بهدف "تنشيط فرص الشراكة الاستراتيجية، والعمل المشترك بين وكالات الدفاع والأمن الداخلي الأمريكية والإسرائيلية".

وقد أشار تقرير الجنرال تاجويا الخاص بعمليات التعذيب في: «أبو غريب»، إلى وجود عناصر مزدوجة الجنسية أشرفوا على عمليات التعذيب، حدد منهم بالاسم "ستيفن ستافانوفيتش" الاسترالي الجنسية، ويعمل لحساب شركة كاسي، وقد أصدر تعليمات لبعض عناصر الشرطة العسكرية غير المدربين على فنون الاستجواب، ترشدتهم إلى الطرق التي تسهل عليهم عملية استجواب المعتقلين، وتهيئة الظروف المناسبة التي تجبرهم على الإدلاء بما لديهم من معلومات.

وقد اعترف أحد زملاء ستافانوفيتش - ويدعى جوريان - أنه قد تلقى تدريباً على كيفية الاستجواب في إسرائيل (٢٣).

١٠ - جيش لبنان الجنوبي السابق - مرتزقة في العراق

فوجئت أجهزة الأمن القبرصية خلال مايو ٢٠٠٤م بحركة تدفق مكثف وغير مسبوق لمجموعات من السياح القادمين من إسرائيل، وقد أثار انتباه سلطات المطار أن هؤلاء السياح الذين يصلون بالعشرات في بعض الأيام يتميزون عن وفود السياح الآخرين حيث يكون غالبيتهم من الذكور، وأعمارهم لا تتجاوز الأربعين، وعدم وجود مرافقين معهم من أولاد صغار أو أي من كبار السن.

وبعد عملية رصد دقيق قامت بها أجهزة المخابرات اكتشف أن هوية معظم هؤلاء السياح الذين توزعوا بين لارناكا ونيقوسيا وليماسول من عملاء الموساد الإسرائيلي، وأن مجموعات كثيرة منهم تتحدث العربية، وذات أسماء عربية، وأنهم وصلوا من إسرائيل.

وعلى عكس ما قدرت أجهزة المخابرات القبرصية أن يكون هؤلاء يشكلون فرق اغتيالات إسرائيلية ستتجه إلى لبنان لتنفيذ عمليات اغتيال ضد قيادات وكوادر حزب الله هناك، فوجئت المخابرات القبرصية بأن هذه المجموعات لم تتجه إلى لبنان، ولكن انتقلت إلى العراق عبر تركيا، وتبين من تحليل المعلومات أن الموساد تستخدم الأراضي القبرصية - اليونانية والتركية على السواء - لنقل عملائها إلى العراق، وتحديدًا إلى كردستان في الشمال، وأن الموساد الإسرائيلي تستخدم في هذه المهمة مئات اللبنانيين من ضباط وعناصر جيش لبنان الجنوبي السابق الذي كان يقوده العميل

أنطوان لحد وانتقلوا إلى إسرائيل مع انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان في أبريل عام ٢٠٠٠م، ومنذ ذلك الوقت تحول هؤلاء العملاء إلى مشكلة إسرائيلية داخلية؛ حيث ظهر تخلي الحكومات الإسرائيلية عنهم، وعدم مساعدتهم على إيجاد فرص عمل أو حتى على تأمين دول تقبل بلجوئهم إليها، فاضطر العشرات منهم للعودة إلى لبنان ومواجهة محاكمتهم بالخيانة وعقوبة السجن.

في حين لجأت الأجهزة الإسرائيلية إلى استيعاب ألف عنصر منهم في كتائب مسلحة استخدمتهم لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية، فيما أعدت وحدات أخرى من جيش لحد للقيام بأعمال الرصد والتجسس ضمن وحدة (المستعربين).

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق قررت إسرائيل استفلال هذا الموقف السياسي والاستراتيجي الجديد، بالتسلل إلى هذا البلد من خلال تكثيف التعاون بين الموساد والأكراد، واستفلال العلاقة القديمة بينهما عندما كانت إسرائيل تدعم قوات البرزاني ضد قوات نظام صدام حسين.

وفي هذا الصدد لجأت الموساد إلى إعداد "وحدة مستعربين" من جيش لحد السابق أوكلت إليها مساعدة الموساد على اختراق المناطق العراقية والتسلل إلى إيران وسوريا، وفي ذات الوقت الذي قامت فيه شركات إسرائيلية، وأخرى ذات فروع أمريكية بالتعاون مع البنتاجون على توفير عناصر حماية ومرتبزة آخرين، أوكلت لهم مهمة المشاركة في التحقيقات مع المعتقلين في السجون الأمريكية في العراق، ومنها سجن أبو غريب -

طبقاً لتقرير المخابرات القبرصية.

ويقدر تقرير المخابرات القبرصية أن أكثر من ٦٠٠ عنصر من جيش لبنان الجنوبي السابق قد مروا عبر الأراضي القبرصية في الأشهر الأخيرة، وأن الغالبية العظمى من هؤلاء غادرت إلى شمال العراق، ولكن برزت تساؤلات حول الدور الذي ستلعبه هذه العناصر في العراق، وبعضهم من الشيعة، لاسيما وأن عناصر إسرائيلية من الموساد قد رافقت مجموعات جيش لبنان الجنوبي السابق في هذه الرحلات.

وقد تبين أن المهام التي ستقوم بها هذه المجموعات متعددة، تشمل: التجسس لحساب إسرائيل، والانضمام إلى وحدة المستعربين، والعمل إلى جانب المحققين الإسرائيليين في استجواب المعتقلين العراقيين، وحماية الشركات الأجنبية - مثلهم مثل عشرات من اليهود العراقيين، واليهود الأكراد، واليهود العرب، واليهود من جنسيات مختلفة، الذين قبلوا العقود المغرية مالياً للعمل في العراق، لاسيما وأن إسرائيل وجدت أخيراً في العراق الفرصة لمكافأة الذين عملوا لحسابها في لبنان، وخانوا وطنهم في سبيلها، ثم خانتهم إسرائيل بدورها، خاصة وأن هذه (المكافأة) ستصب في النهاية في خدمة المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق وسوريا وإيران.

وبجانب ما أشار إليه تقرير المخابرات القبرصية من رصد تدفق عملاء الموساد، ورجال الأعمال الإسرائيليين بصحبة عناصر جيش لبنان الجنوبي السابق إلى قبرص، فقد رصدت المخابرات القبرصية نشاطاً آخر غير

مسبوق لوحظ منذ شهر أبريل ٢٠٠٤م، تمثل في تدفق المئات من اللبنانيين الذكور فقط تتراوح أعمارهم أيضاً بين الخامسة والعشرين والأربعين، على قبرص ولكن هذه المرة على الخط بيروت - لارناكا، وكانوا يدخلون قبرص بصفة رجال أعمال، ويترددون على فندقين معروفين في لارناكا؛ حيث يعقدون اجتماعات مع ثلاثة أمريكيين، اتضح أنهم ممثلون لشركة أمريكية خاصة تعمل في مجال الخدمات العسكرية لتجنيد المرتزقة من جنسيات مختلفة، ونقلهم للعمل في العراق في المهام السابق الإشارة إليها، وأن هؤلاء الأمريكيين يحملون عقداً كبيراً موقفاً بين الشركة التي يمثلونها والبنّاجون للعمل في مجالات حماية الشخصيات والشركات الأمريكية العاملة في مجالات النفط، وإعادة الإعمار في العراق، وتنفيذ عمليات قتالية خاصة، وأن لارناكا تحولت إلى مركز استقطاب لمئات اللبنانيين للعمل كمرتزقة للخدمة في العراق، وتوقيع عقود معهم بمرتبات مفرية تتراوح بين ٢٠٠٠ - ٥٠٠٠ دولار شهرياً طبقاً للخبرات التي يملكونها.

ويلاقى هؤلاء اللبنانيون ترحيباً شديداً من جانب الشركات الأمريكية الخاصة العاملة في مجال الخدمات العسكرية، وذلك لعدة أسباب أبرزها أسعارهم الرخيضة عن أسعار قدامى المحاربين من الأمريكيين والبريطانيين، وحتى الجنوب أفارقة والتشيليين؛ إذ إن متوسط مرتبات هؤلاء يتراوح - كما سبق وأشرنا - ما بين ١٠ - ١٥ ألف دولار شهرياً.

هذا إلى جانب معرفة هؤلاء اللبنانيين باللغة العربية، والمجتمع العراقي، والخبرة الأمنية العسكرية التي حصلوا عليها خلال سنوات الحرب الأهلية

البنانية التي استمرت ١٥ عامًا، وأصبح العراق مسرحًا مشابهًا لها؛ حيث تسود حرب الشوارع والمدن والعصابات والسيارات المفخخة، بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة لعناصر الحماية مع تولى حكومة العلاوي السلطة في العراق، وزيادة التهديدات الموجهة ضدها.

ولهذا يتميز اللبنانيون بعنصر توفيرى آخر فى المال والوقت؛ إذ نادرًا ما يخضعون لدورات إعادة التأهيل التي تجرى في معسكرات تابعة لهذه الشركة في سان فرانسيسكو وكارولينا الشمالية، يخضع فيها المرتزقة من جنسيات أخرى إلى تدريب يصل لعدة أشهر، في حين لا يحتاج هؤلاء اللبنانيون إلى تدريب لا يزيد عن أسبوعين، إذا ما تطلب الأمر ذلك، وهو ما ليس دائمًا معهم.

وتشير المعلومات إلى أن ظاهرة توظيف قدامى الميليشيات اللبنانية - وتحديدًا المسيحية - للعمل في العراق لا تقتصر على خط قبرص، بل انطلقت أيضًا من الولايات المتحدة؛ حيث نشطت مجموعات من القوات اللبنانية السابقة التي هاجرت إلى أمريكا بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، مستغلة الطلب الشديد على شركات الحماية للتعاقد مع شركة أمريكية متخصصة في عقود الحماية في العراق؛ حيث تقدم عروضًا مغرية لعناصر من القوات اللبنانية السابقة المتواجدة حاليًا في أمريكا وكندا وأستراليا، والتي عادت بعض من قياداتها السابقة إلى لبنان لتحريك عناصر الميليشيات السابقة، وتوسيع ذلك لتجنيد الآلاف من الشباب اللبنانيين الذين يعانون من البطالة.

ولا يستطيعون تأمين مائة دولار في الشهر، وهو الأمر الذي سبب إزعاجاً وقلقاً لدى السلطات اللبنانية والسورية خوفاً من إعادة تجميع هذه الميليشيات المسيحية مرة أخرى وتدريبها وإعدادها في الساحة العراقية، وإعادة تصديرها مرة أخرى إلى سوريا ولبنان لإثارة المتاعب لهما، وهو ما يخدم السياستين الأمريكية والإسرائيلية معاً ضد سوريا (٢٣).

١١- مخطط أمريكي إسرائيلي

لتهجير المسيحيين من العراق:

كشفت مصادر أمريكية وغربية عن وجود مخطط أمريكي - إسرائيلي جديد وقديم في آن واحد يهدف إلى إعادة النظر في التركيبة الديموجرافية لعدد من دول المنطقة، وقد برزت عدة مؤشرات في هذا الصدد منها ما طرحه وفد الكونجرس الأمريكي برئاسة كريستوفر شايس - رئيس لجنة الأمن القومي بالكونجرس - الذي زار عمان وبيروت ودمشق، حول موضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان كحل واقعي للقضية الفلسطينية في ضوء رفض إرثيل شارون - رئيس وزراء إسرائيل - حق العودة إلى الدولة الفلسطينية المقترحة في قطاع غزة، وجزء من الضفة الغربية، وبالتالي توطين فلسطيني الشتات في الدول العربية التي تستضيفهم، خصوصاً في لبنان، وهو طرح مرفوض من قبل لبنان منذ زمن بعيد.

وكان قد عرض هذا المقترح على الرئيس اللبناني لحود بعد توليه الرئاسة الأولى عام ١٩٩٥م مقابل ٢٠ مليار دولار، ولكنه رفض بشدة آنذاك، لاسيما وأن عدد الفلسطينيين في لبنان أكثر من ٥٢٠ ألف فلسطيني

يشكلون ١٤,٢٪ من مجموع سكان لبنان، مما يخلق خللاً في التوازن الديموجرافي وآثاراً سلبية أخرى سياسية واقتصادية وأمنية، لاسيما مع رفض الفلسطينيين نزع أسلحتهم، وتسليمها إلى الدولة اللبنانية.

وقد تزامن طرح التوطين هذا مع هجرة اليهود من الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وروسيا إلى فلسطين المحتلة، وتمهد شارون باستحداث ١٥ ألف مسكن جديد في المستوطنات المقامة بالضفة الغربية داخل الجدار الفاصل لخلق تفوق سكاني على أبناء قطاع غزة، وبالتالي تهجير عدد كبير من الفلسطينيين باتجاه الأردن الذي يعتبر امتداداً طبيعياً للضفة الغربية.

وهذا المخطط الأمريكي - الإسرائيلي قد ينهي المطالبة بدولة فلسطينية عاصمتها القدس، كما قد يؤدي إلى إقامة كيان عنصري داخل الدولة العبرية، لذلك يمكن ربط هجرة اليهود الجديدة إلى فلسطين مع الطرح الأمريكي الأخير بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويمكن أيضاً ربطها بأحداث العراق وأبعادها التقسيمية.

حيث استهدفت عمليات تفجير الكنائس في بغداد والموصل ترهيب المسيحيين في العراق، ودفعهم إلى الهجرة القسرية باتجاه سوريا، ومنها إلى لبنان لخلق توازن ديموجرافي بين المسلمين والمسيحيين في حالة إتمام التوطين، وقد أبدى بطريرك السريان الكاثوليك في لبنان أغناطيوس بطرس الثامن تخوفه من أن تكون هذه العملية من خلال هجرة مسيحية واسعة من العراق إلى لبنان، ومما يعزز هذه المخاوف إقدام البطريركية السريانية على بناء ٢٠٠ وحدة سكنية في حي السريان - الشرقية في

الشطر الشرقي من بيروت، وقد أصبحت هذه الوحدات جاهزة للسكن، واستقبال أبناء الطائفة من العراقيين، كما وضعت هذه البطيركية حجر الأساس لمائة وحدة سكنية أخرى في محيط بلدة غصطا ٢٠ كم شمال بيروت.

وقد صرح بطريك السريان بأن عددًا من المسيحيين العراقيين الذين يملكون المال قد هربوا من العراق ولجأوا إلى سوريا ولبنان، وأنه يتخوف من هجرة واسعة لمسيحيي العراق إذا تجددت عمليات التفجير والترهيب، أما مطران السرياني الأرثوذكسي إثناسيوس إفرام فقد صرح بأن هناك فرارًا للمسيحيين من كل المذاهب من العراق وينسب متفاوتة، وأن البطيركية تطلب من جميع المسيحيين التمسك بالأرض لإحباط أية مؤامرة تهجيرية، ويوجد بالعراق حوالي ٤٥٠ ألف مسيحي من أصل ٧٠٠ ألف كانوا موجودين بها قبل الحرب (٢٤).

١٢ - احتمالات حرب إسرائيلية - أمريكية

ضد إيران من العراق،

بدأت تتسرب من مصادر أمنية غربية معلومات ترسم ملامح سيناريو جديد تواجه فيه إيران خطر التعرض لعملية عسكرية تشارك فيها إسرائيل مع الولايات المتحدة انطلاقًا من الأراضي العراقية، وبمساعدة أطراف عراقية، وهي عملية تستهدف في البداية زعزعة الأوضاع الإيرانية، وخلق بؤر تهديد أمنى محلية قبل توجيه أي ضربة أمريكية عسكرية مباشرة.

ويتمثل التمهيد السياسي لهذه العملية في الاتهام الذي وجهته الإدارة

الأمريكية لإيران بأن لها علاقات مع تنظيم القاعدة، وأن طهران سهلت عبور حوالي عشرة عناصر من القاعدة من الذين شاركوا في اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م ضد نيويورك وواشنطن، وأن إيران زودت خاطفي الطائرات بجوازات سفر (نظيفة) تتيح لهم الانتقال عبر إيران من وإلى معسكرات بن لادن في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٠م إلى فبراير ٢٠٠١م، وأن مراقبي الحدود الإيرانيين تلقوا تعليمات بعدم وضع اختتام على جوازات سفر مقاتلي القاعدة السعوديين القادمين من معسكرات بن لادن عبر إيران، كما سبق لطهران أن سمحت لعناصر من القاعدة بدخول إيران، والخروج منها عبر حدودها مع أفغانستان في أكتوبر عام ٢٠٠٠م.

وقد تلى ذلك صدور تصريحات عراقية معادية لطهران، فقد أعلن وزير الدفاع العراقي حازم الشمعان إن إيران هي العدو الأول للعراق، بينما قال وزير الداخلية العراقي غلام النقيب أن لدى أجهزته دلائل على تورط إيرانيين وسوريين في أعمال إرهابية في بلاده، وعلى صعيد آخر توجد أزمة أخرى أطرافها: إيران والولايات المتحدة وإسرائيل تتعلق بالملف النووي الإيراني المتوقع عرضه على مجلس الأمن إذا لم توقف طهران أنشطتها النووية؛ وحيث هددت إسرائيل والولايات المتحدة بشن ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية.

أما التحضيرات لهذه الضربة على الأرض، فتكشف عنها معلومات أجهزة المخابرات الغربية، والتي تفيد بأن مسئولاً أمنياً إسرائيلياً رفيع المستوى زار شمال العراق، وتحديداً في بلدة كردية نائية واقعة قرب الحدود الإيرانية؛ حيث جرى بحث الخطوط العريضة للتعاون بين أطراف

كردية وإسرائيلية لإثارة هلاقل على الحدود الإيرانية، خاصة وأن هناك ممراً جبلياً جنوباً يستخدم لعبور الأشخاص والبضائع في تلك المنطقة الجبلية النائية.

كما أفادت التقارير الأمنية الغربية أن العملاء العسكريين والاستخباريين الإسرائيليين نشيطون في المناطق الكردية في إيران وسوريا والعراق، ويديرون العمليات السرية التي يمكن أن تزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وتضيف معلومات المصادر الأمنية أن هدف الخطة الإسرائيلية أيضاً، ممارسة ضغط أمني إضافي على سوريا ستظهر فاعليته إذا ما حصلت تل أبيب على ضوء أخضر أمريكي للقيام بعملية عسكرية ضد سوريا مباشرة، أو اجتياح الجنوب اللبناني.

ووفق هذه المعلومات فإن الاتصالات التمهيدية قد وصلت إلى شبه اتفاق، ولكن عملية التنفيذ الواقعية مازالت تحتاج إلى موافقة أمريكية نهائية، تعتمد على اتجاهات مصالح الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة للقيام بعملية عسكرية ضد سوريا مباشرة، أو اجتياح الجنوب اللبناني.

وقد توقعت بعض المصادر أن تصدر الإدارة الأمريكية قراراً بشن ضربة جوية وصاروخية قوية ضد إيران، وذلك بالتعاون مع إسرائيل ضد المشاريع الإيرانية في (بوشهر) و(ناتانزا) و(آراك) النووية.

وتفيد المصادر أيضاً أن مخططات عسكرية، وأمريكية، وبريطانية، وإسرائيلية يجري دراستها حالياً لاختيار أفضلها لضرب المنشآت النووية

والصاروخية الإيرانية، وكانت الإدارة الأمريكية قد وضعت في مايو ٢٠٠٢م خطة عسكرية متكاملة لضرب هذه المناطق، وكذلك أصفهان، وذلك بصواريخ كروز (توماهوك) تنطلق من العراق وجورجيا وأذربيجان، والعامل الرئيسي الذي يحكم قرار الإدارة الأمريكية حالياً في هذا الشأن، هو مدى خطورة رد الفعل الإيراني على إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة، وعلى كل الساحة العالمية، وتأثير ذلك سلباً أو إيجاباً على حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية التي ستجرى في نوفمبر القادم (٢٥).

١٣ - تصدير الإرهاب إلى السعودية،

وخلال فترة السنة الماضية التي زادت فيها التفجيرات، التي تقوم بها جماعات إرهابية في السعودية لديها مخزون كبير من الأسلحة، ترددت شوك كبيرة عن أن الموساد يقف وراء هذه الأعمال ويدعمها، وقد نشرت صحيفة التايمز البريطانية في تقرير لها يوم ١٢ من يوليو ٢٠٠٤م أن الإرهابيين السعوديين، الذين كانوا قد شاركوا في موجة الأعمال الإرهابية الأخيرة في السعودية كانوا قادمين من العراق.

وأضافت التايمز أن خبراء مكافحة الإرهاب الذين يعملون مع السلطات السعودية قد اكتشفوا دليلاً على أن الشبان السعوديين الذين كانوا يقاتلون في العراق قد تم تسريبهم من العراق إلى السعودية، وأنهم شاركوا في موجات القتل والاختطافات الأخيرة في السعودية، وأن هؤلاء السعوديين الذين تدربوا على القتال في العراق يعودون إلى السعودية بأعداد متزايدة وبشكل واضح.

وبالرغم من أن التاييمز ذكرت أن هؤلاء الأشخاص يعدون خطراً للهجوم على المصالح الغربية، إلا أن الشكوك قد تزايدت أيضاً في الفترة الماضية في أن المنظمات المتطرفة قد اخترقتها مخابرات الدول الأجنبية، وخاصة المخابرات الإسرائيلية، بالإضافة إلى أن التقارير الصحفية العديدة التي حاولت أن تحدد طبيعة منظمات المقاومة في العراق قد ذكرت أنه إلى جانب المقاومة الوطنية من جانب العراقيين، ونشاطات تنظيم القاعدة، فإن هناك قوات أجنبية عديدة قد تسالت إلى داخل العراق تمارس أنشطة لصالح دولها.

ثم جاءت تقارير الصحف الأمريكية الأخيرة لتؤكد هذا المعنى، وتركز على الوجود الإسرائيلي والموساد إلى جانب تخفي عملائها وراء العمل في شركات المقاولات والتجارة وشركات الأمن الخاصة.. وغيرها.

وبالإضافة إلى ما ذكرته التاييمز عن أدلة متزايدة من أن الجماعات الإرهابية على جانبي الحدود من العراق والسعودية تتعاون مع بعضها الآن، وأن منها من ينتمي إلى تنظيم القاعدة، إلا أن المزيج من النشاطات الإرهابية في العراق الذي أصبح الموساد جزءاً منه ليس مستبعداً أن يكون قد مد نشاطه إلى السعودية أيضاً، وهو ما يفسر تصريح الملك عبد الله - عاهل المملكة العربية السعودية - الذي أعلن فيه أن الصهيونية وراء التفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها السعودية في الفترة الأخيرة (٣٦).

مما لا شك فيه أن الوجود
 الإسرائيلي المكثف في العراق
 تحت ستار عمليات مشروعة في
 ظاهرها - مثل المشاركة في
 إعادة إعمار العراق، لا يقصد
 العراق وحده، لكنه يعتبر وجوده
 النشط هناك، وفي وسط دول لم
 تنعم بعد بالاستقرار الأمني،
 فرصة ليجعل من موقع وجوده
 هناك مركز الزلزال لعمليات
 تشعل فوضى إقليمية، هي من
 الأصل جزء من استراتيجية
 إسرائيلية تخدم تحقيق غايات
 وأهداف إسرائيل بعيدة المدى
 ضد العالمين العربي والإسلامي،
 بل لقد ثبت وجود توافق في
 الأهداف والمخططات
 الإسرائيلية والأمريكية إزاء
 تمزيق العراق وبلقنة المنطقة

سادسًا:

خلاصة واستنتاجات



يعكس ذلك ما أشار إليه مقال لرئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية (ليزلى جليب) بعنوان: "حل الثلاث دول" أساسه تقسيم العراق من أجل "تقوية الأكراد والشيعة، وإضعاف السنة".

وفحوى الكلام ليس جديداً؛ إذ يتناول تقسيم العراق والسمودية بحيث تفرض شبه وصاية أمريكية على المناطق النفطية الشيعية والكردية، مع تطويق السنة في المناطق غير النفطية ليصبحوا "أولاد العم الفقراء" حسب تعبير (جليب)؛ ولأنه ليس من المحافظين الجدد المتطرفين، فينبغى أن يؤخذ كلامه بمحمل الجد؛ لأنه يعكس استراتيجية أمريكية أصلية، بل توجه رئيسي في السياسة الأمريكية Mainstream؛ حيث يعتبر (جليب) أن العراق الموحد يشكل "خللاً" جذرياً، وذلك على أساس أن العراق الموحد إفراز "مصطنع" في توحيده ثلاثة كيانات مختلفة عرقياً وطائفيًا، وهو ما يسمح للولايات المتحدة وإسرائيل باستثمار أموالهم وقواتهم بمردود سريع في المنطقة الكردية في حالة انسحابها من المناطق السنية؛ حيث النزعة القومية العربية، والمناطق السنية التي تتبع النفوذ الإيراني.

ولقد خدم غزو الولايات المتحدة وبريطانيا العراق واحتلاله - إسرائيل بدرجة لم تعلم بها من قبل؛ حيث سهّل لها تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة على جميع الأصعدة والمستويات بدءاً بالقضاء نهائياً على قوة العراق الوطنية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، والوجود المكثف الإسرائيلي بالعراق، والذي يخدم هذه المخططات، ناهيك عن التمهيد لتمزيقه إلى عدة دويلات، وجعله مصدر تهديد، وعدم استقرار، واضطرابات

لجيرانه العرب والأتراك والإيرانيين في المنطقة، إلا أن الذي لم تفتن له الولايات المتحدة أن احتلالها العراق قد قدم أكبر خدمة لتنظيم القاعدة؛ لأنه أعطى مصداقية لمبررات بن لادن لضرب المصالح الأمريكية ليس فقط على الساحة الإقليمية، ولكن أيضاً على كل الساحة العالمية.

واليوم أصبح الوجود الإسرائيلي في العراق واقعاً، أقل ما يقال فيه إنه من نتاج الاحتلال، ولا بد أن الأمريكيين باتوا مقتنعين الآن بضرورته للمرحلة المقبلة، أما الحكام العراقيون المؤقتون اليوم، والمنتخبون غداً، فإنهم مدعوون للتعامل مع أمر واقع رتبته الأمريكيون بل فرضوه.

أي باختصار الإسرائيليون هنا، وليس بإرادة عراقية معلنة ومقننة، ولكن بإرادة أمريكية - إسرائيلية مشتركة، وما كتبه سيمور هيرش في النيويورك، وسبق الإشارة إليه يوضح أن الوجود الإسرائيلي أخذ بالتهيكل من خلال كردستان العراق بعلم الأمريكيين، وبشكل شبه مستقل عنهم، أما في بقية العراق فإن الوجود الإسرائيلي متغلغل في نسيج قوة الاحتلال الأمريكية، وحيث تجد إسرائيل في كردستان مكاناً طبيعياً للتحالف ضد العرب السنة.

ولم يعد المسئولون في إسرائيل يشعرون بالاضطرار لإخفاء هذا الأمر، حتى إن الصحافة الإسرائيلية تدعى أن الفشل الأمريكي في العراق أوجب على إسرائيل التدخل على سبيل الإنقاذ والمساعدة، وعلى الرغم من أن لإسرائيل بدءاً في هذا "الفشل" الذي تعزى أسبابه، خصوصاً إلى فترة التحضير للحرب، والدور الذي لعبه اللوبي الصهيوني والمحافظون الجدد بالإدارة الأمريكية في هذه الفترة لصالح إسرائيل، إلا أن ادعاء الإنقاذ هو

ادعاء كاذب، بل على العكس منه تماماً نجد إسرائيل ساهمت كثيراً في تشويه صورة الأمريكيين، وتوريطهم أكثر في المستنقع العراقي، وهو ما كشفت عنه اعترافات الجنرال جانيس كاريينسكي حول دور رئيسي لعناصر الموساد الإسرائيلي في استجواب وتعذيب المعتقلين العراقيين، ولكن من المؤكد أن الأمريكيين رغم كل ما يكابدونه من مشاكل من جراء تورطهم في المستنقع العراقي، فإنهم خططوا لوجود طويل الأمد في العراق، ويعولون على خدمات إسرائيل كقوة احتياط موجودة في الإقليم.

ولقد اتضحت الرؤية أمام الجميع أن الأكراد بدأوا يشكلون عاملاً سياسياً قوياً في الملف العراقي، والأرجح أنهم سيحصلون على دعم إسرائيلي وأمريكي قوى في موقفهم، سواء الانفصالي على أسوأ الاحتمالات، أو حكم ذاتي كامل في إطار عراق فيدرالي موحد.

ولكن في السيناريو الأخير من المؤكد أنه ستبرز مشاكل تبعية كركوك الفنية بالنفط، ووضع الأقلية التركمانية، واستعادة الأكراد لأراضيهم ومنازلهم من العرب، وآلاف اللاجئين العرب الذين طردهم الأكراد من المناطق والمنازل التي كانوا بها منذ أكثر من عشرين عاماً.. كلها مشاكل، وفتابل موقوتة تتذر بنشوب صراع عرقي قد يؤدي إلى حرب أهلية، تزداد فيها حاجة الأكراد إلى الدعم العسكري الإسرائيلي والأمريكي لمواجهة باقي عرقيات وطوائف العراق الرافضة تقسيمه.

وكان من الطبيعي أن يثير هذا التواجد الإسرائيلي المكثف في كردستان العراق ضيق ومخاوف تركيا، خاصة بعد أن لاحظ الجميع أن الأكراد

يتصرفون بمعزل عن الحكومة العراقية المتواجدة في بغداد، وأن الأكراد نجحوا في تحييد أنفسهم عن التردى الأمنى الراهن فى العراق، والتورط فيه وفى كلفته الباهظة، إذا فيما تحترق مناطق السنة والشيعية بنيران الدمار والإرهاب، وتتفاقم احتمالات الصراع بين الشيعة العرب، والسنة العرب، ونجد المناطق الكردية تعيش هدوءاً لافتاً، وتركيا التى لا تطمئن إلى وضع كهذا تحاول بالطبع وضع المعصى فى عجلته، ذلك أن تراجع الوضع الأمنى فى العراق، وازدياد التناقضات بين القوى السياسية العراقية، بما فى ذلك بعض القوى المشاركة فى الحكومة الحالية المؤقتة، سيتيح فرصاً أكبر لإسرائيل للتدخل، والعمل ميدانياً لإحداث وقعة بين العراقيين.

ويتفق المحللون على أن انحسار النفوذ الأمريكى داخل المدن العراقية الرئيسة سيؤدى إلى نقل النشاطات الأمنية الإسرائيلية إلى منطقة كردستان الأكثر استقراراً، وحيث يتمتع عملاء إسرائيل ومنفذو سياستها واستراتيجيتها هناك بحماية قد لا تتوفر لهم فى مناطق أخرى فى العراق، لذلك ومن أجل إزالة أو تخفيف المخاوف التركية إزاء الوضع فى كردستان، فإن إسرائيل مع الولايات المتحدة ستعملان من أجل المحافظة على التحالف مع الأكراد من ناحية، وعدم إغضاب تركيا من جهة أخرى، ومن المتوقع أن يصنعا ويرسما شكلاً خاصاً للنظام الكردى المستقبلى يتم تشكيله بالتعاون مع أنقرة لمنع غضبها.

يقودنا هذا التحليل إلى طرح تساؤل بديهي حول غياب الدور العربى فى أزمة العراق، فحتى اليوم لم يقم أى مسئول عربى واحد بزيارة العراق، وربما

يعزى ذلك إلى عدم تحمس المسؤولين العرب للتعامل مع ورثة صدام حسين، وحتى لا ينسب إلى هؤلاء المسؤولين تعاملهم مع نظام سياسى فى العراق فرضه الاحتلال الأمريكى هناك، ومن جانب آخر فإن العراقيين أنفسهم ربما لا يكونوا متحمسين لاستقبال مسئولين عرب ساهموا فى إطالة عمر نظام صدام حسين، وبالتالي معاناة الشعب العراقى، إلا أن الأكثر خطورة فى شأن العلاقات العربية - العراقية، أن العالم العربى لم تكن لديه استراتيجية خاصة للتعامل مع العراق، وكأن الدول العربية قررت نبذ العراق ومقاطعته، وقطع الحديث مع حكومته وشعبه إلا من خلال أمريكا والأمم المتحدة.

وأصبحت قيمة العراق تتحصر عند وسائل الإعلام العربية فى المقاومة العراقية، حتى ولو جاءت على أيدى أبو مصعب الزرقاوى وجماعته التى تتباهى وتتفاخر بنحرها المدنيين الأبرياء من مسلمين وغير مسلمين على شاشات الفضائيات، كما ينحرون الخراف.

وقد استهدفت هذه الجماعة العراقيين ونظامهم الاجتماعى والسياسى، وثرواتهم الاقتصادية، ومرافق بنيتهم التحتية بالقتل، والتخريب، والتدمير والإحراق، بقدر ما استهدفت قوات الاحتلال، وخلال الفترة من أول مايو ٢٠٠٣م - عندما أعلنت واشنطن انتهاء الحرب رسمياً - وحتى ١٢ من يوليو ٢٠٠٤م بلغ عدد القتلى الأمريكين ٧٣٨ قتيلاً منهم ٥٤٢ نتيجة عمليات المقاومة، بالإضافة إلى ٢٧ من القوات البريطانية و٥٤ من باقى قوات التحالف، ولكن نفس الفترة فإن عدد العراقيين الذين قتلوا من أعمال المقاومة أيضاً قد بلغ ١٧٧١ قتيلاً، ناهيك عن تخريب وتدمير الموارد

العراقية الذي أصاب مؤسسات الدولة العراقية التي كانت أيضاً مستهدفة، وكبدتها خسائر مادية تقدر بأكثر من ١٥ مليار دولار، وهو ما لا يمكن أن يرضى عنه أى عربى (٣٧).

وإذا لم يكن غريباً أن تكون الحالة العراقية مثالية للتدخل الإسرائيلى فى العراق، إلا أن الغريب فى الأمر هو حالة الشلل التى أصابت الموقف العربى، ووقوف العالم العربى مشدوهاً أو مشلولاً أمام ما يجرى، ورفضه التعامل مع السلطة العراقية، سواء عندما تمثلت فى مجلس الحكم المؤقت أو الحكومة الانتقالية، وكان المفترض أن تسعى الدول العربية إلى التعامل مع مؤسسات السلطة العراقية، لاسيما وأنهم كانوا من الوطنيين العراقيين المعارضين لنظام صدام حسين والمتواجدين فى المنفى، وأن تدعمها وتقويها حتى تحصل على السيادة الكاملة للعراق.

ويكون ذلك المقدمة الطبيعية للطلب من الولايات المتحدة الجلاء عن العراق، وهو ما فعلته كل من اليابان وألمانيا من قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحتا اليوم من أقوى دول العالم سياسياً واقتصادياً وأمنياً، بل إن ألمانيا اليوم صارت قادرة سياسياً على الوقوف فى وجه سياسات الولايات المتحدة، وهو ما ثبت عملياً أثناء الإدارة السياسية الدولية للأزمة العراقية منذ نشوبها وحتى اليوم، ولكن للأسف فعل العرب عكس ذلك، فغابوا عن العراق فى حين سبق الإسرائيليون للحضور إليه!!

وما يفعله الإسرائيليون فى العراق ليس غريباً فى السياسة الدولية، فهم فى تواجدهم بالعراق يبحثون عن مصالحهم، ويسعون لتحقيق أهدافهم،

شأنهم في ذلك شأن الإيرانيين، والأتراك، والأمريكيين، والبريطانيين، و٢٤ دولة أخرى تشارك في الاحتلال، يقومون بما تقوم به أي دولة في العلاقات الدولية، بإيجاد مواطني أقدام لهم، ومناطق نفوذ، ومصالح أمنية واقتصادية وثقافية، وعندما تعارضت المصالح التركية في العراق مع التحالف الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل تغلبت المصالح التركية، وأصاب الفتور العلاقات التركية الإسرائيلية.

والسؤال الذي يفرض نفسه حالياً: إذا لم يكن العرب قادرين اليوم على أن يلعبوا دوراً في العراق عبر بوابة واشنطن والأمم المتحدة، فماذا هم فاعلون بعد انحسار نفوذ واشنطن والأمم المتحدة، وسيادة النفوذ الإسرائيلي والإيراني والتركي في العراق إذا ما نجح مخطط الموساد - لا قدر الله - في تمزيق العراق إلى دويلات ثلاث؟

لذلك فإن التواجد العربي في عراق اليوم أصبح أمراً ضرورياً وملحاً، ليس فقط لمصالح العراق، ولكن لمصالح الدول العربية الأخرى التي تعاني أيضاً من مشاكل الأقليات ونزاعات عرقية وطائفية يمكن أن تؤثر سلباً على أمنها القومي في بعده القطري، ويسرى عليها نفس السيناريو المرسوم والمخطط إسرائيليًا لتمزيق العراق أو بلفنته، لذلك فإن الدعم العربي للشعب العراقي وسلطته الحاكمة ليست رفاهية سياسية، ولكن حتمية تتطلبها مقتضيات الأمن العربي سواء في بعده القطري إزاء كل دولة على حدة، أو في بعده القومي الشامل إزاء كل العالم العربي، وألا يقتصر هذا التواجد العربي في العراق على المستوى السياسي الرسمي فقط، بل ينبغي أن يشمل جميع المستويات

العربية الشعبية، والدينية، والنقابية، والجمعيات الأهلية، والاتحادات المهنية، وينفس الزخم الذي كانت كل هذه الفعاليات الرسمية وغير الرسمية تقوم به عندما كانت تتدفق على العراق لتأييد ودعم نظام صدام حسين قبل أن يسقط.

وحين كانت الطائرات العراقية وغير العراقية تتقل الوفود الشعبية من كافة البلدان العربية إلى بغداد لمساندة نظام صدام الدموي، رافضة حتى مجرد الاعتراض أو الاحتجاج على ممارسات هذا النظام ضد شعبه، رغم علم الجميع بجرائمه في حق هذا الشعب وشعوب أخرى عربية وإسلامية، وهو ما كشفت عنه المقابر الجماعية التي نشرها نظام صدام حسين في كل أنحاء العراق، وضمت رفات مئات الآلاف من القتلى الأبرياء أبناء شعب العراق، وغيره من شعوب المنطقة، وحتى بعد انكشاف هذه الجرائم الوحشية لا يزال للأسف هذا النظام الفاشي الدموي البائد يلقي تبريراً لممارسته من جانب بعض أجهزة الإعلام العربية، وهو ما يثبت أن الشعب العراقي ومصلحته وأمنه ليست ضمن اهتمامات هذه الأجهزة.

وإذا انتقلنا إلى الأكراد وخطورة علاقتهم بإسرائيل، فينبغي معالجتها عربياً في ضوء أن مصلحة الأكراد الحقيقية تتطلب تواجدهم ضمن إطار عراقي وطني قوي، وبالتالي إطار عربي قومي أوسع؛ لأن ذلك هو السبيل الوحيد لحماية وتأمين كياناتهم، ومصلحتهم، وأهدافهم في الاحتفاظ بهويتهم العرقية الكردية، ومع التأييد والتعاطف مع حقهم في الحصول على حكم ذاتي لمناطقهم، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يكون على حساب مصالح التجمعات العربية والتركمانية المتواجدة فيها، والدخول في صراعات مسلحة معها؛ لأن ذلك

سيجلب عليهم سخط و غضب الشعوب العربية والتركية، لاسيما وأن الأكراد العراقيين يدركون جيداً أن ما يطالب به البعض منهم من انفصال كامل عن العراق، سيؤدي بهم في حالة تحقيقه إلى قيام دولة كردية صغيرة وضعيفة في شمال العراق، بلا ميناء ولا موارد طبيعية كافية، وفي عدااء دائم ومستحكم مع جيرانها العراقيين والإيرانيين والأتراك.

وستكون مطمئناً لكل هؤلاء، خاصة وأن تركيا لن تقبل بذلك لما يشكله من تهديد لأمنها في الجنوب؛ حيث تتواجد الأقلية الكردية التركية التي تسعى أيضاً من خلال حزب العمال الكردستاني المحظور نشاطه للانفصال عن تركيا، وهو ما جعل هذا الحزب وكوادره وميليشياته عرضة للضربات والتصفيات من قبل السلطات التركية، ناهيك عن اعتماد مثل هذه الدولة الكردية في العراق في حالة قيامها على إسرائيل؛ حيث ستكون بالتأكيد خاضعة لوصاية إسرائيل ونفوذها بحكم مساهمة الأخيرة في قيامها، وهو ما سيضع أكراد العراق في عدااء مستمر مع شعوب المنطقة، ويفرض عليهم عزلة سياسية، واقتصادية، واجتماعية لا يستطيعون تحمل تبعاتها على المدى الطويل، حتى وإن حظوا بدعم ومساندة الولايات المتحدة وإسرائيل.

ولقد أدرك عقلاء الأكراد هذه الحقائق، وخطورة الاستجابة لدعوات إسرائيل لهم بالانفصال عن العراق وعن البيئة العربية، لذلك حرصوا على تعميق دورهم في الشأن العراقي الأشمل والأوسع، وعلاقاتهم أيضاً مع سوريا رغم التوترات السورية - الأمريكية، خاصة وأن المساحة "الحدودية" بينهم وبين سوريا ضيقة لا تتجاوز بضعة كيلو مترات يفرض عليها السوريون سيطرتهم الأمنية الحديدية، وبما لا يسمح بتمرير نشاطات معادية لسوريا

أصلاً، بل إن الجزء الحدودي المفتوح على نشاطات تجسسية بين العراق وسوريا هي مئات الكيلو مترات شبه المفرغة من كل شيء تقريباً، والتي تمتد من الموصل شمالاً إلى نقطة التقاء الحدود السورية الأردنية العراقية.

أما فيما يتعلق بإيران، فالأكراد لا يمكن أن يدخلوا في صراعات وتوتر مع طهران من أجل إسرائيل، التي لا يمكن أن تدافع عنهم إذا ما تعرضوا للانتقام من جانب إيران، خاصة وأن بُعد المسافة بين المناطق الكردية العراقية ومواقع إيران النووية في أطراف طهران (٥٠٠ كم) لا تسمح بمرور عمليات تجسس كردية من النوع الذي تريده إسرائيل أن تمر دون أن تكتشف مبكراً، ويتم إحباطها بواسطة الإسرائيليين.

والأهم: كيف يمكن للكردي الممنوع من الاقتراب من أي موقع استراتيجي في إيران، وسوريا، والعراق، وتركيا، أن يتفحص ويتجسس على مواقع نووية إيرانية عسكية حتى على الإيرانيين أنفسهم؟ ثم إن الإسرائيليين أنفسهم يخشون من الدعوات السياسية للأكراد التي تركز على ضرورة التعايش السلمي مع العرب في عراق ديمقراطي موحد، ناهيك عن المحيط العربي الأوسع المحيط بهم.

وهذا يعني أنهم مستعدون للتخلي عن كل علاقة تكتيكية تربطهم بإسرائيل عند أول محطة تلاق حقيقي وسلمي مع العرب العراقيين في المحيط العراقي، ومع كل العرب المحيطين بهم في المحيط العربي الإقليمي الأوسع، وقد لمس الإسرائيليون هذه الحقيقة في جولات التفاوض السياسي الكثيرة بين الأكراد والعراقيين على مدى نصف القرن الماضي.

ومن ثم ينبغي على الدول العربية أن تستثمر هذا الموقف الكردي، وتحسن

من سياساتها مع الأكراد، وتوطد علاقاتها بهم على كافة المجالات والأصعدة، وكسب ثقتهم وإشعارهم بأن حقهم في الحكم الذاتي أمر معترف به عريئاً، ولكن لا ينبغي أن يصب في صالح إسرائيل، وألا يكون على حساب المصالح والأهداف العربية القومية والقطرية على السواء، لاسيما مع التغير الحاصل في الخطاب السياسي الكردي خلال العقد الأخير؛ حيث يعتقد الأكراد أن قضيتهم تحولت في ظل الصراع العراقي - الأمريكي إلى موضوع دولي وإقليمي وعراقي ساخن.

ولهذا فهم ليسوا على استعداد للزج بقضيتهم في ملف السياسات السرية مع إسرائيل أو غيرها، أو أن يكونوا أدوات لهذه السياسات في العراق والمنطقة؛ لأنهم سيكونون أول من يدفع ثمن ذلك، كما حصل في الماضي عندما استخدمهم شاه إيران السابق في الستينيات والسبعينيات ضد نظم الحكم في العراق، فكانت النتيجة أن ضحى بهم الشاه بعد إبرامه مع صدام حسين اتفاق الجزائر ١٩٧٥م، وتعرضوا لمذابح متتالية على أيدي القوات العراقية، ورغم أن الأوساط الثقافية الكردية قد شهدت جدلاً في شأن العلاقات الدبلوماسية والتعاون الثنائي بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، فإن الزعامات السياسية الكردية تعتبر العلاقات مع إسرائيل انتحاراً ذاتياً للأكراد.

ولقد كان من الطبيعي أن يثير وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق في اجتماعاتهم الأخيرة مسألة الوجود الإسرائيلي في العراق، وقد أعلنوا موقفهم الرافض لهذا الوجود بالنظر لما يحمله من مخاطر على الأمن القومي العربي، إلا أن الأهم من ذلك هو أن يقرروا عدم ترك الساحة مفتوحة لإسرائيل،

وكيفية تحقيق هذا الهدف بتواجد عربى مكثف وداعم للحكومة العراقية الوطنية، وإذا كان على بغداد أن تحد من استمراء التغفل الإسرائيلي في العراق، فإنها تحتاج إلى تعاون إقليمي - عربى وإسلامى - أكبر.

وإذا كانت اللعبة تغيرت، فلا بد من تغيير وسائل التعامل مع الوضع العراقى الجديد، ذلك أن التداعيات المتداخلة في الموقف العراقى تستدعى في المقابل حدوث مزيد من التقارب بين الدول المجاورة، والتي تضررت من الفزو الأمريكى لهذا البلد، ومن التواجد الإسرائيلى فيه، وتواجه الكثير من المخاطر بسبب ذلك، وسيكون من المفيد طبعاً أن تكتشف تركيا ولو متأخرة الدور التخريبي الذى تقوم به إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط برمتها، فضلاً عن الجرائم التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطينى، وبذلك يصبح لقاء وتعاون الدول المتضررة من هذا الدور الإسرائيلى (الدول العربية، وتركيا، وإيران) أمراً لا غنى عنه للتعامل مع هذا الواقع، ومواجهة إفرازاته السلبية.

ومن الواضح أن السياسة المرنة والواضحة التي تتبعها الحكومة التركية الحالية تساعد في الوصول إلى هذه النتيجة.

أما فيما يتعلق بإيران، فيجب أن تدرك أن محاولاتها لإثارة الاضطرابات في جنوب العراق بدعم مليشيات الصدر المعروفة بجيش المهدي على أمل تحقيق مزيد من الانزلاق للقوات الأمريكية في المستقبل العراقى، سيدفع الولايات المتحدة ومعها إسرائيل إلى توجيه ضربات تحتية ضد إيران على الساحة الداخلية في إيران، سواءً على صعيد إثارة المتاعب لها بين الشباب والطلبة الرافضين لنظام الحكم الدينى في العراق، أو على صعيد الملف النووى، وما يحمله ذلك من احتمالات فرض عقوبات دولية على إيران، مع عدم

استبعاد شن ضربات عسكرية مخططة فعلاً ضدها بواسطة إسرائيل والولايات المتحدة، وهو ما يفرض على إيران فتح باب الحوار مع الولايات المتحدة ليشمل جميع الملفات، والا تكون العراق هي مساحة تصفية الحسابات بين الولايات المتحدة وإيران، لما يحمله ذلك من مخاطر على إيران وكل المنطقة.

وهنا يبرز دور الدول العربية التي تتمتع بعلاقات طيبة مع طهران في إقناعها بخطورة استمرار التدخل الإيراني في الشأن العراقي.

وإذا كانت تغذية النزاعات العرقية والطائفية بين العراقيين، وإشعال الحرب الأهلية في مدنها، هو سمة الاستراتيجية الإسرائيلية لتحقيق أهدافها في العراق، فإنه ينبغي في المقابل على العراقيين بفئاتهم، وطوائفهم، وعرقياتهم المختلفة، خاصة النخبة السنية والشعبية والكردية، أن يتسم رد فعلهم بالرشد، وبرغبة جادة في تقوية الفرصة على مثيري الفتنة وقاصدي الفرقة، والمضى قدماً في ترتيب أوراق المستقبل التي تتجسد في وضع الدستور الدائم، وانتخاب حكومة ديمقراطية تمثل كل طوائف الشعب، واستكمال عملية الإصلاح السياسي، وإعادة بناء العراق، فذلك هو السبيل الوحيد لإجبار القوات الأمريكية والبريطانية على الانسحاب من العراق؛ لأن التجارب التاريخية تؤكد أن وحدة الشعب وتماسكه واستعادة عافيته داخلياً على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية هو أقصر الطرق التي تؤدي إلى إجبار المحتل على الانسحاب من البلدان التي يحتلها، وبأسرع ما يمكن قبل أن تتفاقم خسائره تحت ضربات المقاومة الوطنية، إذا ما اتحدت فصائلها وقواها في توجيه ضرباتها ضد قوات الاحتلال، وليس ضد أبناء الشعب، ومنشآته الحيوية، وموارده الطبيعية، كما يحدث اليوم في العراق (٢٨).

الهوامش

- (١) حسام سويلم - إسرائيل ونظرية جديدة للحرب ص ٨٥ - توزيع الأهرام ١٩٩٤م.
 - انظر أيضاً د. حامد ربيع - من يحكم في تل أبيب؟ ص ٢٩ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
 - انظر أيضاً - حسام سويلم - التفتيت.. الاستراتيجية الخفية لإسرائيل - إصدارات مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة.
 - وانظر أيضاً - لواء د. محمد قدرى سعيد - دوائر الأمن وعناصر القوة العسكرية الإسرائيلية - ص ١٠٢٧ - إسرائيل من الداخل خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل - المؤتمر السنوى السادس للبحوث السياسية ديسمبر ٢٠٠٢م - مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة.

(٢) كينث بولاك - العاصمة الوشيكة.. مسألة غزو العراق.

The threatening storm, the case for invading Iraq.

- وانظر أيضاً حسام سويلم - قصة الحرب في العراق ص ٢١١ - توزيع الأهرام ٢٠٠٣م.
 - وانظر أيضاً جهاد الخازن - صمود المحافظين في إدارة بوش - الحياة ٢٨/٥/٢٠٠٣م.
 - وانظر أيضاً د. محمد فوزى - المحافظون الجدد يعيدون صياغة العالم - الأنباء ٢٦/٥/٢٠٠٣م.
 - وانظر أيضاً أنطونيولوس - ما الذى تريده واشنطن من بغداد - ترجمة ضرار عمير - البيان ١٨/١١/٢٠٠٢م.
 - وانظر أيضاً نبيل خليفة - حرب على العراق.. أم لتغيير العالم - الوسط السياسى/ الحياة ٢١/٤/٢٠٠٣م.
 - وانظر أيضاً عاطف الفمري - هل أصبح العراق مستوطنة البنتاجون - الأهرام

في ٢٣/٤/٢٠٠٣ م.

- انظر أيضاً محمد مشموش - الانتصاريون الأمريكيون الجدد وخططهم للمنطقة - البيان ٢/٥/٢٠٠٣ م.

- وانظر أيضاً د. فتحي عفيفي - أمريكا والعراق.. جذور الأزمة والصراع - كراسات استراتيجية العدد ١١٩.

- وانظر أيضاً د. شريف بسيوني - الحرب الأمريكية في العراق - السياسة الدولية يناير ٢٠٠٣ م.

- وانظر أيضاً حلقة نقاشية حول الأزمة العراقية وتداعياتها - السياسة الدولية أبريل ٢٠٠٣ م.

- وانظر أيضاً - من يصنع قرار العراق داخل الإدارة الأمريكية؟ - د. محمد كمال - ملف الأهرام الاستراتيجي ١٠٨ في ديسمبر ٢٠٠٣ م.

(٢) بوب وودوارد - خطة الهجوم - ترجمة صحيفة البيان - وانظر أيضاً جهاد الخازن - عيون وآذان- الحياة ١٨/٥/٢٠٠٤ م.

(٤) أنتوني زيني - شبكة تلفزيون CBS برنامج ٦٠ دقيقة - الحياة ٢٥/٥/٢٠٠٤ م.

(٥) ليندون لاروش - مجلة المخابرات التنفيذية Executive Intelligence Review - عدد أكتوبر ٢٠٠١ م.

- وانظر أيضاً باتريك سيل - استراتيجية أمريكية للخروج من المستقع - الحياة في ١٤/٥/٢٠٠٤ م.

(٦) رعدة درغام - والآن يبدأ طرح تقسيم العراق - الحياة في ٢٨/١١/٢٠٠٣ م.

- وانظر أيضاً عاطف الفمري - الوجود الإسرائيلي الكبير في العراق - الأهرام ٣٠/٦/٢٠٠٤ م.

(٧) أحمد الخولي - إسرائيل.. ماذا تفعل في كردستان؟ - البيان في ٨/٧/٢٠٠٤ م.

- وانظر أيضاً - د. إبراهيم علوش - الأكاذيب استهدفت مصلحة إسرائيل -

- ملف البيان السياسي ٢٠٠٤/٣/١٩ م.
- وانظر أيضاً - سقوط أمير الظلام أكبر داعية لحرب العراق - ملف البيان السياسي ٢٠٠٤/٣/١٩ م.
- وانظر أيضاً د. أحمد سليم البرصان - اللوى الصهيونى والاستراتيجية الأمريكية فى الشرق الأوسط - السياسة الدولية عدد أكتوبر ٢٠٠٢ ص ٦٠.
- (٨) د. عماد جاد - إسرائيل والتحريض الأمريكى ضد العراق - السياسة الدولية أكتوبر ٢٠٠٢ م ص ١١٠.
- وانظر أيضاً د. عماد جاد - الرؤية الإسرائيلية للحرب على العراق وما بعدها - السياسة الدولية أبريل ٢٠٠٣ م ص ١٥٠.
- وانظر أيضاً سعيد عكاشة - رؤية إسرائيل لعراق ما بعد صدام - السياسة الدولية أكتوبر ٢٠٠٣ م ص ١٢٤.
- وانظر أيضاً زئيف شيف - دروس العراق - مختارات إسرائيلية العدد ١١٣ مايو ٢٠٠٤ م.
- وانظر أيضاً إيعازا يهودا - يجب أن تكون الضربة القادمة ضد العراق - مختارات إسرائيلية العدد ٨٥ يناير ٢٠٠٢ م.
- وانظر أيضاً حامى شليف - كازينو فى بغداد - مختارات إسرائيلية العدد ٩٣ سبتمبر ٢٠٠٢ م ص ٥١.
- وانظر أيضاً تسفى برئيل - صدام كحبة منشطة - مختارات إسرائيلية العدد ٩٢ سبتمبر ٢٠٠٢ م ص ٧١.
- وانظر أيضاً جاي بينحور - المظهر المحتمل والمعقول للعراق الجديد - مختارات إسرائيلية العدد ٩٤ أكتوبر ٢٠٠٢ م ص ٨٤.
- انظر أيضاً خالد السرجانى - الأزمة العراقية وافتراق السياستين الإسرائيلية والتركىة - مختارات إسرائيلية العدد ٩٨ فبراير ٢٠٠٣ م ص ١٦٦.

- وانظر أيضاً جدعون سامت - هل الحرب جيدة لليهود؟ - مختارات إسرائيلية العدد ١٠٠ أبريل ٢٠٠٣ م.

- انظر أيضاً يوئيل ماركوس - اليوم التالي - مختارات إسرائيلية العدد ١٠٠ أبريل ٢٠٠٣ م.

- وانظر أيضاً زئيف شيف - أهداف إسرائيل بعد الحرب مختارات إسرائيلية العدد ١٠١ مايو ٢٠٠٣ م.

- وانظر أيضاً اليشع إيفرات - خط نفط (الموصل-حيفا) مختارات إسرائيلية العدد ١٠١ مايو ٢٠٠٣ م.

- وانظر أيضاً تينا رينهارت - نموذج متطور للترانسفير - مختارات إسرائيلية العدد ١٠١ مايو ٢٠٠٣ م.

(٩) حسام سويلم - قصة الحرب في العراق - مصدر سابق ص ٤٨، ٤٩.

- وانظر أيضاً - قصة الحرب في العراق - مصدر سابق ص ٦٥، ٨٨، ٨٩، ١٥٧، ١٥٨.

- وانظر أيضاً - كوماندوز إسرائيلي في غرب العراق - صانداي تايمز في ٢٧/١٠/٢٠٠٢ م.

- وانظر أيضاً - يوآف ليمور - هذه المرة سترد إسرائيل ويقوة - مختارات إسرائيلية ٩٣ في سبتمبر ٢٠٠٢ م.

- وانظر أيضاً - دان مارجليت - بسبب عدم التأكد - مختارات إسرائيلية ٩٣ في سبتمبر ٢٠٠٢ م.

- وانظر أيضاً - زئيف شيف - إسرائيل والحرب ضد العراق: ما الذي ينبغي عمله؟ - مختارات إسرائيلية ٩٤ أكتوبر ٢٠٠٢ م.

- وانظر أيضاً - عامير ريبورت - تساؤلات حول استعدادات إسرائيلية لمواجهة التهديد العراقي - مختارات إسرائيلية ٩٤.

- وانظر أيضاً - بن كمببت - بعد العراق - مختارات إسرائيلية ١٠٠ في أبريل ٢٠٠٣م.

(١٠) إسرائيل ونظرية جديدة للحرب - مصدر سابق ص ١٠٣.

- وانظر أيضاً - محمد جمعة - إسرائيل وضرب العراق: الدور والأهداف والتداعيات - مختارات إسرائيلية ٩٤ في أكتوبر ٢٠٠٢م.
- وانظر أيضاً زئيف شيف - مصلحة إسرائيل في بغداد - مختارات إسرائيلية في سبتمبر ٢٠٠٢م.

(١١) قصة الحرب في العراق - مصدر سابق - ص ٦٢، ٦٧، ٨٨، ١٦٢.

- انظر أيضاً يوميات الحرب في - Operation Iraq Freedom

. - Attacking Iraq أيام العمليات من ١٩ من مارس إلى ١٤ من إبريل.

<http://www.globalsecurity.org/military/ops/iraqifreedom.htm>.

(١٢) عبد الخالق فاروق - احتلال العراق ومستقبل الصراع العربي - الصهيوني - مختارات إسرائيلية ١٠٧ نوفمبر ٢٠٠٣م.

- انظر أيضاً د. عبد المنعم سعيد - الإسرائيليون في العراق - الأهرام ١٩/٧/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً علاء سالم - إسرائيل والعراق مكاسب ما بعد التغيير السياسي - مختارات إسرائيلية ١٠٢ يونيو ٢٠٠٣م.

- وانظر أيضاً خالد المرجاني - إسرائيل ونتائج الحملة العسكرية الأمريكية على العراق - مختارات إسرائيلية ١٠١ مايو ٢٠٠٣م.

(١٣) ماهر أبو طير - ضغوط أمريكية لعقد معاهدة صلح عراقية - إسرائيلية، مجلة الوطن العربي ١٤٢٣ في ١١/٦/٢٠٠٤م.

(١٤) محمد الخولي، إسرائيل ماذا تفعل في كردستان؟، البيان ٨/٧/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً نفس المصدر، عيون وآذان إسرائيلية في شمال العراق، البيان في

١٩/٤/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً محسن عبد العزيز، الموساد وخطه إسرائيل القادمة في بغداد، الأهرام في ٥/٦/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً خورشيد ولي، حول العلاقات الإسرائيلية الكردية - البيان في ٢٦/٨/٢٠٠٤م.

(١٥) عاطف الفمري، الوجود الإسرائيلي الكبير في العراق، أهرام ٣٠/٦/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً، إسرائيل ماذا تفعل في كردستان؟ وعيون وأذان إسرائيلية في شمال العراق، مصدر سابق هامش (١٤).

- وانظر أيضاً، سلامة نعمات، "الخطه بي" لشمال العراق نقطة انطلاق لعمليات في سوريا وإيران، الحياة ٢٣/٦/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً، خطه أمريكية لتسليح الأكراد بطول الحدود مع إيران، الأنباء ٢٥/٤/٢٠٠٤م.

(١٦) سعيد القيسي، خفايا خطه الأكراد لبلقنة العراق، الوطن العربي ١٤٢٦ في ٢/٧/٢٠٠٤م.

- وانظر جيمس مورا، كوماندوز إسرائيلي في إيران لتدمير صواريخ شهاب، الوطن العربي ١٤٢٩ في ٢٣/٧/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً حسام سويلم، البرنامج الصاروخي الإيراني، مختارات إيرانية/مركز دراسات الأهرام ٤٦ في مايو ٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً جيمس مورا، هل تقوم حرب عراقية - إسرائيلية على إيران؟ الوطن العربي ١٤٣١ في ٦/٨/٢٠٠٤م.

(١٧) سيمور هيرش، تحليل للأمن القومي، "خطه ب" مجلة نيويورك في ٢٠/٦/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً، خطوات عملية لإنشاء جيش كردي كبير، مجلة الوطن العربي

١٤٠٧ في ٢٠/٢/٢٠٠٤م.

- انظر أيضاً، "الخطّة بي لشمال العراق انطلاق لعمليات في سوريا وإيران، مصدر سابق هامش (١٥).

- وانظر أيضاً، الموساد وخطة إسرائيل القادمة في بغداد، مصدر سابق هامش (١٤).

(١٨) يهود يشترون الأراضي بكركوك - الأنباء الكويتية في ٢٤/٦/٢٠٠٤م.

(١٩) إسرائيل تشتري ضفاف دجلة والفرات في تركيا، البيان في ٣١/٧/٢٠٠٤م.

(٢٠) مسئول إسرائيلي سابق: أمريكا وأوروبا، ستعترفان بدولة كردية في شمال العراق، الحياة ٢٦/٢/٢٠٠٤م.

(٢١) عيون وآذان إسرائيلية في شمال العراق (٢-٢) مصدر سابق هامش (١٤).

(٢٢) عيون وآذان إسرائيلية في شمال العراق (٢-٢) مصدر سابق هامش (١٤).

- وانظر أيضاً، عبد الوهاب بدرخان، الإسرائيليون في العراق، الحياة في ٨/٧/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً، رياض أبو ملح، الوضع في العراق وتداعياته على العلاقات التركية - الإسرائيلية، البيان ٩/٧/٢٠٠٤م.

(٢٣) سامي شورش، العلاقات الكردية - الإسرائيلية: حقائق هي أم مزاعم؟ الحياة في ٤/٧/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً، عيون وآذان إسرائيلية في شمال العراق (٢٠٠٢)، مصدر سابق هامش (١٤).

- وانظر أيضاً، خفايا خطة الأكراد لبلقنة العراق، مصدر سابق هامش (١٦).

(٢٤) جيروزاليم بوست: الجيش الإسرائيلي يدرب قوات أمريكية عاملة في العراق، الحياة في ١٩/٨/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً، السير سيريل تاونسند، إسرائيل تدرب جنوداً أمريكيين،

الحياة ٢١/٨/٢٠٠٤م.

(٢٥) رياض قهوجي، تكتيكات ومعدات إسرائيلية في عمليات المارينز بالفالوجة، الحياة في ١٤/٤/٢٠٠٤م.

(٢٦) الوجود الإسرائيلي الكبير في العراق، مصدر سابق هامش (١٥).

(٢٧) حليم الأعرجي، معلومات عن جسر جوي من إسرائيل إلى بغداد، الحياة في ١٥/٦/٢٠٠٤م.

(٢٨) سبعمون شركة إسرائيلية تصدر للعراق عبر الأردن وتركيا، الأنباء ١٧/٨/٢٠٠٤م.

(٢٩) الموساد.. وخطة إسرائيل القادمة في بغداد، مصدر سابق هامش (١٤).

- وانظر أيضاً: اليهود العراقيون يخططون للعودة أو الحصول على تعويضات، الأنباء في ٤/٤/٢٠٠٢م.

- وانظر أيضاً: معلومات عن جسر جوي من إسرائيل إلى بغداد، مصدر سابق هامش (٢٧).

(٣٠) أسماء الإسرائيليين بالوزارات العراقية، الأنباء ٨/٣/٢٠٠٤م.

(٣١) علاء سالم، إسرائيل والعراق مكاسب ما بعد التغيير السياسي، مختارات إسرائيلية ١٠٢ في يونيو ٢٠٠٣م.

(٣٢) اعتراف أمريكي بمشاركة إسرائيلية في التحقيق مع سجناء في العراق، الحياة ٤/٧/٢٠٠٤م.

- وانظر أيضاً رينيه جيبونيه، أبو غريب في قبضة إسرائيل، جريدة الجرائد العالمية ٢٢/٦/٢٠٠٤م، خطر إسرائيل للسيطرة على منطقة ما وراء النهرين، الأنباء في ١٨٧/٧/٢٠٠٤م.

(٣٣) رياض علم الدين، الموساد ينقل المئات من جيش لحد إلى شمال العراق، الوطن العربي ١٤٢٧ في ٩/٧/٢٠٠٤م.

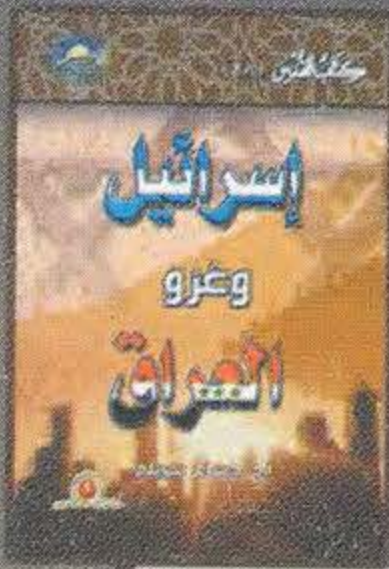
- (٣٤) مخطط أمريكي - إسرائيلي لتهجير المسيحيين من العراق، الوطن العربي ١٤٣٤ في ٢٧/٨/٢٠٠٤م.
- (٣٥) جيمس مورا، هل تقوم حرب عراقية - إسرائيلية على إيران؟ الوطن العربي ١٤٣١ في ٦/٨/٢٠٠٤م.
- (٣٦) شريف الفعري، الأهرام في ١/٩/٢٠٠٤م.
- (٣٧) عبد المنعم سعيد، الإسرائيليون في العراق، الأهرام ١٩/٧/٢٠٠٤م.
- (٣٨) عمار علي حسن، المسألة العراقية إلى "أفنة" أو "لبنة" أو "صوملة" الحياة ٢٨/٣/٢٠٠٤م.
- وانظر أيضاً، عبد الوهاب بدرخان، الإسرائيليون في العراق، الحياة في ٨/٧/٢٠٠٤م.
- وانظر أيضاً، سلامة نعمات، عراق عربي شقيق، الحياة في ٢٧/٦/٢٠٠٤م.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر.....	٣
مقدمة المؤلف.....	٥
العراق في الاستراتيجية الإسرائيلية.....	٩
العراق في الملف الإسرائيلي للصراع ضد العرب.....	١٧
مرحلة الإعداد السياسي والعسكري للحرب.....	٢٣
مرحلة الحرب.....	٥١
مرحلة ما بعد سقوط نظام صدام حسين.....	٦١
خلاصة واستنتاجات.....	١٢٧
الفهرس.....	١٥٠

صدر من سلسلة كتاب القدس

- | | |
|-------------------------------------------------------|-----------------------------|
| ١٦ - انتفاضة الأقصى نموذج حضاري إسلامي للمقاومة | د. سليمان صالح |
| ١٧ - الفكر اليهودي بين تأجيج الصراعات وتدمير الحضارات | د. عبد الحليم عويس |
| ١٨ - القنابل الاستشهادية: توازن ردع وبشائر نصر | د. وجدي سواحل |
| ١٩ - تحرير فلسطين، الثوابت، المتغيرات، الواجبات | د. السيد عبد الستار العليجي |
| ٢٠ - القدس، مقدسات لا تمحى وأثار تتحدى | د. أحمد الصاوي |
| ٢١ - انتفاضة الأقصى والاستقلال.. تحديات وآفاق | د. عبد العليم محمد |
| ٢٢ - الطريق إلى القدس | د. محسن محمد صالح |
| ٢٣ - العمليات الاستشهادية في الميزان الفقهي | نواف هايمل تكروري |
| ٢٤ - مدن الرباط | م. فتحي شهاب |
| ٢٥ - ديوان المسيرة أو موعظة | فريد عبد الخالق |
| ٢٦ - المنسيون في غياهب الاعتقال الصهيوني | إبراهيم أبو الهيثم جعاء |
| ٢٧ - أطفال تحت الاحتلال | إبراهيم أبو الهيثم جعاء |
| ٢٨ - أرض الإسراء | ناصر الفضالة |
| ٢٩ - المقاطعة.. فريضة وضرورة | الشيخ محمد السيد الشناوي |
| ٣٠ - العمليات الاستشهادية في منظور السياسة الشرعية | د. سامي الصلاحات |



هذا الكتاب

الدور الكبير الذي لعبته إسرائيل لتحريض إدارة بوش على شن الحرب على العراق، يثير العديد من التساؤلات المهمة حول المكاسب الاستراتيجية التي حققتها إسرائيل من وراء هذه الحرب، وأبعاد وحدود الدور الذي اضطلعت به في هذه الحرب، وكذلك حول نمط التوازنات، وخريطة التحالفات في المنطقة بعد انتهاء هذه الحرب، ومصير الصراع العربي - الإسرائيلي، وشكل التسوية المنتظرة.

فالوجود الإسرائيلي المكثف في العراق تحت ستار عمليات مشروعة في ظاهرها - مثل المشاركة في إعادة إعمار العراق - فرصة ليجعل من موقع وجوده هناك مركز الزلزال لعمليات تشغيل فوضى إقليمية هي في الأصل جزء من استراتيجية صهيونية تحترم تحقيق غايات وأهداف إسرائيلية بعيدة المدى ضد العالم العربي والإسلامي لتمزيق العراق وبلقنة المنطقة هو ما يتناوله هذا الكتاب.



العنوان البريدي: ص ب 93 الهرم - الجيزة - مصر

ت: 7445455 - 3833361 - 3844422 (+202) - ف: 3851751 (+202)

e-mail: media-c@ie-eg.com

Bibliotheca Alexandrina



0553197

704

79